



کتاب

حاشیه ملازاده

بر مختصر معانی

به تصحیح موای خادم همین و مولوی غلام مجدوم

و مولوی محمد مستقیم

با اهتمام اضعف عباد الله بنده و بقاء الله

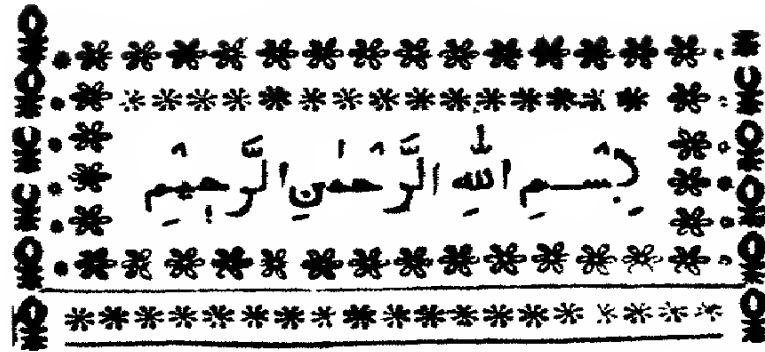
در مطبع نواری در شهر حیدرآباد سنه ۱۲۵۶ هجری

نبوی صلعم مطابق سنه ۱۸۴۰ عیسوی

بقالب طبع درآمده

*

الله اكبر



نحمدك اللهم على ما اعطينا من سوا بق النعم وبوالغ
 الحکم * ونصلي على نبيك الهادي للعرب والعجم على
 وجه اكمل واتم * قوله نحمدك * اثر الحمد على الشكر لان
 الحمد يعم الفضائل والفواضل والشكر يختص بالاخير وكما
 ان الله تعالى من عظام النوال ما لا يحصره العد والاحصاء *
 فله سبحانه وتعالى من صفات الكمال ما لا يحوم حوله
 الا انتهاء والفاء ولان تصدير الكتاب بشناء الله تعالى
 للعمل بموجب حديث الابتداء وانه ورد بلفظ الحمد قال
 عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجزم *
 (لانه) موافقة الكتاب المجيد وانه ورد بلفظ الحمد * وعلى
 المدح لانه يعم ما لا يختار للممدوح فيه والحمد يختص
 بما للمحمود فيه اختيار وقيل المدح يعم غير الحي ويكون
 قبل الاحسان وبعد والحمد يختص بالحي ويكون بعد
 الاحسان فالحمد اولى لدلالته على كونه تعالى حيا وصل
 احسانه الى العباد وان ما له سبحانه وتعالى من صفات الكمال

وجزئيل النوال باختياره تعالى وناقة ما بالاختيار
على ما ليس بالاختيار، مما لا يفتى على ذوى الابصار، ولم
ذكرنا آخر من الوجهين في الاول * واثرا الجملة الفعلية
على الاسمية مع كونها عاطفة عن حلية الدوام والثبات
الذي يدل عليه الجملة الاسمية لان الفعل المضارع يدل
على الاستمرار التجديدي وانه اولى بالاختيار في هذا المقام،
من الثبات والدوام، لدلالة الاولى على بمقتضى المقابلة على
ان ما يقابل الحمد من انواع الانعام، واحسان الافعال
الدوام، متجددة على الاستمرار فلا يخلو ملحة من انعام
جديد، ومزيد الاحسان غيب من يد، فظهر وجه اختيار
صيغة المضارع من بين صيغ الافعال * واما ما يثار صيغة
المتكلم مع الغير على صيغة المتكلم وحده كما ذكر في المفصل
فللدلالة على عظم شأن حمد الله تعالى لما تضمنه من الاشارة
الى ان هذا الامر العظيم، والخطب الجسيم، مما لا يمكن
ان يتولاه وحده بل يحتاج الى معاون ونصير، وممد وظهير،
وربما يدعى ان فيها اشارة الى ان حمده سبحانه وتعالى
ليس بمجرد اللسان بل به وبالحنان وبالاركان ايضا على
ما قال الامام الرازي ان حمد الله تعالى يعبر الموارد الثلاثة
ووجهه ان جعل ما حمد به من الموارد حامدا كما جعل
ما يقطع به قاطعا كلسكن وهذا كما ذكره بعض اهل
التحقيق في قوله عليه السلام صلوة الجماعة تفضل

على صلوة قل الله * ان = لمرة الجماعة هي الصلوة باظهار
 أو المأطون وصلوة الله في الصلوة بالنقطة * وآثر حرف
 الخطاب في حمدك على اسم الله الدال على استحسانه
 تعالى لجميع صفات الكمال إشارة إلى ان هذا الاستجماع
 من الظهور بحيث لا يحتاج إلى دلالة عليه في الكلام
 بل ربما يدل على ان ترك ذكر ما يدل عليه أو في مقتضى
 المقام بل المهم الدلالة على انه قوي للحامد محرك الاقبال،
 وحاشي التوجه إلى جنبه تعالى الكمال، حتى خاطبه على
 ما سيجي بيانه في اللطيفة المختصة بالالتفات في آيات
 تعبد * وآثرنا خيراً المفعول على فقد يمه الدال على
 الاختصاص المناسب للمقام كما ذكر في المفصل لان
 فقد يم الحمد كما سيجي أشد طباقاً لمقتضى المقام ودار
 على ما هو لاصل من فقد يم العامل على المفعول ولما فيه
 من لطف الإشارة إلى ان ما يشعر به فقد يم المفعول
 من الاختصاص امر كفت شهرته واستقراره في العقول
 مؤنة ذكر ما يدل عليه بل ربما يدل على ان ذكره من
 فضول الكلام مع ان مشرب الاختصاص ههنا لا يصفو
 من شوب شبهة لان المناسب ههنا قصر الافراد وانه
 يتوقف ظاهراً على ان يعتقد المخاطب ان الحامد
 المؤمن مشرك وفيه ما فيه وحمل التقدير على مجرد
 الاعتماد وان كان دافعا للشبهة لكنه محتمل لخلاف

المقصود احتمالاً لا جحلاً لأن الاختصاص لازم للتبني ومع
 غالباً * وأثر كلمة يا الموضوع لفداء البعيت على ما قيل
 في قوله يا من شرح مع انه سبحانه وتعالى اقرب اليها من جعل
 الوريد هضم النفس واستبعادها من مظان الزلفى *
 وقد م شرح الصدر على تنوير القلب لان الصدر وما
 القلب وشرحه مقدمة لدخول العور في القلب * وذكر
 البيان في شرح الصدر والتبيان في تنوير القلب
 لان التبيان ابلغ من البيان على ما تقر من ان الزيادة
 في اللفظ يوجب الزيادة في المعنى لانه بيان مع دليل
 وحرمان وتنوير القلب اقوى من شرح الصدر والابلاغ احرى
 بالاقوى والقياس فتح التاء في التبيان كالتكرار فكسرهما
 هاء * والمراد من تلخيص البيان انما هو تبينه وجعله
 خالصاً عن القصور في افهام المرام، وصافياً من كدر
 النقصان في اعلام المقاصد والمهام * واوامع التبيان
 هو زان يكون من باب اضافة المشبه به الى المشبه
 كلجين الماء اي التبيان الذي هو كالبروق الالامعة
 في الاضاءة وصح ذلك اما لان التبيان للجسم فيصح
 اطلاقه على الكثير واما للمباغة وهو زان يكون
 استعارة بالكناية تشبيهاً للتبيان بالبرق الخاطف
 ويكون اثبات اللوامع على انها جمع لامعة بمعنى اللامعان
 لكونها مصدر على زنة فاعلة للتبيان استعارة تفيضية

انما هو تبينه كونه * اي تبينه كونه * تبينه اي كونه *

هذا والآل حسب بقوله من مطالع المثاني ان يعتبر تشبيه
 التبيين بالشمس او النجم الثاقب ولا يبعد استعمال
 اللسان فيهما وان كان اكثر ما يستعمل في البرق *
 والمباني هيوزان يكون بالباء الموحدة بعد الميم
 بمعنى الالفاظ وهيوزان يكون بالثاء المثلثة بمعنى
 القرآن والاول انساب في مقابلة المعاني * ومطالع
 المثاني من اضافة المشبه به الى المشبه اي المثاني التي هي
 كالمطالع ولا تحذف ما في الجمع بين اسامي الكتب من
 التلخيص والايضاح والتبيان والمطالع وذكر البيان
 والمعاني سيما مع التلخيص والايضاح من اللطافة *
 قوله وزصلي اء * ينبغي للعاقل ان يستعين في جميع اموره
 وكل شيونه بخواب الحق سبحانه وتعالى ويسأله افاضة
 طلبته وانجاح بغيته لكن لا بد من نوع ملائمة وقرب
 معنوي بين المفيض والمستفيض ولكونا متعلقين
 غاية التعلق بالعلائق البشرية والعوائق البدنية،
 ومتدنيين بادناس اللذات المحمية، والشهوات الجسمية،
 وكونه تعالى في غاية التجرد ونهاية التقديس
 تكون الملائمة منتفية رأسا فاحتجنا في سلوك سبيل
 الاستفاضة منه جلّ وعلا الى متوسط له وجه تهرّد
 ووجه تعلق بوجه التجرد يستفيض من الحق وبوجه
 التعلق يفيض عليه لان وجه التجرد يتسبب ملائمة لجوار

الحق سبحانه وتعالى ووجه الصالح للملائمة لنا وهن المتوسط
من اصحاب الوحي واعظمهم رتبة وارفعهم درجة
فبيننا صلى الله عليه وسلم فلنا ان نوسل ارباب العملان في
في مستهلها ومفتحها بالصلوة عليه عليه الصلوة والسلام
ولذلك ايضا توسلوا بالصلوة على الآل والاصحاب
لكونهم متوسطين بيننا وبينه عليه الصلوة والسلام
فان ملائمة الآل والاصحاب لمجاورة عليه الصلوة والسلام
اكثر من ملائمة له عليه الصلوة والسلام وملائمة
للآل والاصحاب اكثر من ملائمة له عليه الصلوة والسلام
وكما كانت الملائمة اكمل واوفر، كان امر الاستفاضة اتم
وحصول الافاضة اكثر * واثر لفظ النبي صلى الله عليه وسلم
في لفظ النبي صلى الله عليه وسلم الدلالة على الشرف والرفعة على
ما قيل انه من النبوة وهي ما ارتفع من الارض وفي
الصالح فان جعلت النبي مأخوذا منه على معنى انه
شرف على سائر الخلق فاصله من العزلة وهو فعيل بمعنى
المفعول * قوله المؤيد دلائل اعجازه * دليل الشيء
ما يعرف به ذلك الشيء فالدلائل الاعجاز المعجزات
التي يعرف بها اعجازه عليه الصلوة والسلام للمتحدثين
من معارضته عم والانياء به بمثل ما انى به منها وقد يقال
اضافة دلائل الاعجاز اليه عم حكما في قولهم حب
رمانك لانه لا يتعارف وصفه هم باعجاز المتحدثين وانما

يُتعارَف وصف معجزاته بذلك قد لا تُل اعجازه بمعنى
معجزاته وفيه أنه لا يحسن جعل المعجزات دلائل
اعجاز نفسها للمتحدثين ثم معنى تأييد المعجزات
وتقويتها بأسرار البلاغة أن أعلى المعجزات
وابهتها وارتفاعها واسمها هو القرآن واعجازه لما فيه
من أسرار البلاغة وإطائفيها ولا يبعد أن يراد بدلائل
الاعجاز دلائل اعجاز القرآن والاضافة إلى الرسول
بإدنى ملازمة لانضياف القرآن إليه عليه الصلوة والسلام
ومعنى تأييدها بأسرار البلاغة أنها أقوى دلائل
الاعجاز وما يقوى في اثبات المداول يقوى الدليل *
المضمار صلة تضمير الفرس وهو أن تعلقه حتى يسمن
ثم تروءه إلى القوت الأول وذلك في أربعين يوماً
ويطلق على موضع التضمير أيضاً كذا في الصحاح
وفي كتاب الخلاصة في اللغة المضمار الميدان والمراد
ههنا ميدان تسابق الفرسان وكانت العادة أن تغرز في
آخر ميدان التسابق قصبة فمن أهدى فرسه وأخذ
القصبة عد سابقاً فاجاز قصبة السبق كناية عن السبق *
والبراعة من برع الرجل إذا فاق أقرانه والكلام
تمثيل شبه حال الآل والأصحاب في السبق على
من سواهم في باب المصاحبة يقال من سبق من الفرسان
في الميدان واستعمل ههنا الألفاظ المستعملة شبه من ضم

ان يتمحل التجوز غنى المفردات ويهتمل المكسبية
 والتخميل والترشيح * قوله المدة عوتسعد العفتا زاني *
 نقل عنه روح ان الاولى لسعد الفتا زاني باللام دون
 الباء وكان وجهه ان الداء ههنا بمعنى التسمية وانه
 يتعدى الى مفعولين بلا واسطة قال الله اَيَّامَاتُهُ هُوَ فَلَهُ
 الاسماءُ الْحُسْنَى * اي اي اسم تسمونه فاصل الكلام المدة و
 سعد الفتا زاني بالنصب وادخال حرف الجر فيه للتقوية
 والمتعارف في التقوية اللام دون الباء ويمكن ان يقال
 كما يقال سميت زيدا يقال ايضا سميت زيدا فلا يبعد
 ان يستعمل الداء بمعنى التسمية استغما لها في التعدية
 بالباء الى المفعول الثاني ويؤيده قول صاحب الكشاف
 في قوله تعالى وَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَأَدُّوهُ بِهَا * اي فسموه بها
 وان ابيت فاهتجر تضمين معنى الاشتهار او التسمية * قوله
 سواء الطريق * أثره على الى سواء الطريق او لسواء الطريق
 ملاحظة لما قيل ان الهداية اذا تعدت بنفسها يراد بها
 معنى الا يصال واذا وصلت بحرف الجر من اللام او الى
 يراد بها معنى الدلالة قال الله تعالى اِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ
 يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ اَقْوَمُ * وَاِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ *
 قوله فقر * الفقر جمع فقرة وهي في الاصل حلي يصاغ
 على شكل فقرة اظهر استعيرت لكنت الكلام واطا ثفه
 وهي اعتزازة مصرحة ولذا قال سبكتها يد الافكار ففيه

مكذبة وتعمل وتزيع * قوله الحجم الغفير * أي الجمع
 العظيم من الجموم وهو الكثرة ومن الغفر وهو الستر
 أي أنه في الكثرة بحيث يستر ما وراءه ووجه الأرض
 ويقال أيضا الحماء الغفير بجمع على إعطاء فعيل بمعنى فاعل
حكم فعيل بمعنى مفعول * قوله قد قلبوا أحدا ق الاخذ
 والانتها ب آه * أي اخذوا غنيمة يراد به جدهم في
 النظر إلى الكتاب حين الاخذ والانتها ب كما يقال نظر إليه
 بعين القبول وعين الانها ب وقس عليه بمعنى مد و
 ا هنا ق المسخ على ذلك الكتاب * والمسح تبدل صورة
 بصورة ادون من الأولى ففيها إشارة إلى أنهم لو اخذوا
 من هذا الكتاب معاني وعبروا منها بعبارة فهم كانت
العبارة ادون من عبارات الكتاب * قواه واضرب
 من هذا الخطيب * يقال ضرب عنه أي صرف عنه
 أي صرف نفسي عنه قال الله تعالى أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ
الَّذِينَ كَفَرُوا صَفْحا * وأصله في الرأجب إذا أراد أن يصرف
 مركبه يضربه ليعبد له فوضع الضرب موضع الصرف
 وفي المصدر ضربت منه أي تركته وامسحكت عنه
 فعلى هذا الحاجة إلى اختيار حذف مفعول الضرب
 وكأنه بيان لحاصل المعنى لأنه بمعنى آخر وهو الصرف *
 قوله صفحا * أي امر أيضا وللأمر اض او معرضا على أنه
 مصدر او مفعول له او حال وفسر بالاض وحده الشافعي قوله

أَفَضْرِبُ عَنْكُمْ الدِّكْرَ صَفْحًا * كَمَا يَأْتِي * قَوْلُهُ كَشْحًا *
 الكشح ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف تقول طوى فلان
 صني كشحه إذا قطعك كذا في الصحاح وسعني دون
 مرأهم قدّام مطلوبهم وقبل الوصول إليه * قَوْلُهُ
 بِاسْرَهَا * أي بجميعها الأسر القّد الذي يشتبه الأسير
 وإذا ذهب الأسير بأسره فقد ذهب جميعه ويقرب
 منه قوله خذ هذا الشئ برّمته وهي قطعة الحبل البالية *
 قَوْلُهُ عَنْ آخِرِهَا * أي بكليتها فهو متعلق بمحذوف
 أي قبولاً لاشياء عن آخرها وأنه يستلزم نשא القبول من
 جميعها وقيل عن آخرها إلى أولها وكلمة من دون
 من تاباه وقيل عن جميعها تعبيراً بالجزء عن الكل وقيل
 متباعداً عن آخرها فيفيد المبالغة في العموم وأورد
 عليه بأنه ربما يؤهم خلاف المقصود لأن التباعد
 عن الآخر كما يكون بعد المجاوزة عنه يكون قبل
 الوصول إليه أيضاً وقيل أي متجاوذاً عن آخرها
 وفيه أن معنى تجاوزه هفا عنه اللهم إلا أن يعتبر
 تضمين معنى التعدي والمجاوزة فينبغي أن يقدر
 من أول الأمر التعدي والمجاوزة قصر المسافة وتحرزاً
 من التكرار * قَوْلُهُ قَدْ نَضِبَ الْيَوْمَ مَارَّةً * نَضِبَ
 الماء نضواً باغاروه من الأصمعي الناضب البعيد *
 والرواء المنظر ولا يخفى لطف قوله خلافاً بلائهم

فان شجر الخلاف لا ثمر له والمراد ههنا الاختلاف بلا
نتيجة * والادراج جمع درج ودرج الكتاب طيه
يقال ذهب دمه ادراج الرياح اي مدر * والمراد
من بقية آثار السلف ما بقي من آثارهم من لطائف
الفوائد وشرائط الفرائد في هذا الفن أو رواجه
وتفاق موقه والاعتداد به والالتفات اليه أو من
يقرر فوائد الفن ويمشرها ويروجه بالاشتغال
بمباحثه واستخراج لطائفه وقيل المراد من بقية آثار
السلف المولى الأعظم بهاء الدين الحاء ثنى * قوله
وسالت باعناق مطايا تلك الاحاديث البطاح *
الابطاح مسيل واسع فيه دقائق المحصى يجمع على
الاباطح والبطاح على غير القياس والمعنى ذهب
تلك الاحاديث وتخصيص الاعناق بالذكر لان
السرمة والبطون في سمر الابل انما يظهران فيها غالباً
والكلام تمثيل تشبيهاً لجمال ذهاب تلك الاحاديث
بحال ذهاب السائر بين على المطايا في البطاح وسيلان
البطاح باعناقها ويجوز ان يعتبر تشبيه الاحاديث
بالسائر بين عليها في الذهاب على مبدل الاستعارة
بالكناية ويكون اثبات المطايا للاحاديث تخيلية
وذكر الاعناق وسيلان البطاح بهاتر شيخاوان
يعتبر تشبيه الاحاديث بالمطايا على طريقة الجين الماء

ويكون ذكر الاهتاف وسلام لان البطائح بهاتر شذوذا للبحر في
 قوله واما الاخذ والانتهاى * ذكر اولا ان نجاة طقة
 سألوه اختصارا لشرح معلمين بما ان ارباب المطلب
 قد ثقا صرت همهم وان اصحاب الانتحال قصدوا
 الاخذ والانتهاى واعتدروا نيا من عدم الحاجة
 مسؤولهم بما ذكر من ان الاتيان بما يستحسنه جميع
 الطبائع ليس في مقدرة البشر وان هذا الفن قد كسفت به
 وذهب رواجه ودفع ثانيا من تعليلهم ما يحتاج الى
 الدفع بان الاخذ والانتهاى امر يغشط لار كتاب من
 ير تكبه العاقل الذي لا يتبع الاخذ والانتهاى في
 كلامه او يغشط لار تكبه من يرتكبه ويؤيد الاول
 قوله فللارض من كاس الكرام نصيب * فهو كالتعليل لما
 تقدمه وذكر التليب بما يرآجه ايضا وفي بعض
 النسخ والارض بالواو وهذا يمتدح على الوجهين
 اما على الاول فظاهر واما على الثاني فهو انه على
 طرز قوله وكيف يظهر اة ومنظوم في ملكه ومما
 ذكرنا علم ونجه ذكر ا ما في قوله واما الاخذ
والانتهاى وهو انها لتفصيل المجلد الواقع في
 ذهن السامع فانه لما اعتدروا من عدم الاسعاف بمسؤولهم
 وقع في ذهن السامع انه باني شيء يدفع ما عطلوا به
 سؤالهم فقال واما الاخذ اة وقوله فللارض اة مصرع

اَوَّلُهُ * شَرِبْنَا وَاهَرَقْنَا عَلَى الْأَرْضِ جِرْمَةً ، وَفَدِيرُ رِي *
 وَالْمَكْأَسُ مِنْ أَرْضِ الْكُرَامِ نَصِيبٌ ، وَيُفْسِرُ الْكَأْسُ مِنْ
 بِالْخَمَزِ يَنْوَلَا يَحْمَنُ مَلَأْتُمْهُ لِلْمَصْرَاعِ الْأَوَّلِ وَإِنْ كَانَ
 لَا يَخْلُو هَذَا هُنَّ لَطِيفٌ حَبِيبٌ يَكُونُ إِشَارَةً إِلَى شَبَاهَةِ مَعْنَى
 أَهْلُ الْأَنْتِجَالِ * قَوْلُهُ يَنْهَرُ * أَيِ يَمْنَعُ مِنَ النَّهْرِ وَهُوَ
 الْمَنْعُ وَالزَّجْرُ وَلَا يَخْفَى لَطِيفُ التَّعْبِيرِ مِنَ الْمَنْعِ بِلَفْظِ
 النَّهْرِ وَهَذَا لَطِيفٌ لِيَدِينُ بِلَفْظِ السَّائِلِ لِمَنْ مَكَانُ ذِكْرِ الْأَنْهَارِ
 وَمُطَابَقَةُ نَظْمِ الْتَعْنِيهِ لِهَوَامِ السَّائِلِ فَلَا تَنْهَرُ * مَعَ تَوَافُقِهِمَا
 فِي الْمَعْنَى * قَوْلُهُ وَبَشَلْ هَذَا * مِتَّعَلِقٌ بِقَوْلِهِ فَلْيَحْمَدِ
 أَوْ أَيْ كَلِمَةً لَفَا عَظِيمَةً لَظْهًا وَتَضَعُفًا غَيْرَ مَوْتَعَمَلٍ بِطَرِيقِ
 بِنَاقَا لَوْ أَفْقَى قَوْلُهُ لَمَّا تَعَالَى يَوْمَ بَلَّكَ فَكَبَّرُ * قَوْلُهُ شَغَفَاة *
 الشَّغَفُ الْعَشَقُ * وَالْغَرَامُ الْوَلْوُوعُ * وَالطَّمَاءُ الْعَطَشُ *
 وَالْهَوَا جَرَّمَعُهَا شَجَرَةٌ وَهِيَ نِصْفُ النَّهَارِ عِنْدَ اشْتِكَادِ
 الْحَرِّ وَالْأَوَامُ حَرُّ الْعَطَشِ وَالْأَقْعَرُ أَحْ طَلَبُ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ
 رَوِيَّةٍ وَفَكَرَ فِي قَوْلِهِ مَقْتَرٌ بِهِمْ أَدْوَنُ مَسْئَلِهِمْ وَمَطْلُوبُهُمْ
 وَنَحْوُهُمَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُمْ سَأَلُوا ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ فِكْرٍ
 وَرَوِيَّةٍ وَفِيهِ مَبَالِغَةٌ فِي كَوْنِهِ مَطْلُوبًا لَهُمْ * وَثَانِيًا
 الْأَوَّلُ فِي مُقَابَلَةِ الْأَوَّلِ * وَثَانِيًا الثَّانِي بِمَعْنَى صَارَفًا
 مِنْ ثَبِيتٍ الْعَنَانُ أَيِ صَرَفْتَهُ * قَوْلُهُ وَلَعْنَانُ الْعَنَائَةِ *
 الْأَوَّلُ أَنْ يَكُونَ بِهِ وَنَاقِضًا لِيَكُونَ قَوْلُهُ ثَانِيًا
 حَالًا مِنْ قَاعِلٍ أَنْتَصَبْتُ لِأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ مَا يَصْلُحُ لِعَنْفِهِ

عليه لان ثانيا الاول آة صفة مضد لمحمد وف اي
انتصبت انتصا با ثانيا او ظرف و ثانيا الثاني لا يصلح
لشيء منهما ولا مجال لجعلها واو الحال فاما ان يقلد
خال من فاعل انتصبت ليكون هذا معطوفا عليه
اي انتصبت مجتهد او ثانيا العنان العناية او يقد ر فعل
معطوف على انتصبت ليكون هذا حالا من فاعله
اي واجتهدت او شرعت ثانيا العنان العناية ولا يخفى
ما في قوله والعنان العناية ثانيا من الاستعارة
بالكناية والتخييل والترشيح * قوله جمود القريحة اول
بالجيم وجمود القطعة بالخاء المعجمة * القريحة اول
ماء ينضب من البشر استعيرت لما يستنضب من العلم
بجامع التسبب للحياة فان احد هما سبب حياة
الارواح والاخر سبب حياة الاشباح ثم استعيرت
لمحل العلم وهو الطبيعة فهو مجاز في المرتبة الثانية *
والصبر برد يضر النبات والحرق ففي ذكر الجمود
مع القريحة التي هي الماء في الاصل وجعل الجمود
بالصبر لطف ظاهر * والصبر صرا لريح العاصفة ويناسب
ان يجعل الجمود بها لانها تخمد النار وفي وصف
قريحته بالجمود وفطنته بالجمود اشارة الى ان طبيعته
كالماء والنار وهو غاية جودة القريحة ولطف الطبيعة *
قوله اجوب آة * الجوب القطع * كل اغبر اي ذي

غبرة * قَاتَمَ الارْجاء اي مظلم الا طرأف * قوله
وقوَّضت عنه خيامه بالاختتام آة * التقويض نقض
البناء من غير هدم * والخيام جمع خيمة ومعنى
نقضها بالاختتام ان الكتاب قبل الانتام لاحتجابه
من نظر الانام كان كمن ضُرب عليه الخيمة واظهاره
على اعين الناس بعد الانتام كان كنقض الخيمة ورفعها
ومعنى قوله بعد ما كشفت آة انه كشف اولاه من وجوه
اللطائف النقا ب ثم قوَّض منها الخيام كي تنكشف
وجوهها على الداني والقاصي * والخرا ئد جمع خريكة
وهي الحبيبة من النساء كني بها من حصنها * واللتام
ما كان على الفم من النقا وفي بعض النسخ قوَّضت عنه
الخيام بالاختتام وفي بعضها خيام الاختتام ومعنى اضافة
الخيام الى الاختتام انها ضربت عليه لاجله وفي بعضها
فضضت عنه ختامه بالاختتام والفض الكسر والختام
ما يختم به من طين ويختم ومعنى فضه بالاختتام ان الكتاب
قبل التمام كان محجوباً عن اعين الانام كالشيء المختوم
واذا اختتمه فقد ازال ما يحجبه عن نظر الطالبين
وتمكنوا من النظر اليه فصارت ذلك كفض الختام *
ووضع الفرا ئد على طرف التمام وهو بيت ضعيف
ربما يحشى به خصاص البيوت كناية عن تسهيل
اخذها وتحميلها وتيسير طرائق الوصول اليها

وصالها * راقني الشيء بر وقني اي اعجبني * ارهف
شفرته اي حدها * بقولها هو الشفاء باللسان * الشفاء
وان اختص باللسان حقيقة لكن ذكره لفوائد
التخصيص على مقابلة الشكر والتصريح باختصاص
الحمد باللسان وانه مدار ما قيل ههنا من بيان
الفرق والنسبة بينهما وظهور ما سيورد من تفريع
النسبة بينهما على تعريفهما ولذلك اقال سواء تعلّق
بالنحو او بغيرها ومواء كان باللسان او بالحيث
او بالاركان وان كان الاطلاق في التعريف يغني
عن ذكر هذين التعميمات وقد يوجه ذكره بان الشفاء
يطلق على ما ليس باللسان حقيقة كما في قولك اشفى
الله سبحانه وتعالى على ذاته وفي الحديث اشفيت
كما اذنبت على نفسك * فلا بد من ذكر قيد اللسان
احتراراً عن ذلك ويتوجه عليه ان يكون الاطلاق الشفاء
عليه بطريق الحقيقة ممنوع ولو سلم فانظر ان المراد
من كونه باللسان ان يكون قولاً ولا شك ان ذلك قول
وان لم يمكن بجملة اللسان لينفرد به تعالى عنه
وجه التعبير عن كونه قولاً لا كونه باللسان ان الغالب
ان القول يكون به ويتبادر من كونه به ان يكون
قولاً وبالجملة فشاء الله تعالى ان كان حقيقة فحمد
به كماله وان كان مجازاً فلا وجه للاجتناب

بقيد اللسان منه لانه على الاول لا يصح الاحتراز
 بل لا يصح التعريف الا بما ذكرنا من ارادة
 القول واعلم ان سن التعريف الذي ذكره
 ههنا وبين ما ذكره في الشرح وهو الثناء
 باللسان على الجميل هو ما من وجه لانه ترك
 هذا قيد كونه على الجميل وذكر قيد كونه
 على قصد التعظيم ومكس في الشرح فاما المذكور
 ههنا يصدق على ثناء على قصد التعظيم لا على الجميل
 بخلاف المذكور ثمه ويصدق المذكور ثمه
 على ثناء على الجميل لا على قصد التعظيم بخلاف
 المذكور ههنا فان اعتبر في حقيقة الحمد كلا
 الامرين فالتحلل حاصل في كلا التعريفين لاشتمال
 كل منهما على واحد منهما وان اعتبر كونه
 على الجميل فقط فالتحلل في التعريف المذكور
 ههنا وان اعتبر كونه على قصد التعظيم فقط ففي
 المذكور ثمه ولا يبعد ان يرجع الاخير فيستقيم
 ما ذكر ههنا بان احد الاثنى على ظالم بانواع
 الثناء على ما فعل من نهب الاموال وقتل النفوس
 بغير حق على قصد التعظيم فالطائفة حمدوا لذا يذم
 هذا الحمد لان حمده لم يقع في محله اللهم الا
 ان يقال ان الجميل اعم من ان يكون جميلا

في الواقع او ان يجعله الحامد جميلاً والظان الحامد في
 الصورة المذكورة يجعل المحمود عليه جميلاً ويصوره
 بصورة به بقي شيء وهو انهم ذكر وان الحمد يخص الامر
 الاختياري وما ذكره من مطلق من التقييد به ولا يبعد
 ان يرحح الاطلاق با انه لا يوجب اشكالاً في حمد الله تعالى
 على صفاته لانها ليست باختياره تعالى عند هم والّا
 لزوم حمد وثبائها لمعرف في موضعه ولا يحوج الى تاويل
 في الحمد على الملكات الغفمانية من العلم والشجاعة
 والحلم ونحوها * قوله او بالجنان * لا يقال كيف
 ينبغي الشكر الجفاني اعني الاعتقاد عن التعظيم لانه
 لا معنى لانيائه بالنسبة الى نفس الشاكر ولا يتصور
 بالنسبة الى غيره لعدم اطلّاعه واو اطلّاعه الشاكر
 بقول او فعل فذلك الماطّلعه به هو المنبهي حقيقة
 لا الاعتقاد فلا يكون تعرف الشكر بالمنبهي جامعاً
 لعدم كونه صادقا على الشكر الجفاني ولا قوله
 او بالجنان صحيحاً (لا يتعاضد على انباء الاعتقاد)
 لانه لا انباء له اطلاقاً نأقول معنى الانباء ان يفيد
 معرفة المنبهي معرفةً متبناً منه ولا يقدر فيه الجهل
 بالمنبهي ولا ريب في تحقق ذلك في الشكر الجفاني
 وما ذكر من حصر الانباء في الماطّلعه المذكور ان اريد
 به حصر الانباء من تعظيم المنعم فعليه منع ظاهر

بل هو من معنى الاعتقاد والاعتقاد من معنى من التعظيم وان
 اريد به حصر الانبياء من الاعتقاد فمسلم ولا ضرر لان
 الكلام في الانبياء من التعظيم وقد يوجه السؤال على
 ما ذكر من ان الاعتقاد بالجنان من اقسام الشكر
 بانه ليس بشكر لا لتفاء الانبياء فيه لعدم العلم به
 ولو اطالع عليه بما مر فذلك المطلع به هو الشكر لا الاعتقاد
 لانه المنعنى دونه فمعجبا عنه بان الانبياء متحقق فيه
 كما ذكر والاطلاع عليه لا يلزم ان يكون من الشاكر
 حتى يجعل شكر افضل من ان يكون هو الشكر بل يجوز ان
 يكون من غير وبالها م او باخبار وان كان من جهة
 لا يلزم ان يكون الشكر هو هذا المطاع به لا ما يطاع عليه
 من الاعتقاد كيف ومعنى الانبياء متحقق فيه جز ما غاية
 الامر ان يكون هناك شكر ان احدهما القول او الفعل
 المطاع به والاخر ما يطالع عليه من الاعتقاد وانبياء احده
الشكرين من الآخر لا يوجب عدم كون الآخر شكرا *
 قوله فمورد الحمد * لما كان الظاهر من التعريفين
 هو النسبة بين المورد وبين المتعلقين ويظهر
 من هاتين النسبتين النسبة بين الحمد والشكر
 ففرع ما يظهر من التعريفين عليهما ثم ما يظهر من
 هذا الظاهر عليه جر يا على ما هو قاعدة التعليم *
 قوله هو اسم للذات الواجبة * اي بالذات لانه

المفهوم من الاطلاق وذكر الصفتين اعلى الوجوب
الذاتي واستحقاق جميع المحامد كانه تلويح بوجه
لطيف الى استجماع اسم الله تعالى لجميع صفات الكمال
اما الوجوب الذاتي فلانه يستتبع سائر صفات الكمال
وقد فرع بعض المحققين بعضها عليه والتحقيق انه
يمكن تفريخ الكل عليه واما استحقاق جميع المحامد
فلان كل كمال يستحق ان يحمد عليه فلو شذ كمال
عن الثبوت له سبحانه وتعالى لم يكن مستحقا للحمد
عليه هذا الكمال فلم يكن مستحقا لجميع المحامد واما وجه
استجماع اسم الله تعالى لجميع صفات الكمال ودلالته
عليها فهو انه تعالى اشتهر بهذه الصفات في ضمن
اطلاق هذا الاسم فتفهم هذه الصفات منه كما انه
اشتهر حاتم بالجود في ضمن اطلاق هذا الاسم فتفهم
هذه الصفة منه وكذلك فرعون الذي عادي موسى
عليه السلام اشتهر بصفة الظلم في ضمن اطلاق هذا
الاسم فتفهم هذه الصفة منه ولا تفهم من اسمه العلم
وكذا لا تفهم صفات الكمال من اسم الرحمن كما تفهم
من اسم الله تعالى فالاستجماع هو اسم الله تعالى دون
غيره وخيه بحسب لان الظاهر ان اشتهار تع بصفات
الكمال لا يعقيد بضمن اطلاق اسم دون اسم غاية
الامران يختص ذلك بما يخصه تعالى ولواستعمالا

فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الرَّحْمَنُ إِيْضًا مُتَجَمِّعًا إِلَّا أَنْ
يُقَالِ الرَّحْمَنُ مِنَ الصِّفَاتِ فَالذَّاتُ فِيهِ مُبْهَمَةٌ وَضَاعِلٌ
إِلَّا بِهَامٍ فِيهِ لَا زَمَّ قَطْعًا حَتَّى لَوْ لُوْخِطَ تَعْيِينٌ مَا خَرَجَ مِنْ
مُقْتَضَى وَضَعِهِ فَلَا دَلَالَةَ لَهُ عَلَى خُصُوصٍ ذَا أَنَّهُ تَعَالَى
وَضَعًا وَمَجْرَدُ الْخُصُوصِ فِي الِاسْتِعْمَالِ لَا يُوجِبُ انْفِهَامَ
أَوْ صَافِ هَذَا الْخَاصِ مِنْهُ وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَوْجِدَ الِاسْتِجْمَاعَ
بِأَنَّ هَذِهِ الذَّاتُ الْمُخْصُوصَةُ هِيَ الْمَشْهُورَةُ بِالِاتِّصَافِ
بِصِفَاتِ الْكَمَالِ فَمَا يَكُونُ عَلَمًا لَهَا دَلَالَةً عَلَيْهَا مُخْصُوصَةً
يَدُلُّ عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ لَأَمَّا يَكُونُ مَوْضُوعًا لِمَفْهُومٍ
كُلِّيٍّ يَعْمُ هَذِهِ الذَّاتُ وَغَيْرُهَا وَأَنْ اخْتَصَّ فِي الِاسْتِعْمَالِ
بِهَا كَالرَّحْمَنِ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ لَذَاتٍ لَهَا الرَّحْمَةُ الْكَامِلَةُ
وَخَصَّ فِي الِاسْتِعْمَالِ بِهِ تَعَالَى وَفِي هَذَا أَنَّهُ يُلْزَمُ أَنْ
يَفْهَمَ صِفَةُ الظُّلْمِ مِنَ الْعَلَمِ الَّذِي لِفِرْعَوْنَ الَّذِي هَادَى
مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ * قَوْلُهُ وَالْعَدُولُ إِلَى الْجُمْلَةِ
الِاسْمِيَّةِ * يَعْنِي أَنْ قَوْلَهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ كَانَ فِي الْأَصْلِ
جُمْلَةً فَعَلِيَّةً أَيْ حَمْدُ اللَّهِ حَمْدُ اللَّهِ أَوْ حَمْدُ اللَّهِ حَمْدُ اللَّهِ
فَحَذَفَ الْفَعْلَ مَعَ الْفَاعِلِ وَاقْتَصَرَ الْمَصْدَرُ مَقَامَهُ وَجَعَلَ
الْجُمْلَةَ اسْمِيَّةً لِلدَّلَالَةِ عَلَى الدَّوَامِ وَالثَّبَاتِ كَمَا قَالُوا
فِي سَلَامٍ عَلَيْكَ وَفِي هَبَارَتِهِ حَيْثُ جَعَلَ الْعَدُولُ
لِلدَّلَالَةِ عَلَى الدَّوَامِ وَالثَّبَاتِ ذَوْنَ اسْمِيَّةٍ الْجُمْلَةُ
دَفْعٌ فَلَا يَقَالُ قَدْ صَرَّحَ الشَّيْخُ هَبْدُ الْمَقَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ

بأنه لا دلالة في زيد مطلق على أكثر من ثبوت
 الانطلاق لزيد وذلك لأن الشيخ روح إنما نفى
 الدلالة عن نفس الاسم فلا ينافي كون العدول
 إلى الاسم للدلالة على الدوام لأن الدالّ ح أما
 نفس العدول والاسم بالضمَام العدول هذا ولكن
 سيأتي في أحوال المسند أن كونه اسماً لا فائدة الدوام
 والثبات لا غرض بتعلق بذلك ولا تعرض فيه للعدول أصلاً
 فيدل بظاهره أن نفس الاسم تدل على الدوام
 ويمكن أن يقال أن الاسم تدل دلتين لفظية على
 مجرد الثبوت كما ذكره الشيخ روح وعقلية على الدوام
 كما ذكره الشيخ الرضي في الصفة المشبهة إلهاماً
 لم تدل على التجدد ثبت الدوام بمقتضى العقل إذاً الأصل
 في كل ثابت دوامه فالشيخ نفى الدلالة اللفظية على
 الدوام فلا ينافيه اثبات الدلالة العقلية عليه *
 فإن قلت الحمد لله جملة اسمية خبرها ظرفية والظرفية
 فعلية تقدير أولها لو اختصم الفعلية مقتضياً لا يراد
 الظرفية وقد صرحوا بأن الاسم التي خبرها فعلية
 يفيد التجدد كما لفعلية فكذا إذا كان خبرها ظرفية *
 قلت قد صرحوا بأن نحو سلام عليك يفيد الدوام
 وكذا أقوله تعالى أنا معكم مع أن الخبر جملة ظرفية
 فالوجه أن يوفق بينهما بأن الاسم التي خبرها ظرفية

إنما نفيد التجدد إذا لم يوجد داع إلى الدوام
 كالعدل مثلاً أما إذا وجد فيحمل على الدوام وفيه
 أنه يقتضي أن يجوز إذا وجد داع إلى الدوام أن يحمل
 الأسمية التي خبرها فعلية على أفادة الدوام وهو
 مشكل جداً التصريح بهم بأنها كالفعلية المحضة في أفادة
 التجدد فلو جار هذا الجواز أن يحمل الفعلية أيضاً على
 أفادة الدوام عند وجود الداعي ولا يقدم ما قل على
 التزامه اللهم إلا أن يفرق بين التصريح بالفعل وتثبته
 والأوجه أن يفرق بين الفعلية وبين الأسمية التي خبرها
 فعلية بأن المقصود في الفعلية نسبة الفعل إلى فاعله وإنها
 تدل على التجدد البتة والمقصود في الأسمية المذكورة
 نسبة الفعلية إلى المبتدأ وازوم كونها دالاً على
 التجدد مـ وازوم كون النسبة التي في الخبر دالاً
 على التجدد لا يستلزم كون نسبتها إلى المبتدأ كذلك
 فيجوز أن تحمل هذه الأسمية على أفادة الدوام عند
 وجود الداعي بخلاف الفعلية وقد يقال الطرف إنما
 يقدّر بنا لفعل إذا لم يقع خبراً بل صفة أو صفة مثلاً وما
 إذا وقع خبراً فيقدّر بنا اسم الفاعل لأن الأصل في الخبر
 الأفراد وقد ذكر بعض المحققين أن الانصاف أن المفهوم من
 قولنا زيد في الدار ثابت ومستقر فيها لا ثبت واستقر وفيه
 بحث وهو أنهم إنما ذكروا كون اختصاص الفعلية مقتضياً

لا يراد الظرفية في كون المحمد ظرفاً فهذا صريح في ان
 الخبر الظرف مقدر بالفعل ويمكن ان يقال انما قدروا
 الظرف بالفعل اذا لم يوجد داع الى قصد الدوام والثبات
 اما اذا وجد فلا بل يقدر احم الفاعل اجابة المدا هي *
 قوله وتقدم المحمد باعتبار انه اهم * لا يقال هذا الاهتمام
 عارضى بواسطة المقام والاهتمام باسم الله تعالى ذاتي
 والذاتي ينبغي ان يقدم في الاعتبار ولعن لم يقدم فينبغي
 ان لا يؤخر لانا نقول كون البلاغة مطابقة الكلام
 لمقتضى المقام لارعاية الامور الذاتية رجح العارضى
 وقد يجاب عنه بأنه لم يرجع العارضى بل تعارضاً
 فتساقطاً فعمل بما هو الاصل من تقدم المبتدأ على الخبر
 سيما اذا كان المبتدأ اساداً مسدداً للعامل بحسب الاصل
 فان مرتبة العامل التقدم على معموله * قوله كما
 ذهب اليه صاحب الكشاف * خصه بالذكر لان صاحب
 المفتاح ذهب الى ان اقرأ الاول منزل منزلة اللازم غير
 متعد الى مقرؤه وباسم ربك متعلق باقرأ الثاني *
 قوله ايها ما لقصور العبارة * ادرج لفظ الايهاً ههنا مع
 انه تركه في الشرح لانه لا قصور حقيقة من الا حاطة
 لا يمكن الا حاطة الالمانية ويمكن توجيه الترك بان
 يحمل الا حاطة على ما هو الكامل منها وهي الا حاطة
 التفصيلية اذ لا شك في قصور العبارة منها حقيقة

واو اجريت الا حا طة على اطلاقها يمكن توجيه الترك
 ايضا لكن بتكليف كما ذكرنا في حاشية الشرح ويمكن
 توجيه ذكر الا يهام على نقد ير حمل الا حا طة على
 التفضيلية بان حذف المنعم به لا يدل بطريق القطع
 على القصور لجواز ان يكون الحذف لوجه آخر وانما يفيد
 ومما به قد ذكر الا يهام يستقيم على نقد يري اجراء
 الا حا طة على اطلاقها وحملها على التفضيلية بلا تكلف
 واما تركه فانهما يستقيم على الاول بتكليف فالذكر
 اولى * قوله ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء *
 يعني لو ذكر المنعم به فانما يندكر بعضه لتعذر ذكر جميعه
 تفصيلا فيتوهم الاختصاص بالبعض المذكور وانما
 ذكر التوهم لان التخصيص بالذكر لا يوجب نفي
 ما عد المذكور * فان قلت ان تعذر ذكر الجميع تفصيلا
 فلا خفاء في امكانه اجمالا فالتعليل قاصر * قلت اذا
 ذكر الجميع اجمالا بان يذكرك لفظ يفيد العموم فربما
 يتوهم خروج البعض لشموع التخصيص في العمومات
 سيما في المقامات الخطابية فتوهم الاختصاص بالبعض
 قائم ايضا في ذكر الكل اجمالا وقد يوجه التعليل بان عدم
 حذف المنعم به اما يندكر الكل اجمالا او يندكر البعض
 تفصيلا والتعليل انه ما هو للتثاني وليس بذلك * قوله
 رعاة البراعة الاستهلال * وهي كون الابعاد للمناسبات

المقصود وهو انما يكون سببا لبراعة الاستهلال اي
 تفوق الابداء وكما له فتسميته بها يكون تسمية
 السبب باسم المسبب تنبيه على كمال السبب في السببية
 ثم ان البراعة ههنا ما باعتبار ذكر البيان وهذا الكتاب
 في فن البيان والبيانان وان اختلفا معنى لكن
 تشارك في الاسم واما باعتبار ان فن المعاني والبيان
 متعلق بالبيان بالمعنى المذكور ههنا وهو المطلق الفصيح
 اذ ثم ان رعاية البراعة تحصل بذ كر تعليم البيان سواء
 لوحظ كونه خاصا بعد عام وسواء كان هناك عطف
 او لا فتعليل كون علم من عطف الخاص على العام
 بالرعاية لا يخفى عن شيء والتوجيه بانه تعليل لما يتضمنه
 قوله من عطف الخاص على العام وهو مطلق الذكر ياباه
 التعليل الاخير وهو قوله وتنبيهها على رعاية ثم يجعل المجموع
 ملّة ولا شك ان حصول المجموع يتوقف على ملاحظة
 كونه خاصا معطوفا على عام فليتأمل * قوله ما لم
 نعلم * ذكره وان كان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم
 لان المراد بما لم نعلم ما لم نكن نعلم اي ما لم نعلم
 بقوتها واجتهادنا آخذ امن قوله تعالى وعلمك ما

أَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ * كَذَا سَمِعْتُ مِنْهُ رَحَ وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ
 فَائِدَةُ التَّصْرِيحِ بِأَنَّهُ تَعَرَّقَ هُمْ مِنْ حَضِيضِ الْجَهْلِ إِلَى
 ذُرْوَةِ الْعِلْمِ فَيُظْهِرُ وَجْهَ كَوْنِهِ نِعْمَةً غَايَةِ الظُّهُورِ كَمَا قَالَ
 صَاحِبُ الْكَشَافِ فِي قَوْلِهِ نَعَّ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا أَمْ يَعْلَمُ *
 أَيِ نَقْلِهِمْ مِنْ ظُلُمَةِ الْجَهْلِ إِلَى نُورِ الْعِلْمِ وَقَدْ يُقَالُ
مِلَاحِظَةً عَمُومَ كَلِمَةٍ مَا تَوَرَّثَ الْفَائِدَةُ * قَوْلُهُ أَيِ الْخُطَابِ
 الْمَقْصُولِ * يَعْنِي أَنَّ الْفَصْلَ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ
 أَوْ الْفَاعِلِ فَهُوَ مُجَازٌ لَغَوِيٌّ وَلَكِنْ أَنْ تَجْعَلَ الْفَصْلَ بِمَعْنَى
 الْمَصْدَرِ عَلَى مَا هُوَ حَقِيقَةٌ وَتَعْتَبِرُ التَّجَوُّزَ فِي إِضَافَتِهِ إِلَى
 الْخُطَابِ عَلَى طَرِيقَةِ جَرْدِ قَطِيفَةٍ وَأَخْلَاقِ ثِيَابٍ فَاصِلِهِ
 خُطَابٌ فَصْلٌ نَحْوُ رَجُلٍ عَدَلٍ وَ* أَنْمَا هِيَ أَقْبَالٌ وَأَدْبَارٌ
 وَكَانَ هَذَا أَوْفَقَ بِمَا عَلَيْهِ أَئِمَّةُ عِلْمِ الْمَعَانِي حَيْثُ رَجَحُوا
 التَّجَوُّزَ الْعَقْلِيَّ فِي أَنْمَا هِيَ أَقْبَالٌ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ أَيِ
 ذَاتِ أَقْبَالٍ وَلَكِنْ لَا تَعْتَبِرُ فِي الْكَلَامِ تَجَوُّزَ الْأَصْلِ بِمَعْنَى
 أَنَّهُ تَعَالَى أَعْطَى الرَّسُولَ عَمَّ كَوْنِ خُطَابِهِ مَقْصُولا
 أَوْ فَاصِلًا عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَوْ الْمُجْهُولِ
 وَفِي هَذَا أَوْجَهُ دَقَّةٌ وَأَطَافَةٌ فَإِنَّ حَقِيقَةَ النِّعْمَةِ
 الْمُخْتَصَّةِ بِمَنْ أُوتِيَ فَصْلَ الْخُطَابِ وَكَمَالِ الشَّرَفِ أَنْمَا
 هُوَ كَوْنُ خُطَابِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَاصِلًا أَوْ مَقْصُولا
 لِأَنَّ ذَاتَ الْخُطَابِ * قَوْلُهُ يَتَبَيَّنُ * مِنْ تَبَيَّنَتْ أَلْشَيْءُ أَيِ
 عَلِمَتْهُ بَيِّنًا يَعْنِي أَنَّ خُطَابَهُ خَالِصٌ عَمَّا يُوجِبُ الْإِبْهَامَ

وَصُعُوبَةُ فَهْمِهَا لِمَرَامٍ، مِمَّا يُتَّخَذُ بِفَصْلَاحَةِ الْكَلَامِ،
وَقَدْ مَكَرَنَ الْفَصْلُ بِمَعْنَى الْمَفْصُولِ لِأَن شَرَفَ الْخَطَابِ
مِنْ حَيْثُ هُوَ خُطَابٌ يَكُونُ مِنْ مَفْصُولٍ لَا يَكُونُ مِنْ فَاصِلَةٍ *
قَوْلُهُ بَلَدٌ أَيْلٌ أَهْيَلٌ * لِأَن التَّصْغِيرَ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى
أَصْوَلِهَا وَأَعْلَى مَا نَقَلَهُ الْكَسَائِيُّ مِنْ بَعْضِ الْأُمَرَاءِ أَنَّهُ
قَالَ أَهْلُ أَهْلٍ وَأَهْيَلٌ وَآلٌ وَأَوَيْلٌ فَالظَّاهِرُ أَنَّ أَصْلَهُ أَهْلٌ
بِمَعْنَى تَيْنٌ * قَوْلُهُ جَمَعَ طَاهِرٌ * بِنَاءً عَلَى مَا اشْتَهَرَ مِنْ
جَوَازِ الْأَفْعَالِ فِي جَمْعِ فَاعِلٍ كَصَاحِبٍ وَأَصْحَابٍ وَالتَّحْقِيقُ
كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ رَحَّ فِي شَرْحِ الْكَشَافِ أَنَّ فَاعِلًا
لَا يَجْمَعُ عَلَى الْأَفْعَالِ فَاصْحَابٌ جَمَعَ صَحْبٍ بِالْكَسْرِ
تُخْفِيفٌ صَاحِبٌ كَقَهْرٍ وَأَنَامٍ رَأَوْ جَمَعَ صَحْبٍ بِالسُّكُونِ
الاسْمُ جَمَعَ كَنَهْرٍ وَأَنَهَارٍ فَطَاهِرٌ جَمَعَ طَهَرَ وَصَفًا بِالْمَصْدَرِ
لِلْأَمْبِالِ لَفْظٌ * قَوْلُهُ جَمَعَ خَيْرٌ بِالتَّشْدِيدِ * اخْتِرَانٌ مِنْ
خَيْرٍ بِالتَّخْفِيفِ اسْمٌ تَفْضِيلٌ فَانَّهُ لَا يَشْنَى وَلَا يَجْمَعُ وَلَا
يُؤْنَتُ قَدْ يُقَالُ لِمَنْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمَعَ خَيْرٍ مُخَفَّفٌ خَيْرٌ
فَإِنَّهُ يَشْنَى وَيَجْمَعُ وَيُؤْنَتُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِمَنْ الْأَمْصَافَيْنِ
الْأَخْيَارِ * فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِي الْكَشَافِ أَنَّهُ جَمَعَ خَيْرٍ مُخَفَّفٌ
خَيْرٌ وَقَالَ الشَّاعِرُ * أَلَا بَكَرًا لِمَا عَمِي بِخَيْرٍ يَدِينِي أَسَدٌ
وَقَالَ الْآخَرُ * رَبَلَاتُ هُنْدٍ خَيْرٌ مِنَ الْمَلِكَاتِ * وَذَكَرَ صَاحِبُ
الْصَّحَاحِ أَنَّهُمَا تَشْنِيَةُ خَيْرٍ مُخَفَّفٌ خَيْرٌ وَتَانِيَةُ وَغَايَةُ
مَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ مِنْ جِهَتِهِ رَحَّ أَنَّ التَّكْسِيرَ كَالْتَّصْغِيرِ فِي

الرد الى الاصل فان اريد جمع خير المخفف على اخیار
ينبغي ان يرد الى اصله وهو المشد د ثم يجمع على
اخیار كميت واما تأوان مراده بالتشد يد في الحال
او في الاصل فيكون متناولاً لخير المشد د والمخفف
منه و يحتمل ان يكون كونه بالتشد يد كناية عن
عدم كونه افعال التفضل لا تقلز ايه اياه * قوله
والاصل مهما يكن من شيء * قال سيبويه أما زيد
فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق واختلاف
في تفسير كلامه فسل الجمهور مراده انه في الاصل
كان كك حذف فت مهما يكن من شيء وان ثبت أما معناها
كما اقيم نعم مقام الجملة وأخرت الفاء لئلا يتوهم توالي
حرفي الشرط والجزاء وفي كلام من لا يعتد به انه حذف
يكن من شيء و عجز مهما الى أما بقلب الهاء همزة
وثقل يم الهمزة لكونها في الجملة لصدا الكلام ولائها
من اقصى الخلق وادغام الميم في الميم وهو فاسد
لان أما حرف ومهما اسم ولم يعهد في كلامهم تغيير
الاسم وجعله حرفاً وقال بعض الافاضل مراده بيان
المعنى البحث وهو ان أما تفيد لزوم ما بعد فائها
لما قبلها لانه كان في الاصل كك بل الاصل (ان يكون) ان
يكن من شيء فحذف في الشرط وزيدت ما وادغمت اللين
في الميم وفتحت همزة حرف الشرط * قوله والاسمية

لازمة المبتدأ * هذا احسن من عبارة الشرح لصوق
الاسم اللازم للمبتدأ كما ذكرنا في الحاشية وقوله
ان متها الفاء ولصوق الاسم يتوجه عليه قوله تعالى
قَالَ مَا اِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ * فانه
لم يلاصقها اسم واجاب روح في الحواشي ان المبتدأ
محدث وفاي اما المتوفى وقال الرضي اللازم اقامة جزء
من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما محمولا ما زدد
فمنطلق او لا كما لاية المذكورة * قوله اقامة اللازم
مقام الملزوم وابقاء لاثري في الجملة * يستعمل ان يكون
كل من الاقامة والابقاء تعللا لكل من لزوم الفاء ولزوم
لصوق الاسم او لمجموعهما ويستعمل ان يكون على طريق
الف والنشر مرتبا او مشوشا وانما قال في الجملة
لان الفاء لم تقم مقام الشرط من كل وجه لان مقام
الشرط قبل جميع اجزاء الجزاء والتزمت الفاء
في خلاها واللازم للمبتدأ انما هو الاسمية وانها
لم تقم مقامه بل القائم في مقامه اما وهو حرف واما
ابقاء الاثر فكونه في الجملة ظاهريا بالنسبة الى لزوم
للصوق لان اللازم للمبتدأ انما هو الاسمية
ولم يبق منها اثر لان القائم مقامه حرف واما بالنسبة الى
لزوم الفاء فيمكن ان يوجه بان لازم الشرط انما هو
الفاء الداخلة على صدر الجزاء لا الواقعة في خلال

لصوق الاسم غير لازم بل

اجزائه هذا بيان لعدم تحقق الاقامة والابقاء من كل وجه وأما بيان تحققهما من وجه فالامر في الابقاء بالنسبة الى لزوم الفاء ظاهر وأما بالنسبة الى لزوم المصوق فلان المصوق الاسم بآما في حكم مصوق الاسمية بها لان مصوق الموصوف في حكم مصوق الصفة فالاسمية اللاصقة بآما القائمة مقام المبتدأ أثر بقي من المبتدأ المحذوف وأما بيان تحقق الإقامة من وجه بالنسبة الى لزوم الفاء فهو ان الفاء وان وقعت في خلال اجزاء الجزاء لكن هذا الوقوع عارض في مانع من كون الفاء على ما كان عليه في الاصل من الوقوع في صدر الجزاء وهو كراهة توالي حرفي الشرط والجزاء لنا لفاء واقعة في الصدر اصاله وتقدير اوصاف الشرط قبل الجزاء فيصح القول باقائها معها مقام الشرط الذي هو ملزومها من هذا الوجه وأما بيانها بالنسبة الى لزوم المصوق فهو ان الاسمية لما جعلت لاصقة بآما على الوجه الذي ذكرناه كان لمصوق الاسم لازم ما اقيم مقام ملزومه وهو المبتدأ * قوله علم البلاغة هو المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع * يشعر بظاهرة انه حمل قوله علم البلاغة على المعنى العلمي لا الاضافي وجعل قوله وتوابعها مطلقا على البلاغة وكذا حمل قوله وتوابعها على انه علم للبديع وكلاهما لا يخلو من اشكال وأما الاول فلانه يلزم العطف على جزء الكلمة ورجع

الضمير اليه باعتبار المعنى الاصلي اللهم الا ان يلتزم
 كون البلاغة علماً للعلمين كعلم البلاغة كما قال صاحب
 الكشاف في رمضان وشهر رمضان او يرتكب ان قوله وعلم
 توابعها اشارة الى ان المضاعف حذف فاما عطوف عليه علم
 البلاغة ويكون حر توابعها كجبر الآخرة في قوله تعالى
وَاللَّهُ يَرِيْدُ الْآخِرَةَ * اي عرض الآخرة فتح يندفع بعض
 الاشكال وعلى الاول يندفع كله واما الثاني فلان
 العلم لو كان لكان علم توابع البلاغة او توابع البلاغة
 لا توابعها وهو ظاهر وعلى الاول يكون في توابعها تغيير ان
 يندفع في كل منهما العلمية **أحدهما** حذف بعض العلم
 والآخرة إقامة المضمرة مقام المظهر فيه الا ان يرتكب
 مثل ما ذكرنا في شهر رمضان نور رمضان فيندفع التغيير
 الاول وعلى الثاني يكون فيه التغيير الثاني وغايته ما يمكن
 ان يقال انه حمل رخ قوله علم البلاغة على معنى علم له
 زيادة اختصاص بالبلاغة وهو المعاني والبيان وكذا
 قوله وعلم توابعها على معنى علم له زيادة اختصاص
 بتوابعها وهو البديع * قوله لا بغيره من العلوم *
 اشارة الى ان القصر اضافي بالنسبة الى سائر العلوم فاندفع
 ما قيل ان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة فلا يستقيم
 المحصر * قوله فيكون من ادق العلوم * كذا يع على ما تقدم
 بواسطة مقدمة مشهورة ولو ادعاء وهي ان دقائق

العربية ادق من دقائق العلوم فلا يتجبه ان دقة المعلوم
 توجب دقة العلم لا ادقيته و اوضمت هذه المقدمة
 فليست معلومة ولا مشهورة تغني شهرتها عن ذكرها *
 قوله اي به يعرف ان القرآن معجز * لا يقال ان اراد
 معرفة نفس اعجاز القرآن فالخصر غير مستقيم لان الاعجاز
 يعلم بما يندكر في علم الكلام حيث يبحث من كون القرآن
 معجزة للرسول هم وان اراد معرفة ان اعجازه لكمال
 بلاغته كما هو الاصح لا صرفه او السلامة من الاختلاف
 والتناقض وغيرهما فكذلك لا ايضا لان ذلك يعرف
 بما يندكر في علم الكلام في مباحث النبوات وربما يندكر
 في بعض كتب هذا الفن لانا نقول اراد معرفة ان الاعجاز
 ثابت له بخاء على كونه في اعلى مراتب البلاغة وهذا
 لا يعرف على التحقيق والتفصيل الا بان يتيقن بانه
 في اعلى مراتبها وذلك انما يحصل بعلم البلاغة لا
 بما يندكر في علم الكلام فليتأمل ولو جعلت قوله لكونه
 متعلقا بقوله يعرف فيكون المعنى ان المعرفة المعللة
 بكونه في اعلى مراتبها انما يحصل بهذا العلم اندفع
 الاشكال فان قلت سيجيء ان الطرف الا على وما يقرب
 منه كلاهما احد الاعجاز ومن المعلوم ان القرآن واقع
 في حد الاعجاز واما ان كماله في الطرف الاعلى فلا
 كيف وان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض فكيف

يستقيم قوله في اعلى مراتب البلاغة فانت المراد
 باعلى مراتبها ههنا ما يعم الطرف الاعلى وما يقرب
 منه وهو حد الاعجاز * قوله وتشبيه وجوه الاعجاز
 * الاستعارة بالكناية كما سيجي ان يشبه شيء بشيء
 في النفس فيسكت عن ذكر اركانها سوى المشبه
 والاستعارة التخيلية ان يثبت للمشبه شيء من اوزام
 المشبه به والايهام ان يذكر لفظا له معنيان قريب وبعيد
 ويراد به البعيد والترشيح ان يذكر شيء ولا يم المشبه
 به ذكر روح ههنا وجهين الاول ان تشبه في النفس
 وجوه الاعجاز بالاشياء المحتججة تحت الاستار وتثبت
 الاستار للوجوه فالتشبيه استعارة بالكناية والاثبات
 استعارة تخيلية وذكر الوجوه ايهام فان الوجه
 المعمول في المعنيين العضو المخصوص وهو المعنى القريب
 والطريق وهو المعنى البعيد واريده ههنا البعيد والثاني
 ان يشبه نفس الاعجاز بالصور الحسنة وتثبت الوجوه
 الاعجازا لتشبيه استعارة بالكناية والاثبات استعارة
 تخيلية وذكر الاستار ترشيح لكونها ملائمة للمشبه
 به وهو الصور الحسنة فان قلت الترشيح كما سيجي ان
 يقتصر بلفظ المشبه به فلا يتصور في صورة الاستعارة
 بالكناية فانه لا ذكر للمشبه به فيها اطلاقا ولن جعل
 الترشيح للتخييل كما نقل عنه رح فيتوجه عليه ان

الترشيح إنما يكون في الاستغارة المبنية على التشبيه
 لأنهم فسروه بذلك ما لا يمتثل المشبه به والتخييل على
 مذهب المصحح مجاز عقلي عار عن التشبيه قلعت قد صرحوا
 بثبوت الترشيح للمجاز المرسل حيث قالوا في قوله هم
 أسركم لحوقاً بي أطولكن يداً * إن قوله هم أطولكن
 قرشيح للمجاز المرسل في اليد مع أنه لا تشبيه فيه أصلاً
 وما ذكرناه من الاقتراح بلفظ المشبه به فالظاهر أنهم
 أرادوا أنه كذا لك فيما إذا كان في الكلام تشبيه
 وما ذكرناه من التفسير فالنما هو المترشح الذي في
 الاستغارة * قوله لا نها مما تكفيه راحة من الفعل *
 فيعمل فيها العاقل وان ضعف ولا يمنع من عمله فيها
 كل ما نفع ولذا يعمل فيها معنى حرف النفي كقوله تع
 ما أنبت بنعمة ربك بمجنون * أي انتفى بنعمة ربك هناك
 المجنون ولا معنى له لعلقه بمجنون ومعنى اسم الإشارة
 كقوله تعالى فذللك يومئذٍ ^{٥١} ^{٥٢} عسير * أي فإلغقر يومئذٍ
 ومعنى الضمير كقوله * وما الحرب إلا ما علمتم
 وثقتم * وما هو عنها إلا الحديث المرجم * أي ما حد بشي منها
 وأراد بالظرف هنا ما يعم الطرف الحقيقي أهني اسم
 الزمان والمكان وما يشبهه وهو الجار والمجرور وتأخر
 في الشرح من الطرف وشبهه فالنما إراد بالظرف الطرف
 الحقيقي * قوله وستعرف الفرق بينهما * هو أن الزائد

متعين في الحشود ون التطويل وفي قوله الفرق دون ان
يقول فرقا آخر نوع اشعار بان ما ذكره هنا ليس
فرقا يعتد به وذلك لان هذا الفرق انما هو بحسب
المفهوم فقط لان ما ذكر من المعنيين متساويان صدقا
واما الفرق الذي يأتي فهو يفيد الفرق بينهما ذاتا
وتباينهما صدقا على ما وقع عليه الاصطلاح * قوله
وهي حكم كلي * اي قضية كلية حكم فيها على جميع
افراد موضوعها كقولك كل حكم ألقى الى منكر يؤكّد
ولهذه القضية فروع وهي القضايا التي حكم فيها
بمحمول هذه القضية على جزئيات موضوعها مثل
هذا الحكم الملقى الى المنكر يؤكّد وذلك كذا لك
والاصل مطبق على فروعها اي مشتمل عليها بالقوة
القريبة من الفعل ومعنى انطباق الحكم الكلي على
جزئياته اشتماله على احكام جزئيات موضوعه
ففي قوله على جزئياته حذف مضاف ومضاف اليه
وان جعل الانطباق بمعنى الصدق فمعناه صدق مفهوم
موضوع ذلك الحكم على جزئياته فضمير جزئياته
يرجع الى ذلك المحذوف فتعين الحذف على هذا الوجه في
يعطى اي يصدق مفهوم موضوعه ولا يصدق هذا عن شوب *
قوله فهي تخص من الامثلة * لا بمعنى ان كل شاهد
مثال من غير عكس فانه لا يستقيم لان المراد من النادر

لثببات إما أن يكون الذكر له فقط وكذا المراد من
الذكر للإيضاح أن يكون الذكر له فقط وإما أن يكون
الذكر له وله في الجملة سواء كان الذكر لا مرآ آخر
أيضا ولا فعلى الأول يتباينان تبائعا كلياً وعلى الثاني
يكون بينهما عموم وخصوص من وجه بل بمعنى أن كل
ما يصلح شاهد يصلح مثلاً من غير عكس لأن الأثبات
لا يتيسر بكل كلام بل لا بد من كونه معتد به بأن يكون
من التنزيل أو الحديث أو كلام من يوثق بعرضه بخلاف
الإيضاح فإنه لا يحتاج إلى ذلك وهذا كقولهم قصر التعيين
أهم والتشبيه بالوجه العقلي أهم على ما سيأتي بيانه
أن شاء الله تعالى * قوله من الآلو * في الصحاح الآلوا أي
قصر والآلوة آلوا أي استطاعه فقد نكر أن مصدر الآل المعتدي
بمعنى استطاع آلوا على وزن فعلى ولم يذكر أن مصدر الآل
اللازم بمعنى قصر ما ذابوا الظاهر أنه الآلوا على وزن فعول
لأنه الغالب في مصدر الفعل اللازم وقد صح في بعض
نسخ الأساس المعتمد عليه هكذا ولا يبعد أن يكون
قد جاء آلوا بمعنى التقصير على وزن فعلى غير
الغالب أو يُصار إلى قول الفراء أن مصدر ما لم يجمع
مصدره فعل عند أهل الحجاز متعد يا كان أو لازماً فيجوز
كلا الوجهين في قوله من الآلو * قوله وقد استعمل الآلو
ههنا متعدياً إلى التي مفعولين * يقال لا شك أن الآلو ههنا

حقيقة التقصير فلا يعدل عنها من غير ضرورة ولا
 ضرورة ههنا بخلاف قولهم لا أُلَوِّكَ نَعْتًا أما الثاني
 فلأن الألو ومعنى التقصير لازم وقد استعمل فيه متعديا
 إلى مفعولين فلا بد من اعتبار تضمين معنى المنع
 أو جعل الألو مجازا عنه وأما الأول فلا نه يجوز أن
 يكون الألو في عبارة المصنف لازما بمعنى التقصير من
 غير اعتبار تضمين أو تجوز ويكفون جهدا نصبا على
 التمييز أي لم أقصر من جهة الاجتهاد أو على الحال أي
 لم أقصر حال كوني مجتهدا وربما يفهم منه عدم كون
 التقصير في الاجتهاد مع أنه يجوز أن يعتبر الألو والجهد
 متنازهين في قوله في تحقيقه فيحصل المقصود أو يكون
 نصبا على تزعم المخافض أي لم أقصر في الاجتهاد ولكن
 أغضنا من جميع ذلك والتزمنا كون جهدا مفعولا
 فإني حاجة إلى اعتبار جعل هذا اللازم متعديا إلى
 مفعولين لم لا يجوز أن يكون متعديا إلى مفعول واحد
 على تضمين معنى الترك أو التجوز بالآلو عنه أي لم أترك
 جهدا ولا يكون في الكلام حذف على ما هو الأصل
 وقوله والمفعول لم أمنعك جهدا * يحتمل تضمين معنى
 المنع والتجوز بالآلو عنه وليس المقصد بكاف الخطاب
 إلى معين حتى يتوجه أن الأولى أن لا يعين المفعول
 المحدوف قصد إلى التعميم وأن عدم منعه الاجتهاد

لا يخص احدا مخاطبا كان أولا * قوله اضافة للمصدر *
نصب على المصدر ربما يشعر به الكلام اي اضاف الترتيب
الى ما ذكر اضافة او على الحال والعامل فيها ما في اي
المفسرة من معنى التفسير اي افسر ترتيبه بما ذكر حل
كونه اضافة كقوله تعالى هَذَا بَعْلِي شَيْخًا فَاهِ الْعَامِل
في الحال اعني شيخا معنى حرف التنبيه واسم الاشارة
وَالَّذِي أَنْتَ تَجْعَلُ الْعَامِلَ مَا يَشْعُرُ بِهِ الْكَلَامُ مِنْ مَعْنَى التَّفْسِيرِ
ثُمَّ انْظُرْ عَلَى الْأَوَّلِ وَالثَّانِي تَقْدِيرُ الْفِعْلِ وَحَذْفُهُ الْإِلَهَم
الْأَن يَكْتَفَى بِإِشْعَارِ الْكَلَامِ بِمَعْنَى الْفِعْلِ كَمَا نَقَلَ مِنْ
سَبْجِيَّةٍ فِي مَرَّتْ بِهِ فَإِذَا هِ صَوْتُ صَوْتٍ حَمَارٍ أُن
نَاصِبِ الْمَصْدَرِ هُوَ مَعْنَى الْجُمْلَةِ لِإِشْعَارِهَا بِمَعْنَى الْفِعْلِ
وَأَمَّا عَلَى الثَّانِي فَلَا حَاجَةَ إِلَى اِعْتِبَارِ حَذْفِ الْفِعْلِ لِأَنَّ
الْحَالِ كَمَا انْظُرْ يَعْمَلُ فِيهَا الْعَامِلُ الضَّعِيفُ كَمَعْنَى حَرْفِ
النَّفْيِ وَحَرْفِ التَّنْبِيهِ وَالْإِشَارَةِ كَمَا سَبَقَ فَيَجُوزُ أَنْ
يَعْمَلَ فِيهَا مَعْنَى حَرْفِ التَّفْسِيرِ * قَوَاهِ تَقَرُّبًا * يَحْتَمِلُ
أَوْجُهًا أَنْ يُجْعَلَ قَوْلُهُ تَقَرُّبًا عِلَّةً لِقَوْلِهِ وَرَتَّبَتْهُ وَنَسَبَهَا
أَوْ طَلَبًا عَلَى اخْتِلَافِ النِّسْبِ عِلَّةً لِقَوْلِهِ لَمْ أَبَا لَغٍ وَعَكْسَهُ
فَرَجَحًا بِأَلَّا تَصَالُ وَأَنْ يُجْعَلَ كُلُّ مَنَّهُمَا عِلَّةٌ لِكُلِّ مَنَّهُمَا
وَأَنْ يُجْعَلَ كُلُّهُمَا عِلَّةً لِلْآخِرِ وَأَنْ يُجْعَلَ عِلَّةً
لِلْأَوَّلِ وَالْفَضْلُ لِلْمُقَدَّمِ كَمَا أَنَّ الْقَصُورَ فِي الْمَتَأَخِّرِ
وَكَلَامُهُ رَحِمَ بِالْغُظْرِ إِلَى الْإِظْمَحْتِ الْمَوْجِدِ الثَّانِي وَالزَّابِعُ

ويحتمل ان يوجه بحيث يحتمل الثالث بان يقال قوله
تقريباً وان كان هـ لـ لكل من الفعلين الا انه تعرض لوجه
علمته الا خبر لانه المحتاج الى البيان لما فيه من ضرب
خفاء وإدراج المعنى في قوله معنى لم اباغ كانه للاشارة
الى ان تركيباً لمبا لغة ليس هي معنى لم اباغ لوجوب
تغاير المتضمن والمتضمن ولو لم يذكر المعنى لصح ايضا لان
المقطة تضمن معناه فيتضمن ما يتضمنه معناه لان متضمن
المتضمن للمشي متضمن لذلك الشيء لكن كان الكلام خالياً
من ذلك المعنى * قوله ونعم الوكيل مطفٍ اما على
جملة وهو حسبي * قيل لانتم ان الواو للعطف بل للامتراض
على من ذهب من يجوز وقومه آخر الكلام واوسلم
فلا تم ان المعطوف عليه هو حسبي او حسبي لم لا يجوز
ان يكون انا انا سأل الله تع وانه جملة حالمة ومطفٍ
الا نشاء على الاخبار في جمل لها محل من الا مراب
لا خفاء في جواز ولا جواز انفي جواز واول سلم ان
المعطوف عليه هو حسبي فانما يلزم ما ذكر من مطفٍ الانشاء
على الاخبار لو كان هو حسبي جملة اخبارية وهو
ممنوع لم لا يجوز ان يكون انشائية على صورة الاخبار
واوسلم فيجوز ان يقدّر المبتدأ في نعم الوكيل اي
هو نعم الوكيل اي مقول في حقه ذلك فيكون
نعم الوكيل جملة اسمية متعلق خبرها انشاء وهذا لا يوجب

كون الجملة انشائية ولو كان المعطوف عليه محمدي
 لا يلزم عطف الانشاء على الاخبار لان الجملة الانشائية ح
 تقع خبراً للمبتدأ فلا بد من التاويل بمقول فيه ذلك
 فيكون عطف مفرد متعلقه جملة انشائية ولو سلم فاللازم
 عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل من الاعراب
 ولا شبهة في جوازها ويمكن ان يقا اصل في الواو والعطف
 دون الاعتراض فيحمل على الاصل سيما اذا لم يستقم
 الاعتراض على من ذهب الجمهور والمعطوف على الحال
 حال فلا يجوز ان تعطف الانشائية على الحال لاستانها
 وقوع الانشائية حالاً وانها ممتنع وقصد شرح على
 ما نقل عنه في الحواشي الى تحقيق وجه العطف وتبيين
 وجه التركيب لان هذا العطف ممتنع والاصل في الجمل
 الاخبار سيما الاسمية فان نقلها الى الانشاء اقل قليل
 والاسمية التي خبرها انشائية ينبغي ان تكون
 انشائية على القول بعدم التاويل كما اختاره رحمه الله
 الاسمية التي خبرها مفرد يتضمن الاستفهام نحو ابن
 زيد وكيف عمرو كك والاسمية التي خبرها فعلية في حكم
 الفعلية في افادة التجدد والانشائية اذا وقعت خيراً
 فلا حاجة الى التاويل فهي باقية على الانشائية وامام
 ان الظاهر من كلام الشرح ان المذكور ههنا اعتراض
 لا تبيين وتحقيق وقد بينا وجهه في الحاشية *

قوله كما سنجس ان شاء الله تعالى * حيث بمن رح في
 صدر الخاتمة انها من الفن الثالث استدلالاً بان المصريح
 ذكر في الايضاح ان ما جعل الخاتمة فيه من السرقات
 الشعرية وما يتصل بها من الاشياء التي يذكرها في
 علم البدع بعض المصنفين * قوله ناسب ذكرها بطريق
 التعريف العهدي * اشارة الى السابق يقال المعهود
 في التعريف العهدي ان يذكر السابق ثانياً بلفظه ويحبني
 ان يجوز ذكره بمرادفه ايضاً والسابق ههنا انما
 هو المعاني والبيان والبدع ولم يذكر هناك ما يشعر
 بكونها فنوناً فكيف تجعل الفنون اشارة اليها واثن
 جواز ذلك باعتبار ان كونها فنوناً ظاهراً جداً يغني
 ظهوره عن ذكره فيكون معنى الفن الاول باعتبار كونه
 اشارة الى علم المعاني بمعنى علم المعاني فيلغو حمل علم
 المعاني عليه وهكذا الفن الثاني والثالث ويمكن ان يجاب
 عنه بان الفن الاول اشارة الى ما ذكر اولاً وهو الذي
 يحترز به عن الخطاء في تادية المعنى المراد والفن
 الثاني الى ما ذكر ثانياً وهو الذي يحترز به عن التعقيد
 المعنوي والفن الثالث الى ما ذكر ثالثاً وهو
 ما يعرف به وجوه التحسين لا يبق قد ذكر سابقاً ان
 الذي يحترز به عن الخطاء في تادية المعنى المراد هو
 علم المعاني فلو جعل الفن الاول اشارة الى ما يحترز

به من الخطأ في ناد ية المعنى المراد يكون حمل
 علم المعاني عليه تكراراً خالياً عن الفائدة لأننا نقول
 لما بعد العهد في الفن الثاني والثالث فادت الاعادة
 فيهما فطرده ذلك في الفن الاول ايضا نظماً في الفنون
 الثلاثة في سلك واحد * قوله مأخوذة من مقدمة
 الجيش * أراد انهما مقتولة عنهما لما سببه ظاهرة بيعهما
 فيكون لفظ المقدمة في مقدمة العلم ومقدمة الكتاب
 حقيقة حرفية ويحتمل ان يريد انهما مستعارتان منها فيكون
 لفظ المقدمة مجازاً فيهما ولا يبعد ان لا يلتزم العقل
 والتجوز بان يقال انها في الاصل صفة حذف موصوفها
 ثم اطلقت على طائفة من المعاني او طائفة من الالفاظ
 متقدمة على العلم او على سائر الالفاظ الكتاب فالتاء
 اما للنقل من الوصفية الى الاسمية او لاعتبار كون
 موصوفها موشاة كما قالوا في لفظ الحقيقة والحق ان
 المقدمة ان كانت بمعنى الوصف اي ذات موشاة
 ثبت لها صفة التقدم واعتبار معنى التقدم فيها لصحة
 اطلاق الاسم كالضاربة والقائلة فاطلاقها على الطائفة
 المذكورة حقيقة ان كان باعتبار انها من افراد هذا
 المفهوم ومجازاً ان كان بملاحظة خصوصها وان كانت
 بمعنى الاسم واعتبار معنى التقدم فيها لترجيح الاسم
 كما في القارورة والخمر فاطلاقها على الطائفة انما

يكون حقيقة لو ثبت وضع واضع اللغات المقدمة لهذه
الطائفة والطائفة الواظفة انما لم يثبت بل الثابت انما هو
وضعه لها بازاء مقدمة الجيش والذا قال رحا نهما مأخوذة
من مقدمة الجيش * قوله من قد م بمعنى تقدم *
فلا يجوز فتح الدال في المقدمة ولذا قال في الفائق ان
الفتح خلف وفي بعض الكتب انه يجوز فتحها على انها
من قد م المتعدي وقيل يجوز كسر ها على انها منه
ايضا لان هذه الطائفة لما فيها من سبب التقدم كانها
تقدم نفسها ولا فادتها الشروع بالبصيرة تقدم من
حر فها من الشارحين على من لم يعرفها * قوله ومقدمة
الكتاب * الطائفة من الكلام كثير ما يقدم المصنفون
قد ام المقص طائفة من الكلام يستغنى الطالب بادر اك
معانيها في ذلك المقص ويسمونها بالمقدمة كما يسمون
طائفة من كلامهم فنا او قصما و بابا او فصلا ويجعلون
كتبهم مشتملة على هذه الامور اشتمال الكل على
الاجزاء ومراعاة روح المقدمة الكتاب هذه المقدمة
بمعنى انها مقدمة جعلت جزء من الكتاب فاطلاقها
على الطائفة كاطلاق فن الكتاب وقسمه وفصله على
ما جعلت اجزاءه لا يحتاج قطعاً الى اصطلاح جديد فظهر
ان حمل المقدمة التي جعلت جزء من الكتاب على
مقدمة العلم التي هي معان قطعاً ليس بوجه * قوله

وانتفاع بها * بالباء هو الواقع في اكثر النسخ المصحح
 وفي بعض النسخ انتفاع لها باللام فاما ان يكون اللام
 بمعنى الباء او الانتفاع بمعنى النفع على ما قيل *
 قوله والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب *
 وهو ان مقدمة العلم نطلق على معانٍ مخصوصة لان
 الشروع في العلم انما يتوقف عليها حقيقة واما ما على
 الفاظ دالة عليها فلا وما يتراءى من التوقف فلانما هو بحكم
 العادة لا بحسب الحقيقة حتى لو فهم المعاني من
 غير الالفاظ لم يحتج اليها اصلا واما مقدمة الكتاب فالفاظ
 مخصوصة هي طائفة من الكلام آة فالمقدمتان
 متباينتان لان صدق احدهما على الاخرى اصلا وما يتوهم
 من قوله راجع في الشرح في تعريف مقدمة الكتاب سواء
 توقف عليها المقصود او لا ان النسبة بينهما العموم
 والخصوص مطلقا توهم ساقط فانه لما عرف مقدمة الكتاب
 بالالفاظ ومعلوم انها ليست موقوفة عليها بالحقيقة
 فالمراد بالتوقف والتوقف العادي والمراد انه يتوقف
 على معانيها نعم لو ارتكبت ان مقدمة العلم هي الالفاظ
 الدالة على المعاني التي يتوقف عليها الشروع وحمل
 التوقف المذكور في تعريفها على التوقف العادي كانت
 مقدمة الكتاب اهم منها من وجه لان مقدمة الكتاب
 اذا جعلت ما يدل على مقدمة العلم بالمعنى المشهور

فقط يصدق مقدم العلم بالمعنى المذكور أي الفاعل
ومقدم الكتاب على شيء واحد وإذا خالفت هذه
ولم يذكر شيء منه فيها فيصدق مقدم الكتاب
بدون مقدم العلم بالمعنى الفاعل وبالعكس لأن ما هو
الفاعل مقدم العلم لم يقدم أمام المقتضى فامقدم أمامه
مقدم الكتاب دون مقدم العلم والذي لم يقدم
أمامه ما يدل على مقدم العلم فهو مقدم العلم
بمعنى الفاعل دون مقدم الكتاب وأما إذا جعلت
مقدم الكتاب مشتملة على ما يدل على مقدم
العلم وعلى غيره فالظاهر أنه يحصى مقدم الكتاب
بدون مقدم العلم وبالعكس لأن مقدم العلم يحصى
بعض مقدم الكتاب فيصدق على المجموع مقدم
الكتاب دون مقدم العلم وعلى البعض مقدم العلم
دون مقدم الكتاب اللهم إلا أن يجعل مقدم
الكتاب اسماً مشتركاً بين كل الطائفة المذكورة وبين
بعضها فيصدق على البعض المقتضى والخاص أن
ههنا مقدم العلم والفاعل آلة عليها ومقدم الكتاب
ومعاني مستفادة منها والفسحة بين المقتضى هي
التجاني اللهم إلا أن يرتكب الارتكاب المذكور
وبين الفاعل مقدم العلم ونفس مقدم الكتاب هي
العموم من وجد وكذا بين مقدم العلم ومعاني مقدم

الكتاب * قوله يوصف بها المفرد * ان أجري المفرد
والكلام على ظاهرهما خرج بعض الالفاظ اعني المركب
الناقص مع ان الفصاحة يتصف بها جميع الالفاظ لا يختص
بها بعض دون بعض فلا بد من تاويل في المفرد والكلام حتى
يتناول هذا المركب فاخترنا البعض التاويل في الكلام
بحمله على ما ليس بمفرد بقرينة مقابلة به بالمفرد واختاره
رح في المفرد بحمله على ما ليس بكلام بقرينة مقابلة
بالكلام ورجع على الاول بانه قد عهد في المفرد اطلاقه
على ما يقابل مقابله فاذا قوبل بالمركب يراد به
ما ليس بمركب وبالمشئى والمجموع يراد به ما ليس
بواحد منهما وبالمضاف يراد به ما ليس بمضاف
ولم يعهد في الكلام ذلك بل انه لما يطلق على المعنى
الاصطلاحي اي المركب التام والالغوي اي اللفظ مطلقا
وحقيقته الامر راجعة الى انهم هل يطلقون على المركب
الناقص الكلام الفصيح والمفرد الفصيح فان اطلقوا عليه
الكلام فالحق ما اختاره البعض وان اطلقوا عليه المفرد
فالحق ما اختاره رح وتعرفهم فصاحة المفرد بالخلوص
من الغرابة وتنافر الحروف ومخالفة القياس يرشدك
الى ان الحق هو الاول لانه لا شك انه يوجد في المركب
الناقص تنافر الكلمات وضعف التاليف والعقيد لفظيا
او معنويا فلو جعل هذا المركب دالا خلا في المفرد على

ما اختاره رح ينبغي ان يكون فصيحاً مع اشتماله
 على هذه الامور المُنْخَلَّةِ بالفصاحة لانه يصدق عليه
 انه خالص من الغرابية وتنافر الحروف ونحافة القياس
 والتزامه لا يليق بحال ما قل فاذا لم يكن فصيحاً يكون
 تعريفهم لفصاحة المفرد غير مانع فلا بد ان يراد فيه
 الخلو من هذه الامور حتى يصير مانعاً ودعوى
 ان هذه الامور انما تُخَلُّ بالفصاحة في الكلام دون
 المفرد غير مسموعة لان الطائفة انها تُخَلُّ بالفصاحة مطلقاً
 وذكرنا في تعريف فصاحة الكلام دون المفرد بناءً على
 انها انما توجد في الكلام فقط ولو وجدت في المفرد على ما
 اختاره رح لزم ان تذكر في تعريف فصاحته ليسير مانعاً
 كما ذكرنا وما يؤيد ما ذكرنا انه اذا كان مركباً من
 الحروف والصفة مشتملاً على تنافر الكلمات يكون
 فصيحاً على تقدير دخول هذا المركب في المفرد ولو
 اعتبر فيه اسناد حتى صار كلاماً لزم ان يخلب غير
 فصيح مع انه لم يزد ولم ينقص فيه حركة فضلاً عن
 الحروف ولا ينفى شناعته وايضا اذا ضم الى هذا المركب
 لفظ من القرآن في غاية الفصاحة لزم ان لا يكون فصيحاً
 بعد ان كان فصيحاً قبل انضمام هذا اللفظ الفصيح
 وهو ايضا شنيع بقي شيء هو انهم فسروا المفرد بما لا يدل
 جزاء لفظه على جزاء معناه فيقولوا الامام المركبة نحو ورق

تحرره وشاب قرناها ومن المعلوم انه يجوز اشتغالها على
 تنافر الكلمات مثل ان يسمى بامدحه امده فهو ينبغي
 ان يكون فصيحاً لانه مفرد ولم يشترط في فصاحته
 الخلو من تنافر الكلمات او يضاف في تعريفها الخلو من
 صده ايضا ليصير مانعا والاول فاسد فتعين الثاني
 وغاية ما يمكن ان يقال المراد بالمفرد الكلمة وانها
 مفسرة باللفظة اي اللفظ الواحد على ما ذكر في المفصل
 وتاء اللفظة تخرج الالام المركبة وان كان المشهور
 المذكور في اكثر كتب النحويين انها كلمات او يقال هذه
 الالام مركبة صورة ولفظا والمعتبر في الفصاحة انما هو
 نفس اللفظ * قوله اذ لم يسمع كلمة بليغة * اورد
 عليه انه لا يلزم من عدم اتصاف الكلمة بالبلاغة عدم
 اتصاف المفرد بالمعنى الذي ذكره وهو ما ليس بكلام
 وان كان مركبا فالدليل اخذ من الدخول واجيب
 بانه اذا د بال كلمة ما ليس بكلام كما انه اراد بالمفرد
 خالك لكن لا يخفى ان اطلاق الكلمة على هذا المعنى
 بعيد واما على تقدير ان يفسر الكلام فهو ما ليس
 بكلمة وفرد بالمفرد معنى الكلمة فلا بعدا صلا * قوله
 انما هي باعتبار المطابقة * لان بلاغة الكلام مطابقتها
 لمقتضى الحال وبلاغة المتكلم ملكة يقتدر بها على
 تاليف كلام يلزم فاما مطابقة معتبرة في كليهما قبل مراد

هذا القائل أن البلاغة عند العرب ليست إلا بالاعتبار
 المذكور فصيح ما ذكره من التعليل لأن حاصله يرجع
 إلى السماع ولا معقراء كما اختاره روح من التعليل
 ويحكي أن يدفع بأن كون البلاغة بهذا الاعتبار
 إنما عرفت بما في الكتب من اخفاء المطابقة في تعريف
 الالغامين ولم ينقل من العرب ذلك أصلاً وهو
 ظاهر * قوله الأخير المشتركة في أمرين * تفسير
 للمختلفة وبيان أنه من صناديد المعنى ولا خفاء في أن
 المراد من أمرين أمر يصلح تعريفاً وبياناً لها وله
 اختصاص بها والآلاف المفهومات العامة تعم المعاني المختلفة
 وإنها مشتركة فيها وقد أورد على بن الحارث فيما
 فعل من قسم الاستعنى أولاً ثم تعريف المقسمين بأنه
 لا حاجة إليه لأن القسمين مشتركان فيما يصلح تعريفهما
 لهما وهو المذكور بعد الأول وأما كما ذكر صاحب
 اللباب * قوله وتفسير الفصاحة بالخلوص لا بالخلو من
 تسماع * فإنه ذكر في الشرح أن الفصاحة تنصت هم هي
 كون اللفظ جارياً على القوانين المستندة من استقراء
 كلامهم كثير الاستعمال على ألسنة العرب الموثوق
 بعربيتهم وما ذكره المصنف من الخلوص لا شك أنه
 ليس من هذا الكون ولا امرأاً صافاً عليه فلا يصح
 تفسير الفصاحة التي هي هذا الكون بما ذكره من

الخلو من فان ادنى درجات التعريف ان يكون صادقا
 على التعريف وصدق الخالص هذا الخلو من على الكائن
 هذا الكون لا يوجب صدق الخلو من على الكون فان صدق
 المشتق على المشتق لا يستلزم صدق المأخذ على المأخذ
 كالناطق والكاتب والخط والكتابة نعم قد يجتمع الصدقان
 كما في الماشي والمتحرك والمشي والتحرك لا يقال
 اذا لم يصدق الخلو من على الكون الاذي هو الفصاحة
 لم يصح تعريف الفصاحة بالخلو من اصلا فكيف يحكم
 بالتسامح لاننا نقول ان الادباء كثير ما يتبحرون
 في التعريفات ويكتفون بمجرد ان تصور التعريف
 يستلزم تصور التعريف ولا يحافظون على قاعدته المعنوية
 من وجوب كون التعريف محمولا على التعريف مع ان من
 العمل المعقول من تجوز التعريف بالبيان كتحريف
 البيت بالجدرا نوال الحقف وما نقله من راجع
 صحة التعريف في الجملة لهما قصلة اطبنا لغة وادباء
 ان الخلو من هو الفصاحة فزيادة تصحيح ولا يتجدد
 عليه ان مثل ذلك لا يلتفت اليه في التعريفات
 لان الادباء كثير ما يعتبرون ذلك بل ادنى منه
 هي اياته التعريفات وقيل وجه التسامح ان الفصاحة
 وجودية والخلو من ملامية ويتجسد عليه منع ظهورها
 بوجودية ولو سلم فلا شك في صحة رسم الوجود في

بالاعداء من غير تمام فيه * قوله تفضل العنقا ص آة *
 في جمع العنقا ص مع افراد المثنى والمرسل لطيفة وهي
 الاشارة الى ان العنقا ص مع كثرتها تغيب في الاخيرين
 مع وحدتهما وقيل العنقا ص بمعنى المنداري اي يستتر
 المنداري في الشعر وينروي في البيت تفضل المنداري
 في مثنى ومرسل المنداري خشبة ذات اطراف يدري
 بها الطعام وينقئ الكدس والمراد في البيت المشط وفي
 التعبير عنه بالمنداري مبالغة لطيفة * قوله من المحموسة
 الرخوة * الحروف المحموسة هي حروف ستشبهك
 خصفه والمجهورة ما عداها والشدة حروف
 اجدت طبقك والرخوة ما عداها وما عدا حروف
 لم يرمونا وهذه الحروف تسمى المعتدلة بين الرخوة
 والشدة * قوله على ان هذا القائل فسر الكلام بما
 ليس بكامة * يعني ان مدخلية فصاحة الكلمات في
 فصاحة الكلام على قوله اكثر منها على قول من
 فسر الكلام بالمركب اتماما واذا كان مدخليتها اكثر
 كان القول بوجود كلام فصيح بدون فصاحة كلماته
 افسد على قوله لان على قول غيره يوجد كلام فصيح
 في الجملة وهو المركب الناقص بدون فصاحة كلماته
 لانها انما اشترطت في فصاحة الكلام والمركب
 الناقص ليس بكلام * قوله والقياس على الكلام العربي آة *

المنداري

يعني انه اثبت جواز عدم فصاحة كلمة من كلام
فصيح بالقياس على جواز عدم عربية كلمة من كلام
عربي فانه وقع في القرآن الذي هو كلام عربي لقوله
تعالى اِنَّا اَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا * اي اَنْزَلْنَاهُ الْقُرْآنَ
كلمات غير عربية بل فارسية كالِاسْتَبْرَقِ وَالسَّجِيلِ
اورومية كالِقِسْطِاسِ اوهندية كالمشكوة وهذا القماش
فاستدل ان وقوع غير العربي ممنوع وما ذكر
من وقوع الاستبرق واخواته في القرآن لا يوجب
ذلك لان كونها غير عربية ممنوع بل انها جاءت
عربية ايضا فجواز توافق اللغتين كالصابون والتدور
ولو سلم كونها غير عربية فكون القرآن عربيا ممنوع
والضمير في قوله تعالى اِنَّا اَنْزَلْنَاهُ راجع الى السورة
لا القرآن كما قيل واطلاق القرآن على بعضه شائع
ولو سلم كون القرآن عربيا فمعناه كونه عربي النظم
والا سلوب لا عربي المتن ولا ينافيه كون كلماته غير
عربية ولو سلم انه عربي المتن فذلك باعتبار الاعم
الاغلب لان ما هو غير عربي من كلماته اقل قليل
بالنسبة الى العربي ولا يجوز مثل ذلك في الكلام
الفصيح لان فصاحة الكلمات شرط في فصاحة الكلام
وعربية الكلمات ليست شرط في عربية الكلام بل
تكفيها عربية اكثر كلماته ولا حد ان يقول المعلوم

من كلامهم ان غصاة المركب العام او اثار كعب مطلقا
 يشترط فيه فصاة حقة كما في قوله واما اذا كان هنة من افراد
 الكلام فصاة بنا سم كالسورة او القرآن مثلا فليعلم يعلم
 الله تشترط في فصاة حقة مثل هذا الكلام فصاة حقة كل
 كلام او كلمة منه ففي اشتراط فصاة حقة قوله منع اللم
 آهه سواء اعتبر كلاما لان اخذ مع ضميره او لا ان
 لم يجر خذ معه في فصاة حقة السورة او القرآن كما مثل
 واشترط فصاة حقة الكلمات في فصاة حقة الكلام لا يوجب
 ذلك الاشتراط * قوله فمجرد اشتغال القرآن على
 كلام غير فصيح آه * يعني ان لم يلزم خروج السورة
 عن الفصاحة فاشتغال القرآن على كلام غير فصيح لازم
 البتة اما اذا اعتبر اللم آهه كلاما فظاهر واما اذا
 لم يعتبر فليان عدم فصاة حقة يوجب عدم فصاة حقة الكلام
 الذي هو مجزوء لا اشتراط فصاة حقة الكلمات في فصاة حقة
 الكلام ووجه قوله بل كلمة غير فصحة مع ان ذلك
 فصاة حقة الكلام لازم جز ما ان اللازم ان تلك على
 فقد يبرهن عدم فصاة حقة الكلام وعلى تقدير عدم فصاة حقة
 الكلمة وان كان عند المستلزم ما لا يؤول فاشارة الى ان
 كلام من اللانمين محقق بالفساد من غير احتياج الى
 ملا حظا مستلزما احدهما للاخر ولما كان كون
 اشتغال القرآن على كلمة غير فصحة مستلزما بالفساد

أظهر في ابطال كلام هذا القائل قال بلى كلمة غير
 فصيحة * قوله صلي بقوله * اي جهل به ويجزأ الى نسبة
 الجهل والعجز لان اشتغالها على غير الفصيح اما لعدم
 هامة تعالى والله غير فصيح او بان الفصيح اولى (بالاختيار)
 من غير الفصيح فيلزم الجهل واما لعدم قدرته تعالى امر به
 الفصيح بدال غير الفصيح فيلزم العجز لا يقال القسم
 الثالث محتمل وهو ان يكون تعالى قادرا على امره
 الفصيح بدال عن غير هو علما بعدم فصيحته وبان الفصيح
 من حيث هو فصيح وان كان اولى لكن لم يورد الحكمة
 له تعالى في ذلك لانا نقول ظاهره انه لا حكمة في ذلك
 لان القرآن انما اتى به معجزة وتصديقا للرسول هم
 والاعجاز انما هو بالبالغة والقصاحة على الصحيح
 فان قلت غاية الامر ان الثالث ايضا باطل لكونه سفها
 وخرجا عن الحكمة فلم لم يتعرض له ولم يقل الى
 نسبة الجهل او العجز او الحقة قلت لما كان السفه نتيجة
 الجهل فنسبة قد دخل في نسبته * قوله اي مدققا
 مطولا * موافق لما في الصحيح ان جم دقة الحاجبين
 وطول وزجت امراة حاجبها اي دققه وطولته
 والمفرد كور في الأساس ان الزجج دقة الحاجب
 ويطبق الله وجهها جبدا ن جج و ججت حاجبها وربما
 يستدل على اعتبار معنى الاستقواس بقول حبان

في مدح النبي صلعم * بعينين دُججا وِين من تحت
 حاجب * ازج كمشق النون من خطّ كاتب * فان
 التشبيه بـمشق النون انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس
 وفيه انه انما يتم لو كان قوله كمشق النون بيانا لقوله
 ازج وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون لبيان اتّصاف
 الحاجب بالاستقواس بعد بيان اتّصافه بالدقة والطول
 بقوله ازج وترك العطف في قوله كـمـشـق النون
 ربما يدفع المناقشة * قوله اي كالسيف السريجي او
 كالسراج اه * لابد لهذا التخريج من ان ينطبق على قاعدتهم
 ويمكن توجيهه بان التفعيل يجيء بمعنى النسبة الى
 اصله كـالمـتـمـ والمـنـزـ راى المنسوب الى تميم والمنسوب
 الى نزار فالسراج بمعنى المنسوب الى السريجي والسراج
 اي بالمشابهة فالسراج اسم صفعول من سرجته بمعنى
 نسجته الى السريجي او السراج كـالمـتـمـ والمـنـزـ من
 تمته ونزرنه بمعنى نسجته وقوله كالسيف السريجي
 او كالسراج يكون بـيانا لحاصل المعنى هذا توجيه
 التخريج أمّا وجه بعده فهو انه لا يتبادر من نسجته
 الى السراج او السريجي معنى مشابها له وايضا
 الغالب الشائع ان يكون المنسوب اليه مصدر ثلاثي
 هذا الفعل نحو فسخته وكفرته اي نسجته الى الفسك
 والكفر وامهنا من كك وامهنا توجيهه بالثمة من قبيل

قَوْسُ الرَّجُلِ أَيُّ صَارَ كَالْقَوْسِ فَالْمَسْرَجُ بِمَعْنَى الصَّائِرِ كَالسَّرِيجِ
 أَوْ كَالسَّرَاجِ أَوْ بَيَانُهُ مِنْ هَوْنِ الرَّجُلِ إِذَا صَارَ هَوَانًا فَالْمَسْرَجُ
 بِمَعْنَى الصَّائِرِ هَرَجًا أَوْ سَرَجًا عَلَى مَعْنَى التَّشْبِيهِ أَيِ
 مِثْلِهِ أَوْ بَيَانُهُ مِنْ وَرَقَتِ الشَّجَرَةِ أَيِ صَارَتْ ذَاتَ أَوْرَاقٍ
 فَالْمَسْرَجُ بِمَعْنَى الصَّائِرِ ذَا سَرَجٍ وَهَذَا يَخْتَصُّ بِالتَّخْرِيجِ
 الْآخِرِ فَيَجْرُ دُخْلَى الْكُلِّ أَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَقِمُّ لَوْ كَانَ الْمَسْرَجُ
 بِكسر الراء كَذَلِكَ دَفَعْتُهَا * قَوْلُهُ فَإِنْ فَلِمَ لَمْ يُجْعَلْ لَهُ اسْمٌ
 مَفْعُولٌ آه * يُمْكِنُ تَقْرِيرُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُمْ لَمْ يَحْكُمُوا
 بِغَرَابَةِ مَسْرَجٍ حَكَمُوا بِأَنَّهُ لَيْسَ اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنْهُ لِأَنَّهُ كَوْنُهُ اسْمٌ
 مَفْعُولٌ مِنْهُ يُخْرِجُهُ مِنَ الْغَرَابَةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ سَرَجَ اللَّهِ وَجْهَهُ
 لَوْ سَ غَرِيبًا (فَلِمَ لَمْ يُجْعَلْ لَهُ اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنْهُ لِيُخْرِجَهُ
 مِنَ الْغَرَابَةِ) وَفِيهِ أَنَّهُ لَا مِثْلَافَ بَيْنِ غَرَابَةِ مَسْرَجٍ وَكَوْنِهِ اسْمٌ
 مَفْعُولٌ مِنْ سَرَجٍ وَعَدَمَ غَرَابَةِ سَرَجِ اللَّهِ وَجْهَهُ مِمَّنْوعٍ وَقَدْ
 جَعَلَ رَحْمَتِي شَرْحَ الْمَفْتَاخِ مَسْرَجًا اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنْ سَرَجٍ
 وَغَرِيبًا وَقَدْ ذَكَرْنَا وَجْهَ دَفْعِهِ فِي الْحَاشِيَةِ وَثَانِيَهُمَا أَنَّهُمْ
 ذَكَرُوا فِي تَخْرِيجِهِ وَجْهَيْنِ وَكَوْنُهُ اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنْ
 سَرَجِ اللَّهِ وَجْهَهُ وَجْهٌ ثَالِثٌ فَلِمَ لَمْ يَذْكُرُوهُ وَفِيهِ أَنَّ الْجَوَابَ
 الثَّانِي مِنَ السُّؤَالِ وَهُوَ قَوْلُهُ أَوْ يَكُونُ مِنْ بَابِ الْغَرَابَةِ
 بِأَنِّي ذَلِكَ وَإِضَاقُهُ ذَكَرْنَا أَنَّ وَجْهَ تَخْرِيجِ مَسْرَجٍ مِنْ
 السَّرَاجِ أَنَّهُ اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنْ سَرَجَتِهِ أَيِ نَسَبَتِهِ إِلَى السَّرَاجِ
 بِالْمِثَالِ بِهِ وَقَوْلُهُ كَالسَّرَاجِ بِهَذَا الْحَاصِلِ الْمَعْنَى وَيُمْكِنُ

دفع هذا ثم انه اجاب عن السؤال بوجهين الاول
انه يحتمل ان يكون سرج الله وجهه مولد امستحد ثا
من السراج وفي تفريره وجوه احد هاندا اذا كان
مولدا احاد ثا بعد حكمهم بالغراية فقد صح حكمهم بها
لانه لم يوجد حال الحكم حتى لا يصح الحكم بقاء هاندا
جعل اسم مفعول من سرج بالغراية وفيه ان الظان
الحكم بالغراية ليس سابقا على توليد سرج الله وجهه فان
الاول من ائمة المعاني والثاني من ائمة اللغة والثاني
انه اذا كان مولدا امستحد ثالا فيجد جعل مسرج اسم
مفعول منه خر وجهه عن الغراية لان المولد غريب
وفيه انه لا يبقى من وجهي الجواب فرق يعتد به
والثالث انه اذا كان مولدا لم يصح جعل مسرج اسم
مفعول منه لانه لغة اصلية ولا يخفى ما فيه والوجه
الثاني من الجواب ان سرج الله ايضا غريب فلا فيجد جعل
مسرج اسم مفعول منه خر وجهه عن الغراية وفيه انه
اذا كان مولدا كان غريبا فلا يحسن ايقاع الغراية في
مقابلة التوليد وايضا قد سبق ان هذا الجواب لا يستقيم
على التقرير الثاني للسؤال هذا تقرير الجواب على
اول وجهي تقرير السؤال واما على الوجه الثاني فلا
يصح ثاني وجهي الجواب اصلا وكذا الثاني وجوه
تقرير الوجه الاول من وجهي الجواب ولما كان في

هذه المسخخة من الشبهة والمناقشات وإن أمكن دفع بعضها غير ما إلى قوله قلت هو أيضاً من هذا القبيل أو مأخوذ آه يعني أن سراج الله من قبيل الغريب أو مأخوذ من السراج كالمسراج فلا يفيد جعله اسماً مفعول منه خروجه عن الغرابة * قوله ثم استعير لكل واضح معروف * اقتصر على معنى الاشتهار وذكر ربح في شرح الكشاف أنه استعارة للشرف والاشتهار فكانه نظر إلى أن وصف القلب بالشرف ليس له كثر معنى وليس هناك * قوله إنما هي من جهة الغرابة * ان أراد أن الغرابة مشتملة عليها كما قال في الشرح لأن الكراهة داخلية تحت الغرابة فذكر ذلك اللفظ لغرابته المشتملة عليها كمكفول لم يذكر في تفسير الوحشة ما يدل على الكراهة وأن أراد أن الكراهة بسبب الغرابة ومن جهتها يلزم أن يكون كل غريب كريهاً وهو ممت ولو سلم فمراد صاحب القيل أحد الأمرين إما أن الخلوص من الكراهة داخل في مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من ذكره في تعريفها وإما أن الكراهة تُخلل بالفصاحة فلا بد من تعريفها من ذكر الخلوص من الكراهة والآن لم يكن التعريف مانعاً ولا يندفع شيء منهما بما ذكره ربح من أن الكراهة بسبب الغرابة أما الأول فلا نه لا يلزم من اعتبارها انتفاء

أذ هو مأخوذ آه
أذ هو

الكراهة

المسبب الخاص في مفهوم اعتباراً انتفاء مسببه فيه وأما
 الثاني فلا بد لا يلزم من انتفاء السبب الخاص انتفاء
 المسبب لجواز أن يشتمل الشيء بأسباب شتى ولأن
 المسبب ملزوم والمسبب لازم ولا يلزم من انتفاء الملزوم
 انتفاء اللازم لجواز أن يكون اللازم أهم ولو ذكر
 رح ما يدل على أن الكراهة سبب للغراية يدفع الثاني
 لأن انتفاء المسبب يوجب انتفاء السبب مطلقاً *
 قوله وقيل لأن الكراهة * إشارة إلى ما ذكره الخليلي
 وحاصله أن الكراهة في السمع إما أن ترجع إلى النعم
 لا إلى نفس اللفظ وإما أن ترجع إلى نفس اللفظ لغرايته
 لو أمّا أن ترجع إلى نفسه لا شتماً له على تركيب يتفق
 الطبع هذه فعلى الأول لا يخفى أن ذكر الكراهة مستبعد
 عنه وكذا على الثاني لأن قيد الغراية يعطي معنى
 على الثالث فلا بد من ذكرها لأنه لا بد أن يذكر
 في تعريف هذه الفصاحة الخلو من الاشتغال المذمور
 لا خلا له بالفصاحة جزماً وإذا أمرت ذلك صرفت
 به لا يتجه عليه نظر وزج إن أراد به أنه قد تكون
 الكراهة في بعض الألفاظ ثابتة مع قطع النظر عن
 النعم لأن الخليلي لم يعكز ذلك بل أثبتته حيث ذكر
 أن الكراهة قد تكون للغراية وللإشغال المذمور
 لا للنعم وأن أراد به أن الكراهة حيثما كانت تكون

ثابتة مع قطع النظر عن النعم وإنما ذكر لفظ الجرح في
 على سبيل التمثيل فاثباته مشكك * قوله حال من
 الضمير في خلوصه * فيكون المأمور بهذه الحال هو
 المخلص لكونه العامل في ذي الحال فيتوجه
 عليه أنه لا يستقيم به الاحتراز من مثل زيد اجلل
 بل يلزم ان يكون مثله كلاما مقصبا لانه يصدق عليه
 انه خالص من الامور المذكورة حال فصاحته كلماته
 وهي ان يقال زيد اجلل كما يقال عدو الله ارجل
 ان ينتهي من المسميات حال اختياره فاذا ارتكبه
 شيئا منها في حال اضطراره لا يسقط عنه التهمة بل يكون
 هذا لانه يصدق عليه انه مستبعد عنها حال الاختيار
 وان ارتكبها حال الاضطرار فلا يقدح الارتكاب
 بالاضطرار في صدق الانتفاء في حال الاختيار فكذا
 ههنا لا يقدح عدم المخلص في حال عدم فصاحته
 الكلمات وهي ان يقال زيد اجلل في صدق المخلص في
 حال فصاحته وهي ان يقال زيد اجلل والجواب انه انما
 يصدق عليه لو كان لقولنا زيد اجلل حال فصاحته
 الكلمات وهو ممتنع بل هذه الحال انما هي لقولنا زيد
 اجلل وهو غير قولنا زيد اجلل فلم يثبت كلام واحد له
 حال فصاحته الكلمات وحال عدمها يستقيم ما ذكرت
 كما وجد شخص واحد له حال الاختيار وحال

الا ضطرار فاستقام ما ذكرته فيه * قوله لانه ح
 يكون قيداً للتناظر * لانه العامل في ذي الحال اهنى
 الكلمات فيكون قيد اللمعني لانه اعتبر في الفصاحة
 المخلوص منه فلا يكون قيداً للمخلوص حتى يكون قيداً
 للمعني واذا كان قيداً للمعني يكون المعني داخل على كلام
 فيه تقييد فيكون المعني راجعاً الى القيد على ما هو المقرر
 عندهم من رجوع المعني الداخل على القيد الى قيد
 فيلزم ان يكون المعتبر في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة
 الكلمات مع وجود التناظر لا انتفاء التناظر مع وجود
 الفصاحة وهو عكس كلي للمقيد ولشئ ننزل عن ذلك فلا
 اقل من ان يصدق التعريف على صورة وجود التناظر
 مع انتفاء فصاحة الكلمات ولذا قال رح ويلزم ان
 يكون الكلام المشتمل على تناظر الكلمات الغير الفصيحة
 فصيحاً لان هذا لا يتم البتة سواء اقتصر على ان الاصل
 رجوع المعني الى القيد او ضم اليه حيث التنزل لان
 اللازم على الاول ان يكون هذا الكلام هو الفصيح
 لا غير وعلى الثاني ان يكون فصيحاً وان كان غيره
 ايضا فصيحاً فكونه فصيحاً قد مشترك بينهما ثابت
 على تقدير كل منهما فما ذكره ههنا اولى مما وقع في
 الشرح من انه يلزم ان يكون الكلام المشتمل على
 الكلمات الغير الفصيحة متمايزة كانت اولاً فصيحاً لانه

انما يستقيم على تقدير التنزل وان كان يمكن توجيهه
 بانه اراد ان يبين غاية فساد هذا القول فذكر انه ح
 يصدق التعريف على صنفين من الكلام لا يصدق المعرف
 على شيء منهما فلحصول هذا المقصود بنى الكلام
 على التنزل اكنك خبير بان الفصاحة في عدم
 صدق التعريف على شيء من افراد المعرف اكثر
 منه في صدقه على المعرف وعلى غيره وان كان
 الغير الصادق عليه التعريف في الثاني اكثر
 منه في الاول * فان قلت اذا اخل التنازع الفصاحة
 كما يدل عليه التعريف على ما ذكره هنا فلان يخل
 التنازع مع عدم الفصاحة اولى * قلت لا يلتفت الى
 مثل ذلك في باب التعريف فانه يكفي في فساد التعريف
 صدقه على غير المعرف سيما اذا كان صادقا على
 الغير فقط دون شيء من افراد المعرف كما في ما نحن
 فيه على تقدير الاقتصار على الاصل المذكور على
 انه على تقدير التنزل يصدق التعريف على صنفين
 من الكلام ليس شيء منهما من افراد المعرف وحده
 الاولى انما يستقيم بالنسبة الى احد هما ويدفع
 الفساد الناشئ من صدق التعريف عليه فقط دون الناشئ
 من صدقه على الآخر كما بينا في الحاشية * قوله
 المشهور بين الجمهور * فلا يدفع الضعف تجويزه في

ههنا المشهور فان الاضمار قبل الذكر على الوجه
 المذكور في نحو ضَرَبَ غلامه زيدا يوجب الضعف
 وان جوزه البعض كالاخفش وابن جنى * قوله لفظا
 ومعنى وحكما * الذكر اللفظي ان يكون المرحع
 ملفوظا به صريحا قبل الضمير سواء كان مذكورا قبله
 لفظا ومعنى نحو ضَرَبَ زيد غلامه فان زيدا مذكور
 قبل ضميره لفظا ومعنى او لا نحو ضرب زيدا غلامه
 فان زيدا وان كان مذكورا قبل ضميره صريحا
 لكنه مذكور معنى بعده لان رتبة الفاعل المتقدم
 على المفعول والذكر المعنوي ان لا يكون مصرحا
 به لكن يكون هناك ما يقتضي ذكره مقدما معنى ككون
 رتبة الفاعل المتقدم على المفعول نحو ضرب غلامه
 زيدا فان ذلك يقتضي كون زيد مذكورا قبل الضمير
 معنى وككون رتبة المفعول الاول المتقدم على الثاني
 نحو اطمعت درهماه زيدا او كمتضمن الكلام السابق
 للمرجع نحو قوله تعالى اهدنا لهذا القربى للتقوى *
 فان الفعل متضمن لمصدره وكاستلزام الكلام السابق
 لذكر المرحع استلزاما مقريبا كقوله تعالى ولا يؤيه * اي
 المورث فان الكلام السابق في بيان المهرات وانه
 يدل على المورث او بعيدا كقوله تع حتى توارث
 بالحجاب * اي الغمس فان ذكر العشي سابقا يدل على

الشمس ونحو ذلك مما يوجب كونه مذكورا معنئ
والفكر الحكمي ان لا يكون مصرحاً به ولا يكون شيء
من سياق الكلام او سباقه مقتضياً لذكره معنئ الا ان
حكم الواضع بان مفسر الضمير وما يصلح مرجعاً له
يلزم ان يتقدمه يقتضي ذكره (مقدم ما) حكماً وذلك
لانه انما خولف مقتضى حكم الواضع لا غير اضيجي
بينا بها في وضع المضمير موضع المظهر فالمرجع المؤخر
لغرض مقدم حكماً كما ان المحدث وف لعله في حكم
الثابت فظهر بما ذكرنا ان قوله لفظاً ومعنئاً وحكماً
متعلق بالذكر وبيان لا قسامه ولك ان تجعله متعلقاً
بالاضمار بمعنئ كون الاضمار قبل الذكر اي تقدم المضمير
على الذكر فيكون بيانا لا قسامه اي تقدم المضمير على
ذكر المرجع وتأخر المرجع عنه لفظي ومعنوي وحكمي
والمشهور جعلها اقساماً للتقدم المرجع والامر فيه سهل فان
احدهما يعلم بالمقايضة الى الآخر وما وقع في الشرح من
الاقتصار على اللفظ والمعنى دون ذكر الحكم فمبني
على انه اراد بالمعنوي ما يتناول الحكمي لان المراد
بالمعنوي ما يقابل اللفظ حكماً كان او لا * قوله والواو في
والوري للحال * اثره على كونها للعطف على المستكن
في امده لوجه الوجود الفصل فيكون المعنئ امده
ويمدح الوري لوجه احد ما حسن المفاصلة بقوله ملته

مُتَّهٌ وَحَدِي فَإِنْ قَوْلُهُ وَحَدِي فِي مَقَابِلَةِ قَوْلِهِ وَالْوَرَى
 مَعِي وَقَدْ جُعِلَ حَالًا وَقِيمًا لِلْوَرَى الَّذِي قَوْلُهُ بِالْمَدْحِ
 فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ وَالْوَرَى مَعِي أَيْضًا حَالًا وَقِيمًا
 لِلْمَدْحِ رَهَائَةً لِلتَّطْبِيعِ بَيْنَ الْمُتَقَابِلَيْنِ وَالثَّانِي أَنَّهُ
 عَلَى تَقْدِيرِ الْعُطْفِ يَكُونُ مَدْحُ الْوَرَى جَزَاءً مَدْحِ الشَّاعِرِ
 وَمَوْقُوفًا عَلَيْهِ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ قَاصِرٌ فِي بَيَانِ الْمَدْحِ
 بِالنَّسَبَةِ إِلَى مَا أَذَالَ يَدُّ الْكَلَامِ عَلَى التَّوَقُّفِ كَمَا
 فِي تَقْدِيرِ الْحَالِيَةِ وَالْأَمَّا لَيْزُ الْمَدْحِ عَلَى تَقْدِيرِ الْعُطْفِ
 اسْتِدْرَاكُ قَوْلِهِ مَعِي (فَإِنَّهُ لَا يَبْقَى فَائِدَةٌ يُعْتَدُّ بِمَعْلَاهَا)
 وَالْأَرْبَعُ أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى تَقْدِيرِ الْعُطْفِ اتِّحَادُ الشَّرْطِ
 وَالْجُزْأَيْنِ فَإِنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَى الْجُزْأَيْنِ جُزْأَيْنِ عَلَى حِدَةٍ
 كَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ عَيْنُ الشَّرْطِ
 وَأَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ الْحَالِيَةِ فَالشَّرْطُ هُوَ مَدْحُ الشَّاعِرِ مُطْلَقًا
 وَالْجُزْأَيْنِ مَدْحُهُ مُقَيَّدٌ بِأَحَالِ الْمَذْكُورَةِ وَيُمْكِنُ دَفْعُ
 الْأَخِيرَيْنِ بِأَنَّ الْمَعْنَى تَدَلُّ عَلَى عَدَمِ تَرَخُّي مَدْحِهِمْ
 عَنْ مَدْحِهِ وَأَنَّهُ مَعْنَى مَطْلُوبٌ وَيُعْتَبَرُ الْعُطْفُ أَوَّلًا
 التَّعْلِيلُ بِالشَّرْطِ فَجَ يَكُونُ الْمَجْمُوعُ جُزْأَيْنِ * قَوْلُهُ بِعَمٍّ
 مَقَابِلَةُ الْمَدْحِ بِالْوَرَى * رِيْمًا يُعْتَدُّ رَعْنَهَا بِأَنَّهُ أَشَارَ بِذَلِكَ
 إِلَى أَنَّ ذِمَّةَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَخْطُرَ بِالْمَا قُلُّ وَلَوْ عَلَى
 سَبِيلِ الشَّرْطِيَّةِ وَالتَّعْلِيلُ بِأَنَّ لَوْ دَعَا دَاعٍ فَإِنَّمَا يَفْرَضُ
 ذِمَّةُ ذَوْنِ ذِمَّةٍ وَفِي اسْتِعْمَالِ مَتْنِ الدَّالَّةِ عَلَى الْكَلِمَةِ

في المدح والذم الخالية عن هذه الدلالة في اللوم بل
 هي في قوة سور الجزئية لطافة حيث أشار إلى أنه
 يضيح صدره ولا ينطلق لسانه بما يدل على الكلية في
 اللوم وإن كان فيه لطافة (و) لأن تعليق توحده
 باللوم على لومه المشرع بعلية اللوم له يفيد فائدة
 الكلية المبني عليها اللطافة المتأخرة * قوله
 نافر كل المتنافر * أي أن فيه تنافرا كاملا ولا يلزم
 أن لا يكون تنافرا أكمل منه لينا في ما سبق أن الثاني
 دون المتناهي ولا أن يكون أحدا من موجب المتنافر
 في الجملة واجتماهما لكما له حتى يلزم عدم فصاحة
 نحو فسبحته مع وقوعه في القرآن بل اللازم أن اجتماع
 الأمرين سبب للتنافر القوي الكامل ويجوز أن لا يكون
 واحد منهما موجبا للتنافر أصلا وإضا في قوله نافر
 كل التنافر إشارة إلى أن التنافر ههنا بمعنى الخفرة
 لا بالمعنى الاصطلاحي حتى يلزم ما ذكره وفائدة
 التعبير به منها الدلالة على الكمال لأن الفعل إذا
 شارك فيه الفا علان يجي كاملا * قوله قيل ذكر ضعف
 التأليف يعني من ذكر التعقيد اللفظي * لأنه لا يكون
 إلا لضعف التأليف فالخلوص عن الضعف يوجب الخاوص
 عنه أعلم أن الخلق الي اهترض بان ذكر أحد الأمرين
 من الضعف والتعقيد اللفظي يعني من ذكر الآخر أما

اغناء الضعف فلما سبق وأما اغناء التعقيد فلانه لازم
 المضعف لان التأليف اذا لم يوافق القانون اوجب
 صعوبة في الفهم لا محالة والخلوص عن الملازم يوجب
 الخلوص عن الملازم فإن قصد ربح بما ذكره دفع اعتراضه
 لم يحسن الاقتصار على بعض السؤال وأن كان الاقتصار
 بغناء على ان ما ذكره لا يدفع السؤال بتمامه لانه
 انما يدفع اغناء ذكر الضعف عن ذكر التعقيد ولا يدفع
 العكس ودفعه ان يقال لازم ان كل ضعف يوجب تعقيدا
 فان مثل جاء ني احمد بالتفويين مشتمل على الضعف
 دون التعقيد * قوله الخلل في انتقال الذهن * اما
 ان يراد الخلل الواقع للمتكلم اوللما مع فعلى الاول
 لا يصح تعليل الخلل بايراد اللوازم وعلى الثاني
 لا يصح تعليل عدم ظهور الدلالة بالخلل اذا الامر بالعكس
 فيهما ويمكن ان يراد الاول على ما يناسب قرينهته
 وهو الخلل الواقع في النظم وتعليله بالايثار باعتبار
 معنى العلم والطهورا ي يعرف بالخلل ويظهر بالايثار
 وأن يراد الثاني وتعليل عدم ظهور الدلالة باعتذار
 معنى العلم والظهور * قوله وذلك بسبب ايراد
 اللوازم * قد يفهم منه انه السبب في التعقيد لا الخير
 ويوجه بانه اذا حصل التعقيد بسبب أن قصد باللفظ
 بما ليس من لوازم معناه يكون ذلك دأخلا في ضعف

فدفعه
 * التعقيد المعنوي *
 الخلل واقع

العاليف والآوجه انه انما خُصَّ الايراد بالذكر لان
 القسم الآخر وهو ان يراد باللفظ ما ليس من لوازمه
 اقل قليل سيما في كلام يعتد به ثم ان اريد باللوازم
 والوسائط معنى الجنس على ما عليه ائمة الاصول ان
 لام الجنس يبطل الجمعية الى الجنسية فلا خفاء وان
 اريد معنى الجمع فظا انه لا يصح اعتباره بالانظر الى
 كل مادة فلا بد من اعتباره بالانظر الى المواد فيكفي
 في كل مادة وجود لازم بعيد وعلى التقديرين فالظن
 انه يلزم تكثر الوسائط في كل مادة ووجهه ان يراد
 بالكثيرة ان تكون فوق الواحد فاللازم وجود لازم
 بعيد مفتقر الى واسطتين او اكثر في كل مادة * قوله
 سا طلب بعد الدار معكم انقرى هو * في ذكر السين
 واضافة البعد الى الدار مع اضافة القرب الى ذوات
 المخططين لطائف حيث اشار بذكر السين الى ان
 طلب البعد وان كان يتوصل به الى مقصود عظيم وهو
 القرب لكن لما كان في نفسه طلبا للبعد الذي هو اشد
 من الرديء واسوء من السوء سوف الاقتحام في مهلكة
 ارتكابه واخر التورط في ورطة التزامه هذا ان حمل السين
 على موضوعة وان حملته على مجرد التاكيد فاللطفة
 باعتبار اختيار العبارة الدالة على الاستقبال وضعاً
 ورمزاً باضافة البعد الى الدار والقرب الى ذواتهم الى

انه ان تعلق غرض بطلب البعد فالعاشق لا يطلبه لانه بعد
 بعد نفسه محالاً فكيف يطلبه بل يطلب بعد مكانه ومطلوب
 المحبب انما هو قرب ذات المحبوب لا قرب داره ومكانه *
 قوله هو الصحيح * اما لانه ثبت عند النقل الصحيح
 واما لان الصحيح عند في معنى البيت ما ذكره الشيخ
 وهو مبني على الرفع * قوله لكنه خطأ * كانه اراد
 بالخطا ما بعد خطأ ويكون في حكمه عند البلغاء
 والا فله وجه ظاهر من الصحة كما ذكر في الشرح انه
 يستعمل المجمود في مطلق خلوا العين مجازاً استعماً لا
 للمقيد في المطلق ثم يكفى بالمطلق من السرور * قوله
 اطيب نفساً * صيغة المتكلم من طاب يطيب ونفساً
 تميز ولا يحسن ان يجعل صيغة المتكلم من طيب يطيب
 ونفساً مفعولاً به قيل الظن من كلام الشيخ انه جعل
 طلب البعد مجازاً من لازمه وهو طيب النفس به وجعل
 سكب الدموع مجازاً من سببه وهو الحزن والا وجه
 انه لا حاجة الى التجوز في سكب الدموع بل ما ذكره
 تقرير للمعنى وبيان لسبب السكب * قوله والمقوم
 ههنا كلام فاسد * وهو ما ذكرنا في معنى البيت ان
 مادة الزمان والاخوان الايمان بنقيض المطلوب
 وخلاف المقصـ فطلب الشاعر البعد ليحصل نقيضه وهو
 القرب وطلب الحزن ليحصل نقيضه وهو السرور

ووجه فساد هـ ان الزمان والاخوان انما يأتي بما هو
 نقيض المطلوب في الواقع لا بما يظهر انه مطاوبه وليس
 به و ربما يدفع الفساد بان من طرافة الشعراء انهم
 يعتمدون على طلب شيء يكون مطلوب بهم خلافة تسببها
 التي حصلوا لما اشتهر ان الزمان يأتي بخلاف المطا
 وهذا من الامور الخطابية التي يأتي بها الشعراء اطرافاء
 ولا يقدر فيه امثال هذه المناقشات وقد جاء بذلك
 صريحاً ابو الحسن الباخري فقال (شعر) ولكم
 قمميت الفراق مغالطاً ، واحتلت في استعمار غرس
 وادادي ، وطمعت منها في الموصل لانها ، تبني الامور
 على خلاف مرادي * قوله كانه تجري في الماء * يشعربان
 اطلاق السبوح على الفرس على سبيل الاستعارة على
 ما ذكر في الأساس ومن المجاز فرس سابع وسبوح
 ووجهه ان السابع والسبوح من سبج في الماء فان اعتبر
 موصوف السبوح في البيت هو الفرس على تشبيه سيرها
 في البر بسباحتها في البحر في سرعة السير مع عدم
 انهاب الراكب يكون السبوح استعارة تبعية وان
 اعتبر الموصوف غير الفرس على تشبيه الفرس بشخص
 سابع في الماء يكون استعارة اصلية مصرحة ولا يخفى
 ما في ايثار السبوح على السابح من لطف المبالغة وما
 في ذكر الاسعاد في الغمرة مع السبوح من اللطافة

فان الغمرة في الاصل ما يغمرك من الماء ولا ينجي
 من ابتلي بها الا السايح وامراد بالغمرة ههنا مطلق
الشدّة استعمالا للمقيّد في المطلق * قوله ولا يخفى
 انه لا يحصل كثرة بذكره ثالثا * لان التكرار مالا
 كان هو الذكر مرة بعد اخرى فاما ان يراد به مجموع
 الذاكرين والذاكر الآخر وعلى الاول لا يتحقق
 بتشليث الذكر تعدد التكرار فضلا عن كثرة وعلى
 الثاني لا يتحقق كثرة بالتشليث وان تحقق تعدده
 لان الطاء انه لا يتحقق الكثرة بمجرد التعدد بل
 يحتاج الى زيادة عليه فلا بد من تبيع الذكر لا اقل
 حتى يتحقق ثلث تكريرات وقد يجاب عن هذا
 الايراد بوجهين آخرين احدهما ان قوله كثرة التكرار
 ليس من اضافة المصدر الى الفاعل بل من اضافة المسبب
 الى سببه وفاعل المصدر هو الذكر اي كثرة الذكر
 بسبب التكرار والثاني انه بالذاكر ثانيا يحصل تكرار
 احد هما بالنسبة الى الذكر ثانيا والآخر بالنسبة
 الى الذكر اولا وقد حصل بالذاكر ثانيا تكرار واحد
 فالمجموع ثلث تكريرات * قوله والجندل ارض
 ذات حجارة * يخالف ما في الصحاح الجندل بسكون
 النون وفتح الدال الحجارة والجندل بفتح النون
 وكسر الدال الموضع الذي فيه الحجارة ولا يبعد

ان يوفقى بان ما ذكره ررح بيان للمراد ههنا فانه اريد
باسم الحجارة ههنا موضعها * قوله وفساد ذلك مما
يشهد به العقل والعقل * اما العقل فماتقل من الصحاح
واما العقل فلان لما سب ان يكون داعى الامر بالتصويت
سماع غير المصوت له لا سماع المصوت لصوت الغير
ويحده انه انه انما يكون كذلك اذا كان الغرض من التصويت
اسماع الصوت اما اذا كان اظهار النشاط والخبور كالبلابل
فترتب بمشاهدة الانوار وملاحظة الاوراد فلا ورنما
يؤيد انه لم يقتصر في داعى الامر بالتصويت على
السماع بل ضم اليه الرؤية بل قدّمها وغاية ما يمكن
ان يقال معنى شهادة العقل بفساده انه يحكم بفساده وتوجيه
بخالف . العقل وعنه مندوحة * قوله والا فلا يخل
بالفصاحة * قيل ردّ ررح فى المشرح توجيه النظر فى
المقيل المذكور فى فصاحة المفرد بان الكراهة فى السمع
ان ادت الى الثقل دخلت تحت التعاقروا لا فلا تخل
بالفصاحة وعرّح ضعف هذا التوجيه ظاهراً والظاهر
ان ضعفه لو ررد المنع على قوله والا فلا يخل بالفصاحة
وانه وارد ههنا ايضا والجواب بان لاجهة لا خلال
كثرة التكرار وتتابع الاضافات الا ما يلزمهما من
الثقل بخلاف الكراهة فى السمع فانها تناسب الا خلال
وتصلح سببا له من غير ملاحظة لما يلزمها من الثقل

لان الفصحاء كما يحتترزون عما يشغل على اللسان
 فكل اعمأ يشغل على السمع * قوله راسخة في النفس *
 احتراز عن الحال فانه كيفية في النفس غير راسخة
 * فيها قوله لا يتوقف تعقله على تعقل الغير * اولى
 من المشهور وهو لا يوجب تصور تصور امر خارج عنه
 لانه يخرج من الحد الكيفيات التي يتتضي تصورها
 تصور غير ما كاعلم والقدرة والاستقامة ونحوها فان
 تصوراتها موجهة لتصورات متعلقة بها لكن لا تتوقف
 عليها توقف المعلوم على علمه كما في الامراض
 النسبية فعلى المشهور لا يبقى الحد جامعاً بخلاف ما
 ذكره خرج فهو اولى من هذا الوجه لكن يرد عليه
 الكيفية المركبة لتوقف تصورها على تصور الاجزاء
 وكذا الكيفية النظرية لتوقف تصورها على تصور
 القول للشارح فلا يبقى الحد جامعاً ولا يرد ذلك على
 المشهور * قوله اشعار بانها او عبر من المقصود آه *
 قد يفهم منه انه لو لم يذكر الملكة في التعريف يلزم
 ان يكون هذا المعبر فصيحاً وليس كذلك لانه ان اراد
 التعبير من مقصوده في الجملة فظاهر ان كون اللام
 في المقصود استغراقياً بى ذلك وان اراد التعبير
 من كل ما يدخل تحت قصده على ما هو معنى الاستغراق
 العرفي فالظاهر لا يتحقق بدون الرسوخ فقوله

ما لم يكن راسخا فيه محل تأمل ويمكن دفعه بان ليس
قصده الا ان ذكر الملكة يشعر بما ذكر ولا ريب في
استقامة هذا الاشعار واما ان في التعريف ما يوجب
عدم فصاحة هذا المعبر فغير قاض في ذلك واولا
قوله ملكة احترأ عن تعبير هذا المعبر لتوجه ما ذكرنا
علي انه او قال كك لا مكن الدفع ايضا كما ينبغي في
الحاشية * قوله الى ان يعتبر * اشعار بان الحال انما
تقتضي اعتبار تلك الخصوصية وتدعو اليه ولا تنفي
نفس الكلام وانما يقتضيه امر آخر من قصد افادة
فائدة الخبر او لازمها او غيرهما وقد صرح بذكر
في شرح المفتاح حيث قال لما كانت المطابقة انما تتحقق
بذلك الخصوصية وكان اقتضاء اصل الكلام ثابتا وانما
اثر الانكار في اقتضاء تلك الخصوصية شاع اطلاق
مقتضى الحال على تلك الخصوصية انتهى كلامه لا يقال
فمقتضى الحال انما هو نفس الخصوصية لا اعتبارها
كما يشعر به قوله الى ان يعتبر لا نأقول ليس المقتضى
هو الخصوصية على اي وجه وجدت في الكلام بل اذا
كانت مقرونة باقصد والا اعتبار وكفاك شاهدا على
ذلك تخطئة علي كرم الله وجهه من قال من المتوفي
علي لفظ اسم الفاعل مع انه رضى قرأ قوله تعالى
وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَكَ مِنْكُمْ عَلَى بَأْسِ الْمَعْلُومِ فَاذا كان

إلا اعتبار مدخل عظيم في مقتضى الحال بالآخ في
 اشتراطه فجعل المقتضى نفس الاعتبار مع أن فيه نوع
 تمهيد لما سذكر أن المقتضى هو الاعتبار المناسب
 وإنما قال مع الكلام مع أن الخصوصية إنما هي في
 الكلام لأنه قيد الكلام بكونه مؤدياً لا يصل المراد
 ولا شك أن الخصوصية خارجة عنه مصاحبة له وإنما هي
 داخلية في مجموع الكلام المركب من الكلام المؤدي
 لا يصل المعنى ومن الخصوصية وأنه قيد الكلام بذلك
 حتى احتاج إلى كلمة مع وام يصلح كلمة في اشعاراً بأن
 مقتضى الحال لا بد أن يكون زائداً على ادعاء أصل
 المراد ولو قال في الكلام لخلا الكلام من ذلك الاشعار
 فإن قلت قد يقتضى المقام الاقتضار على ادعاء أصل
 المراد قلت هذا الاقتضار أمر زائد على أصل المراد *
 قوله مخصوص به * في الصحاح فتح الحاء انضج من ضمها
 وكان وجهه أن الخصوص بفتح الحاء صفة فيدخل
 الياء المصدرية فيه يصير بمعنى المصدر وضمها مصدر
 فلا يلحق الحاق هذه الياء به وإنما صح في الجملة بناءً على
 جعل المصدر بمعنى الصفة أو (أن) تكون الياء للمبالغة *
 قوله وهو مقتضى الحال * الظاهر أن الضمير يرجع
 إلى الخصوصية والتذكير باعتبار الخبر ويحتمل أن
 يرجع إلى أن يعتبر أي أن اعتبار الخصوصية مقتضى

الحال بالتأويل السابق * قوله وتحقيق ذلك آه : حاصله
 ان التحقيق ان مقتضى الحال هو الكلام المكيف بكيفية
 مخصوصة كاللزام المؤكد والخيالي من التاكيد مثلاً ومعنى
 مطابقة الكلام لمقتضى الحال صدق هذا الكلام الكلي عليه
 سمي ذلك تحقيقاً إشارة إلى ان ما يدل عليه كلامهم
 في مواضع ان المقتضى هو الاحوال من التاكيد والخلو
 منه مثلاً ليس بتحقيق بل تسامح كما ذكر في الشرح
 اعلم ان ما يصلح وجهاً لذلك مما صرح به رح وما
 لم يصرح به اموراً حادثة ما نقل عنه رح في الخواشي
 وذكر في شرح المفتاح وهو انه ذكر السكاكي في تعريف
 علم المعاني (في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره
 فانه يدل على ان مقتضى الحال امر من كور وان المذكور
 حقيقة هو الكلام لا الاحوال والثاني انه ذكر المصريح
 في تعريف المعاني الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى
 الحال فلو حمل المقتضى نفس تلك الاحوال لم يصح هذا
 القول فيكون هو الكلام والمثال ان المطابقة بمعنى المصدق
 كما هو اصطلاح اهل المعقول ولا يمكن اعتبار المصدق
 بين الكلام وبين تلك الاحوال اصلاً ويمكن اتمهارة
 بين الكلام الذي يورده المتكلم وبين الكلام الكلي كما
 ذكره يقال معنى اقتضاء الحال بتحقيق حقيقة في
 تلك الاحوال لا في الكلام المشتمل عليها فان انكار

المخاطب مثلاً إنما يقتضي تأكيد الكلام حقيقة
 لا الكلام المؤكد بل ما يقتضي الكلام أمر آخر كما سبق
 بيانه مؤيداً بما ذكر في شرح المفتاح وكلامهم في
 معظم الأمور اضع محكم في أن المقتضى هو الاحوال
 مثل قولهم ابتكار المخاطب يقتضي تأكيد الكلام
 وخلو ذهنه يقتضي خلوه عن التأكيد والاحتراز
 من العبث يقتضي الحذف والاحتياط يقتضي الذكر
 إلى غير ذلك وقول صاحب المفتاح الحالة المقتضية
 للذكر للحذف للتعريف للمتكبر للمتقدم المتأخير
 إلى غير ذلك وأم يوجد في كلامهم ما يدل على أن
 المقتضى هو الكلام الكلي سوى ما ذكره السكاكي
 على ما يقتضي الحال ذكره وما ذكره المصريح في تعريف
 المعاني وما قالوا أن اللفظ مطابق لمقتضى الحال كما ذكرناه
 وليس شيء من هذه الأمور محكما في أن المقتضى هو
 الكلام الكلي أما الأول فلأن كلام الاحوال والكلام
 الكلي متساويان في عدم المذكور رتبة على سبيل
 الحقيقة فإن المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي وكما
 أنه يمكن جعل الكلي مذكوراً بذكر الجزئي كونه في
 ضمنه يمكن جعل الاحوال مذكورة بذكر الكلام المشتمل
 عليها لكونها كيفيات كما جعل السكاكي الالتفات الواقعة
 في الطرق مسموعاً بسماعها فقال متى صرت من سامع

الالتفات على انه قد قيل ان بعض الاحوال مذكورة
 حقيقة كلام التعريف وتغوين التنكير ومؤكدات
 الكلام فقد ظهر ان قوله على ما يقتضي الحال ذكره
 يستعمل الاحوال والكلام الكلي وما الثاني فلان تلك
 الاحوال تكون كلية كالتاكيد الكلي والتعريف
 الكلي وجزئية كالتاكيد الجزئي والتعريف الجزئي
 ماورد في الكلام الجزئي فيجوز ان يكون مقتضى
 الحال هو الكلي والاحوال المذكورة في تعريف المص
 رح هي الجزئيات الواردة في الالفاظ فصح ان اللفظ
 بسبب اشتماله على الجزئي يطابق الكلي ويوافق بالاشتمال
 عليه في ضمن الاشتمال على الجزئي مثلاً ان زيداً
 قائم باشتماله على التاكيد الجزئي يكون مشتملاً على
 الكلي ايضا ولئن نُزِّل عن ذلك يقال لاشك ان مقتضى
 الحال امر كلي وهذه الاحوال جزئيات له فصح انها حوال
 بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اي يكون اللفظ باشتماله
 على ذلك الاحوال مشتملاً على مقتضى الحال فعلم ان
 ما ذكره المص رح في تعريف المعاني محتمل لكون المقتضى
 هو الاحوال وما الثالث فلان المطابقة كما يكون بمعنى
 الصدق على ما هو اصطلاح المعقول يكون بمعنى
 الموافقة على ما هو المعنى اللغوي بل ربما يرجح هذا
 يانه لا يلزم مطابقة اصطلاح هذا الفن لاصطلاح المعقول

كيف والعلمان متباينان غاية التباين ثم لم يعرف
 في هذا الفن اصطلاح في لفظ المطابقة فيحمل على
 المعنى اللغوي الذي هو الاصل والمعتبر ما لم يوجد
 دليل العقل وهي الموافقة ولا ريب في صحة القول بموافقة
 الكلام الاحوال باشتماله عليها مع ان حمل المطابقة
 ههنا على الصدق يوجب تعكسا لاصطلاح المعقول
 لانه يقال في اصطلاحه الكلي مطابق للجزئي بمعنى
 ان الكلي صادق عليه وههنا يقال الجزئي مطابق للكلي
 بمعنى صدق الكلي عليه فالصادق لله هو المطابق على
 لفظ اسم الفاعل وههنا مطابق على لفظ اسم المفعول
 واصر المصدق عليه بالعكس وهذا معنى قوله على
 عكس ما يقال ان الكلي مطابق للجزئيات فظهر ان ما
ذكره ومن مطابقة الكلام لمقتضى الحال محتمل لكون
 المقتضى هو الاحوال فاذا كانت هذه الامور محتملة
 لذلك وما نقلناه من كلامهم في معظم المواضع هو محكم
 في ذلك وحمل المحتمل على المحكم شريعة لنا راسخة
 سيما اذا كان المحكم مؤيدا بما هو الاصل في اطلاق
 الالفاظ وهو تحقق المعنى حقيقة كما بهما وقد
 انكشف على ما ذكرناه اندفاع الامور التي دعتنا رح
 الى الحكم بالنسبة * قوله لان الاعتبار للرئي آه *
 تعليل لبيان هليته تفاوت المقامات لا اختلاف مقتضى

الحال اي انما صارت تفاوت المقامات صلة لا اختلاف
مقتضى الحال لانه اذا تفاوتت المقامات فالاعتبار
اللائق باحدها وهو الذي يكون مقتضاه يُغاير
الاعتبار اللائق بالآخر وتفاوت مقتضيات المقامات
عين تفاوت مقتضيات الاحوال لان المقام هو الحال
لا تغاير بينهما الا بالاعتبار كما ذكره وأوبين جهة
اختصاص الحال من بين الازمنة الثلاثة وجهة اختصاص
المقام من بين سائر الفاظ الامكنة من نحو المجلس وغيره
لكان حسنا وقد بينا التانية في الحاشية * قوله مقام
تقييده * لا يصح رجع الضمير الى مجموع ما ذكر من
الحكم والتعلق والمسند اليه والمسند ومتعلقه بالتاويل
المذكور لانه لا يستقيم كلمة أوفي قوله او اداة
قصر او تابع آه ولا الى احد المذكورات معينا كالحكم
مثلا وهو ظ بل انه راجع الى احدها مطلقا وانه صادق
على كل واحد منهما فيصح تقييده احداهما بمؤكد او كذا
او كذا اعلى ان يكون الاحد في الاول غير في الثاني
والثالث ولا حاجة الى ان يقدّر هكذا او تقييده
بادة قصر او تقييده بتابع آه للغنية عنه بما ذكرنا
ثم انه قد يتوهم ان الكلام لف ونشر مرتب فتقييده
بمؤكد يرجع الى اطلاق الحكم وتقييده بادة قصر الى
اطلاق التعلق وهكذا الى الآخر وليس بذلك فان اطلاق

الحكم وتقييده يتحقق بالنسبة الى اداة القبر
والشرط ايضا كما بالنسبة الى المؤكد وكذا يصح الاطلاق
والتقييد بالمؤكد بالنسبة الى التعلق ايضا كما بالنسبة الى
الحكم وعلى هذا فيفس * قوله اي مع كلمة اخرى لها صاحبة
هذا اولى مما وقع في الشرح اي مع كلمة اخرى صوحبت
معها فانه لا يستقيم الا بتكلف والعبارة الصحيحة صوحبت
معها اوصوحبت باسقاط لفظ معها فان قلت الطان المعنى
لكل كلمة مع صاحبتها مقام ليس لتلك الكلمة مع غير تلك
المصاحبة مطلقا سواء شارك الغير تلك المصاحبة في
اصل المعنى اولا وكذا ليس هذا المقام لتلك المصاحبة
مع غير تلك الكلمة مثلا لان مع الماضي مقام ليس لها مع
غيره سواء شاركه في اصل المعنى اولا وكذا للماضي
مع ان مقام ليس له مع غيرها فما وجه ترك الثاني
بالكتابة وتقييد الاول بصورة المشاركة في اصل المعنى
قلت الثاني مذکور معني لا نه يصدق على المصاحبة
مع الكلمة انها كلمة مع صاحبتها فيخرج المقام الذي
للمصاحبة مع الكلمة في المقام الذي للكلمة مع صاحبتها
بل كلاهما مقام واحد وكذا حال المقام الذي
للمصاحبة مع غير الكلمة بالنسبة الى المقام الذي للكلمة
مع غير المصاحبة فاذا قلنا للكلمة مع صاحبتها مقام ليس
لها مع غير تلك المصاحبة فقد افدنا ان هذا المقام ليس

للمصاحبة مع غير تلك الكلمة ايضاً فيعلم في المثال
 المذكور انَّ لَانْ مع الماضي مقاماً ليس لها مع غيره وله
 معها مقاماً ليس له مع غير هالان الماضي مع ان كلمة مع
 صاحبها فيكون لها مقام ليس لها مع غير المصاحبة واما
 وجه التقييد بالمشاركة فهو ان صورة المشاركة هي المشتقة
 على الغرابة والمحتاجة الى البيان فلو اقم بتييد بالمشاركة
 لربما توهم ان الحكم المذكور في غيرها الشروع التخصيص
 في العمومات * قوله الفعل الذي قصد اقتراحه بالشرط *
 لاشك ان الفعل في نحو ان ضربت نفس الشرط لا يقتصر
 بالشرط فكانه اراد بالشرط اداته بحذف المضاف
او اراد بالشرط معنى الشرطية * قوله وارتفاع شأن الكلام
 في الحسن والقبول آء * يتوجه على كلتا المتقدمتين
 (شيء) اما على الاولى فلما تقرر ان نفس الحسن والقبول
 بمطابقته للاعتبار المناسب والارتفاع في الحسن والقبول
 لا بد ان يكون زائداً على اصل الحسن فلا يكتفون
 الارتفاع بالمطابقة بل يكما لها وزيادتها وانما الثابت
 بنفس المطابقة اصل الحسن ولذلك ذكر في المذاهب ان
 الارتفاع والاعتباط بقدر مصداقة المقام لا ياتى به
 اما على الثانية فلان الاعتباط في الحسن يوجب اصل
 الحسن وبانتفاء المطابقة يعتفى الحسن بالكيفية فلا يستقيم
 ان الاعتباط في الحسن بعدم المطابقة ويمكن ان يقال

لما كان الارتفاع بالمطابقة الكاملة صح ان الارتفاع
 بالمطابقة لان المطابقة الكاملة مطابقة ويصح اطلاق
 مطلقها عليها واذا اريد بالمطابقة الكاملة منها صح
 ان الانحطاط بعدم المطابقة وان ابيت عن ذلك بغناء
 على ان المتبادر من المطابقة نفسها واصلا فيقال كون
 نفس الحسن بالمطابقة وعدمه بعد مها امر ذكره
 السكاكي فلعل المصريح لا يسلّمه ويثبت الحسن بمجرد
 الفصاحة من غير حاجة الى المطابقة والارتفاع في الحسن
 بالمطابقة * قوله واراد بالكلام الكلام الفصيح * اذ
 لو اجري الكلام على اطلاقه لزم ارتفاع الكلام المطابق
 المغير الفصيح لكنه ليس بمرتفع لان الارتفاع انما هو
 بالابلاغة وهي عبارة عن المطابقة مع الفصاحة لكن
 الشأن في اطلاق الكلام مطلقا على الفصيح لان الفصاحة
 ليست بمرتبة الكمال كالابلاغة حتى يحسن الاطلاق
 بغناء على ان غير الكامل انقصا نه ملحق بالعدم
 وام يمكن التقييد بالابلاغ ههنا يمكن قوله والانحطاط بعدم
 المطابقة وقد امكن في عبارة المفتاح تقييده به لانه جعل
 الارتفاع والانحطاط بقدر المطابقة * قوله وبالحسن
 الحسن الذاتي * قيّد الحسن بالذاتي لان العرضي
 لا يحصل بالمطابقة بل بالمحمّنات الابد يعينة فلا يثبت
 الحسن الذاتي بها بل بالمطابقة وههنا كلام وهو انهم

اطلقوا القول بان هذه المحسنات خارجة من حد البلاغة
لا توجب حسنا ذاتيا اصلا ولا تعلق لها بالمطابقة رأساً
لكن معلوم عندك ان الحال قد تقتضي ايرادها
فايرادها اذ ذاك يكون تطبيقاً للكلام على مقتضى
الحال داخل في حد البلاغة فلا بد من القول بانها
كما توجب حسناً عرضياً توجب حسناً ذاتياً فهي من
الجهة الاولى خارجة عن حد البلاغة ومن الجهة الثانية
داخل فيهما فكأنهم انما اطلقوا القول بخروجها لان
اقتضاء الحال ايّاها لا يخلو عن ندرة وخفاء فلم يذكرها
كلّها في مباحث المعاني بل ذكر وافيهما من المحسنات
البدعيّة ما صفاً اقتضاء الحال ايّاها من كدرة
الندرة والخفاء كالالتفات والاعتراض
والتجاهل وكان ذلك منهم نوع تنبيه على ان
التحسين العرضي لا ينافي الذاتي بل قد يجتمعان
في شيء فيكون محسناً تحسّيناً ذاتياً و عرضياً معاً *
قوله على ما يفيد اضافة المصدر * لانها تفيد الحصر
كما ذكر وافي ضرّبي زيداً قائماً انه يفيد انحصار
جميع الضربات في حال القيام وفيه تأمل لان اضافة
المصدر انما تفيد العموم لان اسم الجنس المضاف من
ادوات العموم والانه لا انحصار في المثال المذكور انما هو
من جهة ان العموم فيه يستلزم الحصر فانه اذا كان جميع

الضر بات في حال القيام لم يصح ان يكون ضرب ذي
غير تلك الحال والآلم يكن جميع الضر بات في تلك
الحال لامتناع ان يكون ضرب واحد با لشخص في حا اي
وَأَمَّا فِيمَا نَحْنُ فِيهِ فَالْعَمُومُ لَا يَسْتَلْزِمُ الْحَصْرَ فَإِنَّهُ لَا يَلْزِمُ
مِنْ كَوْنِ الْمَطَابَقَةِ سَبَبًا لْجَمِيعِ الارتفاعات ان لا يحصل
الارتفاع بدون المطابقة لجواز تعدد الاسباب مسببة
واحد فيجوز حصوله بكل منهما وانما يلزم الحصر
لو دل الكلام على حصر سببية جميع الارتفاعات
في المطابقة وليس فليس ويمكن دفعه بان ليس معنى
الكلام مجرد ان المطابقة سبب لجميع الارتفاعات بل ان
جميعها حاصل بسبب المطابقة ومعلوم ان ذلك يستلزم
الحصر اذ لو حصل ارتفاع بغير المطابقة لم يصح ان يكون
ذلك الارتفاع حاصلًا بها لامتناع تعدد الحصول لشيء واحد
قوله فقد علم ان المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى
الحال واحد * يُشْعِرُ بَانَ الْفَاءُ فِي قَوْلِهِ فَمَقْتَضَى الْحَالُ
لِلْمُقَرَّرِ عَلَى مُقَدِّمَتَيْنِ ذَكَرْتُ أَحَدَهُمَا وَهِيَ أَنَّ الارتفاع
بِمطابقة الاعتبار والاخرى معلومة وهي الارتفاع
بمطابقة المقتضى ويشعر ايضا بان معنى حمل الاعتبار
على المقتضى انهما واحد فيناقش في كلا الامرين
أَمَّا فِي الْأَوَّلِ فَلَا نَالَفَاءَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلتَّعْلِيلِ وَأَمَّا
فِي الثَّانِي فَلَا نَهَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْكَلَامِ قَصْرُ الْمُسَبَّبِ

هل على المسند اليه او عكسه على ما قيل ان ضمير الفصل
 قد يكون لقصر المسند اليه على المسند والحاصل ان
 هناك احتمالات ست لان الفاء اما للتعليل او للتفريع
 وعلى كل تقدير يرغم معنى الكلام اما الاتحاد او ما قصر
 المسند على المسند اليه واما عكسه وعلى الاحتمال
 الاول وهو ان تكون الفاء للتعليل ومعنى الكلام
 هو الاتحاد فلا غبارا صلا ولا يتجه عليه شيء لان
 المعنى هو ان جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار لمخاسب
 ولا خفاء انه انما يثبت بان المقتضى والاعتبار لمخاسب
 واحد بملاحظة مقدمة معلومة وهي ان جميع الارتفاعات
 بلا بلاغة التي هي مطابقة المقتضى واما الاحتمالات
 اماقية فلا تصفوه من شوب المناقشة اما الاحتمال الثاني
 وهو ان تكون الفاء للتعليل والمعنى قصر المسند
 على المسند اليه فلانه يحى يكون المعنى ان جميع الارتفاعات
 بمطابقة الاعتبار لمخاسب لان كل اعتبار مقتضى ويتجه
 عليه انه يجوز ان يكون المقتضى اهم فالارتفاع
 الحاصل بمطابقة بعض افراد المقتضى الذي لا يكون
 اعتبارا الا يكون حاصلا بمطابقة الاعتبار فلا يثبت
 ان جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار واما الاحتمال
 الثالث وهو ان يكون الفاء للتعليل والمعنى قصر المسند
 اليه على المسند فلان معنى العلة ح ان كل مقتضى

اعتبار فيجوز ان يكون الاعتبار اعم فمطابقة بعض
افراد الاعتبار الذي لا يكون مقتضى الحال لا يكون
سببا لارتفاع لان الارتفاع لا يكون الا بلاغة
التي هي مطابقة المقتضى فلا يثبت ان جميع الارتفاعات
بمطابقة الاعتبار مطلقا بل بمطابقة الاعتبار الذي
يكون مقتضى ولو ارتكب ان معنى المعلن ان جميع
الارتفاعات بمطابقة الاعتبار في الجملة لا بمطابقة مطلقا
تم التعليل واما الاحتمال الرابع وهو ان تكون الفاء
للتفريع والمعنى هو الاتحاد وهو الذي اختاره رَح
فبيته عليه ان اللازم من الحصرين ليس الانفي التباين
الكلبي بين المقتضى والاعتبار لانه يحبط كلا الحصرين
واما سائر النسب من المساواة والعموم والخصوص
مطلقا ومن وجه فالحصران لا يبطلان بها ما لمساواة
قط واما العموم والخصوص مطلقا فلانه لا يلزم من الحصر
في الاعم الحصر في جميع افراده لجواز ان يكون
المحصور فيه بعض الافراد الذي هو الاخص بعينه
مثلا اذا قلت ما في الدار الا الانسان وما فيها الا الحيوان
يصح كلا الحصرين مع انهما في الاعم والاخص مطلقا
وقس عليه حال الاعم والاخص من وجه ووقيل الظاهر
المتبادر من المطابقتين المذكورتين في الحصرين مطابقة
الاعتبار مطلقا ومطابقة المقتضى مطلقا اندفع العموم

والخصوص مطلقاً ومن وجهه ولو قيل انه يفهم من كون
الارتفاع بمطابقة الاعتبار ان السبب مطابقة الاعتبار
من حيث هي هي وكذا من كون الارتفاع بمطابقة المقتضى
ان السبب مطابقة من حيث هو هي فالظاهر انه عند رفع
المساواة ايضا ويثبت الاتحاد في المفهوم وقيل في
توجيه هذا الاحتمال ان الحصرين يدلان على ملية
المطابقتين فلو لم يكن المقتضى والاعتبار واحداً
لبتغادرت مطابقتاهما فاما ان يكون كل منهما ملية
تامة وهو محال لاستحالة تعدد العلّة العامة لشيء واحد
وامّا ان يكون كل منهما ملية ناقصة بان يكون لكل
منهما مدخل في حصول العلول فيبطل كلا الحصرين
وامّا ان يكون احدهما هي العلّة التامة ولا يكون
للاخر على مدخل اصلاً فيبطل احدهما الحصرين وفيه
بحث اما الاول فلان معنى ما ذكره على انه يتوقف
صحة قولنا ليس الارتفاع الا بالمطابقة على ان تكون
المطابقة ملية تامة وهو ممنوع لم لا يجوز ان يصح بمجرد
كون الارتفاع موقفاً على المطابقة لا يحصل بدونها
فبطلان الحصرين على ثقتهم بان يكون كل منهما ملية ناقصة
ممنوع وامّا ثانياً فلانه بقي قسم آخرام يذكره وهو
ان تكون احدهما ملية تامة والاخرى ملية ناقصة وح
يستقيم الحصران ايضا كما ذكرنا واما الاحتمال

الخامس وهو ان يكون الغاء للتفريع والمعنى قصر
المسند على المسند اليه فينتجه عليه ان هذا القصر
لا يصح الا على تقدير المساواة او كون الاعتبار اخص
مطلقا وهذا لا يلزم من الحصرين لجواز العموم من وجه
واهمية الاعتبار مطلقا واما الاحتمال السادس وهو
ان يكون الغاء للتفريع والمعنى قصر المسند اليه على
المسند فينتجه عليه ان معنى هذا القصر على المساواة
او كون المقتضى اخص مطلقا فلا يلزم القصر من الحصرين
لجواز العموم من وجه واهمية المقتضى مطلقا واهم
اننا قد جرينا في هذا المقام على ما اختارنا ان المطابقة
بمعنى الصدق واما اذا جوزنا ايضا كونها بمعنى
الموافقة واشتمال الكلام على المقتضى والاعتبار كما
ذكرنا فنحن نرى الاقسام وينبسط الكلام كما بيخافى الحاشية *

قوله لان القريب من حد الاعجاز لا يكون من الطرف
الا على * لان طرف الشيء نهايته فيجب ان يكون امرا
واحدا لا ينقسم في الامتداد الذي جعل ذلك الامر
طرفا له فاذا جعل حد الاعجاز طرفا اعلى ام يمكن
ان يجعل القريب من حد الاعجاز من الطرف الاعلى
والا يلزم انقسام الطرف في الامتداد الذي جعل
الطرف طرفا له نعم قد يجعل الطرف نورا وماهية
واحدة مع تعدد افرادها لان الملحوظ في الطرفية انما

هو نفس النوع ولا تعد دفيه من حيث انه نوع وتعد
افراد لا يوجب تعدد من حيث هو هو * فان قلت
فلم لا يجوز ان يكون نفس نوع الاعجاز وطبيعته طرفا
اعلى وحد الاعجاز بمعنى نهايته وما يقرب منها من
افراد ذلك النوع والحكم الثابت للنوع يجوز ان يكون
ثابتا لافراد كالجسمية الثابتة للانسان ثابتة لافراد
من زيد وعمر وغيرهما فالطرفية الثابتة لنوع الاعجاز
يجوز ان تثبت لافراد من نهاية الاعجاز وما يقرب
منها * قلت الحكم الثابت للنوع من حيث هو نوع لا يكون
ثابتا لافراد قطعا كالنوعية الثابتة للانسان يمتنع
ثبوتها لزيد وعمر والجمعية الثابتة للحيوان يمتنع
ثبوتها للانسان والفرس وغيرهما من افراد الحيوان
ولاشك ان الطرفية انما تثبت لطبيعة الاعجاز من حيث
هي لان الوحدة لازمة للطرف وهي انما تثبت
لطبيعته من حيث هي اذ عند ملاحظة الافراد يحصل
التعدد المضاف للطرفية وهذا بخلاف الجمعية الثابتة
للانسان فانها ليست من احكام طبيعته بل من احكام
افراد لا يقي لم لا يجوز ان يعبر عن النوع بافراده
فيعبر عن نوع الاعجاز بحد الاعجاز وما يقرب منه
فتكون الطرفية ثابتة للنوع لكن على سبيل التعبير
منه بافراده لانه قول لوصح التعبير عن النوع بافراده

فانما يصح في خير الاحكام الثابتة لطبيعة النوع من حيث هي وأما فيها فلا كما اذا قلت زيد وعمر ووهير هما الى آخر افراد الانسان نوع فان الظاهر انه لا يصح ولكن صح فيها فانما يصح بجميعها لا ببعضها سيما اذا كان اقلها وهما كلك لان القريب من النهاية لا يتناول الوسط الى المبدأ جز ما والظاهر انه لا يتناول جميع ما بين الوسط والنهاية ايضا بل بعضه فلا يجوز التعبير بنهاية الاعجاز وما يقرب منها من نوع الاعجاز على ان حد الاعجاز ليس بمعنى نهايته بل بمعنى مرتبته على ان الاضافة ببيانها فما يقرب من حد الاعجاز يكون خارجا عن الاعجاز لا من افرادها * قوله وهو ما اذا غيّر الكلام عنه الى مادونه آه * قيل انه غير مانع لصدقه على الطرف الاعلى والمراتب المتوسطة لان مادون الاسفل مادونهما ايضا فيصدق عليهما ما اذا غيّر الكلام عنه الى مادونه التحقق الخ والجواب ان عموم ما في قوله مادونه اي الى اي مرتبة دونه يدفع ذلك اذا لا يصدق على ما ذكرت من الطرف الاعلى والمراتب المتوسطة انه اذا غيّر الكلام الى اي مرتبة دونه التحقق بل الى مرتبة دونه بحيث يشكون دون الاسفل ايضا وايضا يشعر الكلام بان التعبير الى مادونه علة للالتحاق والاسفل هو الذي يكون التعبير الى مادونه علة للالتحاق

وأما غيرة من الاوسط والاعلى فلا اذ قد ينفك التغيير الى
 مادونهما من الالتحاق كما اذا لم يكن مادونهما دون
 الاسفل نعم قد يجمع التغيير الى مادونهما مع ما هو صلة
 الالتحاق وهو التغيير الى مادون الاسفل وعبر دا الاجتماع
 مع العلة لا يوجب العلية * قوله لا نها ليست مما يجعل
 المتكلم متصفا بصفة * نقل هذه رح في الحواشي ان المراد
 صفة يتسم بها في العرف فلا يقال عرفا مجتس ومرضع ومطبق
 لمن يتكلم بها فيه تجنيس وترصيع وتطبيق كما يقال
 عرفا بليغ وفصيح للمتكلم فان دفع ما قيل ان وصف من
 صدر عنه التجنيس بالمجتس ضروري الصحة كما ان
 انكار ذلك ضروري البطلان وقيل وجه تخصيصها ببلاغة
 الكلام ان تحسينها للكلام لا يتوقف على بلاغة المتكلم
 بل على بلاغة الكلام حتى لو صدركلام بليغ من غير
 متكلم بليغ نكون هذه الوجوه محسنة فيه وربما يمنع
 ذلك بناء على انها لا تعتبر اذا لم تصد ومن البليغ كما
ان خواص التراكيب كذا لك * قوله ملكة يقتدر بها
 على تاليف كلام بليغ آه * الظاهر انه يصدق على ملكة
 يقتدر بها على تاليف كلام بليغ في نوع من انواع المعاني
 كالمدح او الذم او الشكر او الشكاية او في نوعين او في انواع
 منها ولا يقتدر بها على تاليف الكلام البليغ في جميع
 الانواع ولا خفاء ان هذه الملكة ليست ببلاغة المتكلم فالتعريف

غير مانع ويمكن ان يدفع بالعناية وهي ان يبقى لآ
 حرف فصاحة المتكلم سابقا بملكته يقتدر بها على التعبير عن
 كل ما يدخل تحت قصده بلفظ فصيح حرف ان المراد بما
 ذكره في تعريف بلاغة المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف
 كلام بليغ للدلالة على كل ما يدخل تحت قصده من المعاني
 المركبة * قوله ان البلاغة في الكلام مرجعها * انما
 جعل الامرين مرجعي بلاغة الكلام دون المتكلم وان كانا
 مرجعين لبلاغة المتكلم ايضا تنبيهنا على ان مرجعيتهما
 لبلاغة المتكلم انما هي باعتبار مرجعيتهما لبلاغة الكلام
 لان توقف بلاغة المتكلم عليهما باعتبار توقف بلاغة الكلام
 عليهما فلما اطلق البلاغة بحيث يتناول البلاغتين اوضح
 بهما لم يعلم ذلك لاجوان ان يكون توقف بلاغة المتكلم
 عليهما لاجل بلاغة الكلام بل لاجل امر آخر * قوله
 اي ما يجب ان يحصل آه * المرجع يستعمل مصدران بمعنى
 الرجوع وان كان على الشذوذ لان القياس فتح العين
 في المصدر وقد يكون بمعنى المفعول (اي المرجع بمعنى)
 الرجوع اليه على الحذف والايصال ويستعمل اسم مكان
 بمعنى موضع الرجوع ولا فرق في المعنى بينهما وبين
 المصدر بمعنى المفعول فمفعول على الاول مرجع الجود
 الى الغنى اي رجوعه اليه وعلى الثاني مرجع الجود
 هو الغنى اي موضع رجوعه ويحتمل ان يكون المرجع

فيه قصد راد معنى المفعول اي المرجوع اليه للجود
هو الغنى وما ذكره ربح من التفسير ما يجب ان يحصل آه
الما يناسب الثاني وهو المصدر بمعنى المفعول لا المصدر
بمعناه الحقيقي والمرجع في عبارة المتن لا يحتمل
الا المصدر بالمعنى الحقيقي بدليل قوله الى الاحتراز
ولو لم يكن كلمة الى لم يحتمل المصدر بهذا
المعنى بل يتعين ح اسم الموضع او المصدر بمعنى
المفعول والامر في ذلك هيّن لوضوح المقم * قوله
الى الاحتراز عن الخطأ * كانه اراد به عدم الخطأ
من قصد على ان يكون القصد فيه قيداً للمنفى لا
للمنفى فصح قوله والّا لربما آه لانه على نقد ير
انتفاء عدم الخطأ من قصد ربما يكون خطأ وربما
لا يكون خطأ لكن ينبغي ان لا يكون عن قصد وعلى
التقديرين لا يكون بليغاً اما الاول فلو جود الخطأ
واما الثاني فلا انتفاء القصد فاندفع ما يتوهم انه
ان اراد بالاحتراز من الخطأ ان لا يخطأ فلا وجه
لادراج ربما لانه على نقد ير انتفاء عدم الخطأ يقطع
بوجود الخطأ فلا وجه لربما الدال على انه قد يكون
خطأ وان اراد بحافظة نفسه من الخطأ فاما ان يشترط
فيها عدم الخطأ فلا حاجة الى المحافظة لانه يكفي
لوجود البلاغة عدم الخطأ واما ان لا يشترط فلا

اعتد اد بمجرد المحافظة بدون عدم الخطاء كيف
والبلاغة توجد مع عدم هذه المحافظة بان لا يخطأ
بدون المحافظة وتعدم مع وجودها بان يخطأ مع المحافظة
بشيء وهو انه لما أريد بالاحتراز عن الخطاء عدم الخطاء
من قصد فقوله ولا يتناول امرين وجود الخطاء وعدم
الخطاء لا من قصد وعلى التقديرين نكتفى بالبلاغة
فما وجه الاقتصار على الاول كما فعله راجح حتى يحتاج
الى كلمة ربما فكان الاولى ان يقول والاولى المراد
بغير المطايع او اذا بالمطابق لكن لا من قصد فلا يكون
بموتىا ويمكن ان يقال ان نفاء البلاغة عند الخطاء
امر ظاهر مكشوف لا يمكن انكاره ويتسنى الزامه على
الخصم واما انتفاءها مع وجود المطابقة وعدم
الخطاء لعدم القصد فلا يخلو من خفاء وربما يتلقى
بالانكار فللهذا اقتصر على الاول ولا يصفو هذا من
شوب لا يقال لم يعرف البلاغة الا بالفصاحة مع المطابقة
مطلقا من غير اشتراط قصد لا نأقول ما لم يقتصر
بالقصد لا يعتد به عند هم اصلا ويدل عليه فخطئة
هلي كرم الله وجهه قول من قال من المتوفي هلي لفظ
اسم اليها مل ولد لك يشرطون فى الدلالة القصد فما
يفهم من غير قصد لا يكون مدلولاً عند هم فترك القصد
لتفروجه فيما بينهم * قوله ويدخل فى تمييز الكلام

الفصيح أد * إنما لم يقدر موصوف الفصيح اللفظ في قوله والى
 تمميز الفصيح ويتناول الكلمة والكلام فيستغنى عما ذكره
 ربح من دخول تمميز الكلمات في تمميز الكلام لا مريين
 أحد هما الإشارة الى أن بلاغة الكلام إنما يتوقف بالذات
 على تمميز الكلام الفصيح وأما تمميز الكلمات الفصيحة
 فامر يتوقف عليه تمميز الكلام ولو لم يتوقف تمميز
 الكلام على تمميز الكلمات لم يكن تمميزها مما يتوقف عليه
 بلاغة الكلام والثاني أن الظان الفصاحة في فصاحتها الكلام
 والكامة مشتركة لفظاً فلواريد باللفظ الفصيح ما يتناول
 الكلام والكامة يكون جمعاً بين معنوي مشترك فتقدير
 اللفظ التزام الجمع المحظور من غير ضرورة والتأويل
 بما يرفع الاشتراك أيضاً رايه من غير ضرورة
 ولا ضرورة هنا لمصول المظ يحمل الفصيح على الكلام لأنه
يدخل في تمميز وتمميز الكلمات * قوله فقد سها سها
 ظاً مرأ * لان المقص اثبات الاحتياج الى المعاني والبيان
 بان مرجع البلاغة يتوقف عليهما لان المرجع امران
 الاحتراز والتمميز المذكوران والاول يحصل بالمعاني
 والثاني بعضه يحصل باللغة والصرف والنحو والحس
 وهو تمميز الغريب عن غيره وتمميز مخالف القياس عن
 غيره وتمميز ما فيه ضعف الناليف او التعقيد اللفظي عن
 غيره وتمميز المتخالف من غيره والتبعض الباقي وهو

تعيين ما فيه التعقيد المعنوي من غير الحصول بالبيان
فلا بد من بيان ان البعض الحاصل بالامور بالان يعق
غير البعض الحاصل بالبيان بالمعنى ان لا يحصل وقد
لا يحصل بها المثبت الا احتياج اليه ولا خفاء ان هذا البيان
انما يحصل اذا جعل الضمير ما ثد الى ما يبين او
يدرك اذ لو جعل ما ثد الى ما يدرك لم يفد الكلام
الا ان الحاصل بالبيان لا يدرك بالحس واما انه
لم يبين في العلوم الثلاثة فلا فاحتمل ان يكون مبيناً
فيها فلا يثبت الاحتياج الى البيان * قوله انحصر
مقصود في ثلاثة فنون * هي المعاني والبيان والبدع
لانه قد سبق ان علم البلاغة علم للمعاني والبيان
وعلم توابعها علم للبدع وليس المعنى على ان انحصر
لما كان في علم البلاغة وتوابعها لزم حصر مقصود
في ثلاثة فنون وجعله فنوناً ثلاثة لترجيه المنع الطائفة
يجوز ان يجعل فنين احدهما في علم البلاغة
والآخر في توابعها والمكان يجعل المعنى على انه يضم
مقدمة معلومة وهي ان المناسب في العلوم المختلفة
ان يجعل كل فناً ويكون المراد من لزوم الحصر مناسبتة
واولوية * قوله ولا يخفى وجوه المناسبة * اما تسمية
الفن الاول بالمعاني فلانه يبحث عن كيفية تطبيق
الكلام على مقتضى الحال وانه امر يتعلق بالمعنى

لان مبناه و مرجعه الاحترار من الخطاء في تادية المعنى
المراد وايضا مقتضيات الاحوال خصوصيات تعتبر
في المعاني اولا وبالذات واما تسمية الفن الثاني
بالبيان فلتعلقه بالمراد المعنى الاول احد وبينا به بطرق
مختلفة في الوضوح واما تسمية الفن الثالث بالبديع
فلا نه يبحث فيه من المحسنات ولا خفاء في بداعتها
وظرافتها واما تسمية الفنون الثلاثة بالبيان فلان البيان هو
المنطق الفصيح المعرب مما في الضمير ولا خفاء في
تعلق الفنون الثلاثة به تصحيحا وتحسينا واما تسمية
الفن الاخير بالبيان فلتغليب حال الفن الثاني
على الثالث ولان تعلق الفن الاول بالمعاني اكثر
واتصاله بها اشد فنبه على ذلك بتسمية الاول بالمعاني
والاخيرين بالبيان الذي هو المنطق الفصيح المذكور
واما تسمية الفنون الثلاثة بالبديع فلا نه لا خفاء في
بداعة مباحثها ولطافة مسائلها وظرافة لطائفها *
قوله الفن الاول علم المعاني * الظاهر ان الفنون
اجزاء الكتاب فتكون عبارة عن الالفاظ فلا بد لحمل
علم المعاني عليه من تاويل وهو ان بين اللفظ والمعنى
من المناسبة والاتصال ما يجوز ان يعطى لاحدهما
حكم الآخر فالمحمول على الفن الاول وان كان هو
الالفاظ لانه على المسائل التي هي علم المعاني لكن

جعل المحمول نفس هلم المعاني (فيعطى للمعنى حكم
الالفاظ الدالة عليه وهو الحمل على الفن الاول) وبعبارة
اخرى ان الفن الاول هو الالفاظ الدالة على هلم المعاني
فهو مدلول الفن فجعل الفن نفس مدلوله لغاية المناسبة
بينهما ولذلك الخاضع قولهم لا زال كاسمه مسعوداً من غير
اعتبار حذف واك ان تجعل هلم المعاني على الالفاظ
الدالة عليه * قوله بمنزلة المفرد * يعني ان المعاني ليس
جزءاً للبيان حقيقة بل كجزء منه لان رعاية المطابقة
لم تعتبر في البيان على وجه الجزئية بل معنى اعتبارها
فيه ان لا يراد الذي هو مقصود البيان انما يعتبر
بعند رعاية المطابقة ولو عطل التقيد بمجرد هذه
البعدية لكفى * قوله ملكة يقتدر بها * الوجه
ان يراد بالملكة فهما كيفية را سخة للنفس
يتمكن بها من معرفة جميع المسائل يستحضر بها ما كان
معلوماً مخزواً منها ويستحصل ما كان مجهولاً منها
واو حمل الملكة على ما يذكرونه في مراتب الادراك
من ملكة الانتقال الى النظريات وهي العقل بالملكة
ومن ملكة استحضار النظريات التي حصلتها ولا ثم
صارت مخزونة عند هامتى شاءت من غير حاجة الى
كمب جديد وهي العقل بالفعل لم يصرح اما الاول قط
واما الثاني فلان الشخص اذا تمكن من معرفة جميع

مما قل علم يعد ما لما ينك لك العلم بلا اشتراط
 ان يكون قد حصل جميع المسائل اولاً وصارت
 مخزونة عندك وان يتمكن من معرفة كل منها بلا كسب
 فان من هو فقيه بلا زيب كابي حنيفة وما لك رح
 لم يعرف بعض المسائل على ما نقل عنهما في الكتب بل ايل
 لم اذروا ايضاً كان الفقهاء يحتاجون في معرفة بعض
 المسائل بعد ما تحققت ففاهتهم بلا شك الى الاجتهاد
 والكسب الجهد يد وكل ما مروح في الشرح مائل الى الثاني
 فهو محل تأمل * قوله ويجوز ان يريد به نفس الاصول
 والقواعد المعلومة * وضحها بالمعلومة اشارة الى وجه
 التجوز فان الظاهر ان العلم حقيقة في الادراك مجاز
 في القواعد المدركة اطلاقاً للمصدر على المفعول
 ولم يجعل حقيقة فيهما تر جميعاً للمجاز على الاشتراك
 وكذا اطلاق العلم على الملكة مجاز اطلاقاً لاسم المسبب
 على السبب او بالعكس وقد يقال يتبادر الى الفهم
 من اطلاق العلم على العلوم المدونة والصناعات المملوكة
 والقواعد من غير استعانة بقراءة وهذا آية العقل
 فلفظ العلم فيهما حقيقة مرئية او اصطلاحية * قوله
 ولا استعمالهم المعرفة في الجزئيات * الظاهر انه اراد
 الجزئيات فقط على ما ملية اصطلاح البعض ان المعرفة
 يقال لادراك الجزئي والعلم لادراك الكلي يعني انه

آثر انظر المعرفة بهما على لفظ العلم جريا على هذا
الاصطلاح فتوجه عليه ان ايشار لفظ المعرفة بهما لا يحتاج
الى الجريان على هذا الاصطلاح لاستقامته على تقدير
ان يكون المعرفة مستعملة في الادراك مطلقا سواء كان
ادراكا للجزئي او الكلي والجواب ان المهم زح ذكر
في الايضاح وقد جعله كالشرح للتلخيص انه قيل
يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من
تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات فشرح
زح كلامه على وفق ما ذكره وقد يجاب بان ما نترك
لفظ العلم الى المعرفة اقتضى نكتة والجريان على هذا
الاصطلاح يصلح نكتة فصار اية * قوله يستنبط منه
ادراكات جزئية * الظان هذا التفسير مبني على
خصاص المعرفة بالجزئيات فيما قس بان هذا انما
يستلزم كون المدرك جزئيا لا كون الادراك
جزئيا ولا يلزم من جزئية المدرك جزئية الادراك
لان ادراك الجزئي يجوز ان يكون كلياً قال الحكماء
انه تعالى ما لم بالجزئيات على الوجه الكلي والجواب
ان ادراك الجزئي وان كان كلياً في نفسه لكنه جزئي
لا ادراك الكلي فان ادراك الكلي كلي من جزئياته
ادراك جزئيه فجزئية المدرك توجب جزئية الادراك
بهذا المعنى قلنا لا يستنبط زح جزئية الادراك من

لفظ المعرفه المخصوصه بادراك الجزئيات وعلما بان جزئية
 الا دراك اعم من ان يكون بجزئية المذكر او لا وكان
 الواقع ههنا واللازم من استعمال المعرفه هو الاول فسر
 الادراكات الجزئية بادراك الجزئيات فقال هي معرفه كل
 فرد فرد قيل هذه العبارة من قبيل حذف العاطف دون
 المعطوف اي كل فرد وفرد على ما قال ابو علي في قوله تع ولا
 على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت وحكى
 ابو زيد اكلت سمكا لينا ثمرا اي ولبنا وتمر او فيه انه
 لو صرح بالعاطف وقيل كل فرد وفرد ام يجوز او لم يحسن
 فلا يحسن القول بحذفه فكأنه من قبيل تعدد المضاف
 اليه صورة كتعدد الخبر في نحو هذا حلوا حامض وتعدد
 الحال نحو طعمته حلوا حامضا ورأيتهم اسودا بيضا
 وضربت القوم واحدا واحدا * قوله على ما اشير اليه
 في المفتاح * حيث قال في تعريف المعاني ما
 يقتضى الحال ذكره فان المذخور حقيقة هو الكلام
 لا نفس الكيفيات وقد اسلفنا لك ما يدفعه رأيا
 التصريح فهو ان العلامة ذكر في شرح قول صاحب
 المفتاح وازتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول
 وانحطاطه في ذلك بحسب مصداقة المقام لما يليق به
 وهو الذي نسميه مقتضى الحال ان المراد مما يليق
 به الكلام الذي يليق بذلك المقام والكلام الذي يليق به

هو مقتضى الحال وآتت خبر بان تصريح صاحب
المفتاح لا يخطأ من تصريح الشارح حيث قال بعد قوله
وهو الذي نسميه مقتضى الحال فان كان مقتضى الحال
الاطلاق الحكم فكذلك وان كان مقتضى الحال طي ذكر
المسند اليه فكذلك وان كان مقتضى اثباته آتت وقوع
قوله فان كان مقتضى الحال تفصيلا لقوله وهو الذي
نسميه مقتضى الحال تصريح بان مقتضى الحال الذي
يعتبر مصداق المقام له ادما هو نفس الكيفيات فتفسير
الشارح لا يطابق المشرّح وقوله والّا لما صح القول
بانها احوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال قد بينا
فيما سبق وجه صحة هذا القول مع كون مقتضى نفس
الكيفيات فتدكر * قوله واحوال الاسناد ايضا من
احوال اللفظ * جواب عما قيل المنكور في التعريف
احوال اللفظ والاسناد ليس لفظا واحواله لا يكون
حوال اللفظ وما قيل ان الاسناد من اجزاء الكلام
وهو الموضوع لهذا العلم وموضوع المسائل لا يجوز ان
يكون من اجزاء موضوع العلم فلا يكون البعث من
الاسناد بحمل احواله وهو ارضه الذاتية عليه من
المسائل وذلك انه قد بين رجحان احوال الاسناد
هي احوال الكلام واهرا من ذاتية له تعرضه لجزءه الذي
هو الاسناد فهو موضوع المسئلة في الحقيقة ادما هو الكلام

ولم يُراعِ المصدر في ذلك في بحث الحقيقة والمجاز والعقليين حيث جعلهما من هو ارض الاسناد فقال الاسناد منه حقيقة عقلية ومجاز عقلي لا مورد ما له وهو ان انتساب الحقيقة والمجاز على هذا الى العقل بنفسه واما الشيخ عبد القاهر والسكاكي فقد حاشا على تلك الرعاية حيث جعلهما من هو ارض الكلام وصفاته * قوله وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح * دفع لامعراض قاضي مصر على الممّرح بان هذا العلم لا يختص باللفظ العربي فالتقييم بالعربي يكون فاسدا * قوله ويختصر المقصود * صحّ رجع الضمير الى المقصود من المعاني وان كان المذكر كورسا بقا نفس المعاني لانه من المعاني فذكره وانما جعل رح كذا لك متابعة للمصنف حيث ذكر في الايضاح ويختصر المقصود وقد اشار رح في الشرح الى وجهة وهو انه لما جعل المقصود مختصا دون نفس المعاني لان تعريف العلم وبيان الانحصار والتعجيل الا في خارجة من المقصود داخلية المعاني فلو حصر المعاني في الابواب المذكورة مع خروج ما ذكر من التعريف واخويه منها لم يحتقم فمحصور المقصود ليستقيم بناء على خروج المذكر من المقصود * قوله انحصار الكل في الاجزاء * لان المعاني صارت من مجموع الابواب الثمانية ولا يصدق

على كل واحد منها فلو جعل من حصر الكل في الجزئيات
ان صدق المعاني على كل منها يقال المحصور في الابواب
انما هو المقصود من عالم المعاني لانفس المعاني ولا شك في
صدق المقصود على كل منها لانه مقصود من مقاصد المعاني
لا يقال انما يكون كذا لك او كانت من تبعيضية وهو
ممم ام لا يجوز ان تكون ببيان فيكون المقصود نفس
المعاني وان لا يصدق على شيء من الابواب لانه
يقال لو جعلت ببيان لم يستقم ما اشار اليه في الشرح
من فائدة ادراج المقصود لانه بناء على خروج ما ذكر
من المقصود ودخوله في المعاني فاذا جعلت ببيان كان
المقصود نفس المعاني فاذا خرجت هذه الاصور من المقصود
خرجت من المعاني ايضا واذا دخلت في المعاني دخلت
في المقصود ايضا والتفصيل ان كلمة من ماصلة للمقصود
او ببيان او تبعيضية لاسيما الى الاول لان ما يقصد من
الشيء يكون خارجا عنه فيلزم خروجه من الابواب من المعاني
وفساد ظاهر ولا الى الثاني والا لم يكن في ادراج
المقصود فائدة فتعجب الثالث ويصح حصر الكل في
الجزئيات لان المقصود الذي هو بعض المعاني يصدق
على كل من الابواب بل لا يصح على هذا التقدير
حصر الكل في الاجزاء لا بتكلف عظيم وغاية العناية
ان يقال ان التعريف واخويه يذكر من جملة المعاني

لشدة الاتصال ولا يبعد ان يذهب الوهم اليها من اطلاق
 لفظ المعاني ولما ادرج لفظ المقصد اندفع ذلك الوهم لان
 الظان يتبادر من اطلاق المقصد من المعاني ما هو مقاصد
 وخالفه فيخرج ما يلحق به لشدة الاتصال فعلى
 هذا تكون من بيانية ويكون من حصر الكل في
 الاجزاء او يقال مقصوده راجح ان ضمير ينحصر وان
 رجع الى المعاني كما هو الظاهر لكن المقصد انحصار
 مقاصده وما هو المقصد منه واذا كان ضمير ينحصر للمعاني
 لمزم ان يجعل من حصر الكل في الاجزاء * قوله فلا
 يصح التقسيم * لان صحته تبغى على صدق المقسم على
 اقسامه والمقسم هو الكلام المشتمل على النسبة ينقسم
 الى الخبر والانشاء بانه ان كان له نسبة خارج تطابقه
 ولا تطابقه فخبر والا فانشاء فلو فسر النسبة بما لا يشمل
 مافى الانشاء لم يصدق المقسم على الانشاء لا يقال معنى
 قوله والا فانشاء ان لم يكن له نسبة خارج وانه اهم
 من ان يكون للكلام نسبة ولا يكون لها خارج كذلك
 وان لا يكون له نسبة اصلا فلا يكون له نسبة خارج لانه
 يقال ان المتبادر من قوله ان لم يكن له نسبة خارج ان يكون
 له نسبة ولا خارج لها على ما هو قاصد رجوع النفي
 الى القيد * قوله ان كان له نسبة خارج * اما ان يراد بشبوت
 الخارج له نسبة الكلام ان الكلام يدل عليه ويشعر به واما ان

يراد ان يبين طرفي نسبة الكلام نسبة في الواقع هي
المسماة بالخارج والنسبة الخارجية وكلامه روح كما
يشعر بالثاني وهو لا يشعر بالاول حيث قال فيما ذكر
بعد من التحقيق من غير قصد الى كونه دالاً على نسبة
خارجية وقد افصح عنه من قال الصدق وقوع النسبة
التي يشعر بها الكلام والكذب بدم وقوعها ثم انه
يتجه على الاول ان لا يكون للخبر الكاذب خارج
وان لا يصح قولهم الكذب بدم مطابقة نسبة الكلام
للخارج لان الخارج بمعنى الواقع في نفس الامر
وما يدل عليه الكلام فنسبته مطابقة له البته ويمكن
دفع الاول بان ليس المراد بالخارج ما يكون واقعاً في
نفس الامر بل ما يكون خارجاً بحسب دلالة اللفظ اي
يدل اللفظ على انه خارج ولا مخلص من الثاني الا
بالتزام ان الكذب ليس بدم مطابقة النسبتين بل بدم
وقوع النسبة التي يشعر بها الكلام كما نقلناه ويؤيده
قول من قال مدلول الخبر انما هو الصدق واما الكذب
فاحتمال عقلي لا مدلول له * قوله في احد الزمعة
الثلاثة * دفع لتوهم بعيد وهو ان الاخبار الاستقبالية
الاجابية ينبغي ان تكون كاذبة باجمعها والسلبية
صادقة بكليتها لان النسبة الخارجية في الاخبار
الاستقبالية سلبية في الحال فتكذب بالوجبة منها مطلقاً

ويصدق السالبة كذلك لتخالف النسبتين في الاوائي
وتوافقهما في الثانية فاقارنا الي دفع ذلك بان ثبوت
النسبة الخارجية يعتبر في احد الازمنة ففي الخبر
الاستقبالي يعتبر ثبوت النسبة الخارجية في الاستقبال
فهذا قد يمتد بقاء النسبة المفهومة منه للخارجية
المعتبرة في الاستقبال فصدق من الخبر الايجابي ما
يطابق نسبته النسبة الخارجية الاستقبالية ويكذب
منه ما لا يطابقها وكذا في الخبر السلبي وتوضيحه انه
ان كان المراد بثبوت الخارج لنسبة الكلام ان الكلام
يدل عليه (كما اشار روح بقوله من غير قصد الى كونه
د الاصل نسبة حاصلة وقد افصح من ذلك من قال
الصدق في الحقيقة كون النسبة التي يشعر بها الكلام
واقعة والكذب عدم وقوعها) فالخارج في الخبر
الاستقبالي ما يكون في الاستقبال والماضي ما كان
في الماضي والحالي ما يكون في الحال وان كان المراد به ان
بين طرفي نسبة الكلام نسبة خارجية فالخارج ايضا
ما يكون في الاستقبال لان نسبة الكلام لما كانت استقبالية
كانت الخارجية ايضا موافقة لها لانها تعتبر على حسب
اعتبار النسبة الكلامية وقد نقل عنه روح في بعض
المواضع ان قولنا في احد الازمنة دفع لقولهم ان الخبر
الاستقبالي لا خارج له فلا يكون خبرا ومنشأ القوم

الغفول من ان النسبة الخارجية تعتبر على حسب اعتبار
 نسبة الكلام بحسب الازمنة فنبت عليه ذلك بقوله في احد
 الازمنة فالدفع التوهم وابت خبير بان ذلك مبني
 على ان المراد بالخارج ما يدل عليه الكلام والا فللخبير
 الاستقبالي خارج في الحال بمعنى النسبة الى افعلة في
 نفس الامر بين طرفي نسبة الكلام فافهم * قوله وان لم يكن
 لنسبته خارج كذلك * اي تطابقه او لا تطابقه ربما
 يفهم منه ان لنسبة الكلام الانشائي خارجا لكن لا يكون
 بحيث تطابقه نسبة الكلام او لا تطابقه فافرق بين
 الخبر والاشياء انما هو باعتبار ان خارج الخبر بحيث
 تطابقه نسبته او لا تطابقه وخارج الاشياء ليس كذلك
 ويتوجه عليه ان هذا رفع للغموض - بن اللهم الا ان
 يحمل قوله تطابقه او لا تطابقه على معنى قصد المطابقة
 وقصد عدمها كما قال رح بحيث يقصد ان لها نسبة
 خارجية مطابقة او لا مطابقة ويحمل قوله او لا تطابقه
 على معنى عدم الملكية فيكون لا تطابقه بمعنى اخص
 من سلب المطابقة وما ذكره رح من التحقيق مشعرا به
 لا خارج ان نسبة الكلام الانشائي حيث قال من غير قصد
 الى كونه د الاملية نسبة حاصلة في الواقع لا يقال
 نه لم ينف الخارج بل نفي القصد الى الذ لا على
 الخارج وانه لا يوجب نفيه لانه يقال هذا بغناء على

ان معنى ثبوت الخارج لنسبة الكلام ان الكلام يدل
 عليه الا انه ادرج القصد اما اطلاقه باعتبار القصد
 في الدلالة على ما قالوا او بان ما لا يقصد لا يعتبر
 وجوده فغفي القصد في حكم نفي ثبوت الخارج
 للنسبة على انه لما لم يتعرض في مقام الفرق بين الخبر
 والانشاء لا انتفاء قيد المطابقة وجوداً وعدمه في الانشاء
 واقتصر على نفي القصد الى الدلالة على الخارج
 فلم ان نفي قيد المطابقة ليس مدار الفرق بل مداره
 القصد المذكور غاية الامر ان يتوجه ان قوله ان لم
 يكن لنسبته خارج كك يشتر بثبوت الخارج بعاء
 على ما تقرر من قاعده رجوع النفي الى القيد والامر
 فيه سهل عند الاهل ولك ان تقول ان كان المراد بعبارة
 الخارج لنسبة الكلام ما ذكر يكون الامر كذلك
 ويجوز ان يراد به ان الشيئين الذين اهتمر بينهما
 نسبة في الكلام فبينهما مع قطع النظر عن الكلام نسبة
 في الواقع فهذه النسبة الواقعية خارجية فلتلا نشاء
 خارج لكن لا يقصد المطابقة بحدوثه وبين نسبة الانشاء
 وجوداً او عدمه ما ولا يلتفت اليها * قوله وهذا معنى
 وجود النسبة الخارجية * اي ما ذكر باسم وجود النسبة
 في الواقع بين الشيئين المذكورين مع قطع النظر عن
 الذي من معنى وجود النسبة الخارجية يظهر الى ان ليس

معنى الخارج ههنا ما يرادف الاعميان حتى يلزم
كون النسبة من الامور العينية الموجودة في الاعميان
بل معنى الخارج ههنا خارج الذهن اي الواقع
ولفس الامر كما سيصرح راجح ان الواقع هو الخارج
الذي يحكون النسبة الكلام الخبري توضيحه انهم
قالوا بوجود النسبة الخارجية ههنا في بما يتوهم منه
ان النسبة من الامور الموجودة في الخارج وانه
باطل لما قرر ان النسب ليست موجودة في الخارج
فدفع راجح ذلك بان معنى الخارج ههنا الواقع وخارج
فمن المعلوم والمخالف انني خارج الكلام لا ما يرادف
الاهيان فلا يبطل وجود النسبة الخارجية بهذا المعنى لما
قرر ان النسب ليست بموجودة في الخارج لان الخارج
نعم بمعنى ما يرادف الاعميان وقد يدفع بان معنى كون
النسبة خارجية ههنا انه امر خارجي لا موجود خارجي
فالخارج ههنا ظرف لنفس النسبة لا لوجودها وهذا لا ينافي
ما تقرران النسب ليست بموجودة في الخارج لان الخارج
نعم ظرف وجود النسبة لانها اثبات ظرفية الخارج
لنفسها لا ينافي في ظرفية لوجودها لان نفي الثانية
لا يوجب نفي الاولى واثبات الاولى لا يستلزم
اثبات الثانية فان الخارج في قولنا زيد موجود في
الخارج ظرف لنفس الوجود ولم يلزم منه كونه ظرفا

الوجود الوجود حتى يلزم كون الوجود موجوداً
 خارجياً فان الموجود الخارجى ما يكون الخارج ظرفاً
 لوجوده لا ما يكون الخارج ظرفاً لنفسه وفي قولنا
 الوجود ليس بموجود فى الخارج ظرف لوجود الوجود
 ولم يلزم منه نفي كون الخارج ظرفاً للنفس الوجود حتى
 يلزم انتفاء الوجود الخارجى فان قلت فالامر
 الخارجى اهم من الموجود الخارجى فان الامر الخارجى
 يجوز ان يكون معدوماً فى الخارج كالوجود الخارجى
 فما معنى قوله روح سواء قلنا ان النسبة من الامور
 الخارجية او ليست منها لظهور انها امر خارجى جزماً
 وان لم يكن موجوداً خارجياً وان كان المراد من
 الامور الخارجية الموجودات الخارجية لم يحسن
 التردد بل ايضا للقطع بانها ليست موجودات فى الخارج
 يقال معناه عدم توقف وجود النسبة الخارجية فيها
 على كونها من الموجودات الخارجية وقد يقال انه
 اشارة الى الخلاف فى تحقق النسبة فى الخارج بين
 المتكلمين والحكماء والمها سب ان يحمل الامور الخارجية
 على الموجودات الخارجية على ما لا يخفى * قوله
 ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر * قد وجه بان
 الخبر اعظم شأنه واكبر اخافاً واوفر نكتاً واصل للانعاء
 ولقد اقدم فى الكتب البحوث الخبر واورد الابحاث

المشتركة بين الخبر والانشاء في باب الخبر فيجوز ان
يخص هذا الكلام بالخبر وان تحقق في الانشاء ايضا *
قوله هلبي انه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ *
ربما يعتد رهنه بان قصد الى تحقيق معنى الاطعاب
وان يكون الزيادة لفائدة ما خوذت فيه فلو لم يقيّد
الزيادة بالفائدة لربما سبق الى الوهم ان الاطعاب
هو مطلق الزيادة وان كان زيادة الكلام البليغ
لفائدة وان انفعها مقيدا لفائدة هلبي فقد يرهم
التقييد بها لا يخلو عن خفاء ربما اوردت هو لا معه
فصرح به * قوله بالذبا قد سبق اشارة ما اليه * اشارة
الى وجه تسمية ذلك البحث بالتنبيه فانه انما يستعمل
فيما سبق نوحه ما وانك يستعمل في المد يهيات وما
في حكمها او انه يستعمل فيما يمتغني عن الدليل
كالمد يهيات وما في حكمه وما سبق الاشارة اليه في حكم
المد يهيات * قوله اي مطابقة حكمه * اشارة الى ان
المطابقة انما هي للحكم اولا وبالذات وللخبر ثانيا
وبالعرض وصدق الخبر ان كان عبارة عن مطابقة
حكم الخبر كان حكمه حكم المطابقة في الثبوت للحكم
اولا وبالذات وان كان عبارة عن مطابقة الخبر
فربما يمتنع الى الوهم ان الصدق يخ ثابت للخبر
اولا وبالذات لان الصدق يخ يكون الخبر مطابقا للحكم

وانه ثابت للخبر أو لا لا للحكم لكن التحقيق اوضح ايضا
ثابت للحكم أو لا لان مطابقة الحكم امر ثابت له أو لا وأما
كون الخبر مطابق الحكم فهو ليس من مطابقة الحكم بل
انها مبدأه وهذا كما قيل في تعريف الدلالة بفهم
المعنى من اللفظ دفعا للاعتراض بان الفهم صفة الفاهم
والدلالة صفة اللفظ فكيف يصح تعريفها به إن فهم
المعنى من اللفظ أي كون اللفظ مفهوماً منه المعنى صفة
اللفظ وإن كان نفس الفهم صفة الفاهم فردد عليه بان
فهم المعنى من اللفظ ايضا صفة الفاهم لكن له تعلق
بالمعنى والمعنى يصير بسببه مبدأ لصفتي اللفظ والمعنى
أي كون اللفظ يفهم منه المعنى وكون المعنى يفهم من
اللفظ * قوله فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام *
الظانها هي التي يدل عليها الخبر وكلامه روح في
كتبه يشعر بالهاهي وقوع النسبة أو لا وقوعها ويتجده
عليه ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقعي فهو
النسبة المفهومة والخارجية ايضا فكيف يتصور مطابقتها
مع اتحادهما ويمكن دفعه بان الوقوع له اعتباران
احدهما كونه مفهوماً من الكلام مع قطع النظر
عن الواقع والآخر كونه في الواقع مع قطع النظر عن
الكلام وما يدل عليه والوقوع باحدهما اعتبارين
غيره بالاعتبار الآخر ويجوز ان يتحقق التوافق

بين المتعارفين بالاعتبار وقتئذٍ تارة ان النسبة المفهومة
 التي مطابقتها للخارج صدق إنما هي الاتفاق أي
 ادراك ان النسبة واقعة ومطابقتها للنسبة الخارجية
 بان يكون هي الوقوع لكونيهما ثبوتيتين وهدم
 مطابقتها أيًا ما بان يكون هي الوقوع لاختلافهما ثبوتًا
 وسلبًا وكذا حال القضية السالبة فان النسبة المفهومة
 منها لا يعزأ أي ادراك ان النسبة ليست بواقعة
 ومطابقتها للخارج بان يكون الخارج الوقوع
 وعدم مطابقتها له بان يكون الوقوع فالصدق بتطابقهما
 ثبوتاً في القضية الموجبة وانتفاءً في السالبة والكذب
 فيهما يتخالفهما ثبوتاً وانتفاءً * قوله اللهم إلا ان يقال
 انه كاذب * وجه الاستبعاد ان المفهوم المضمن عدم مطابقة
 الخبر للاعتقاد ان يكون ثم اعتقاد ولا يطابقه
 الخبر على ما هو قاعدة رجوع الغني الى القيد وهذا
 بناء على انه ثبت عندهم ان النظام قائل بالحصص
 البتة والافليكن هو ممن ينكر الانحصار فيستغني عن
 التزام ذلك البعد * قوله في ان المشكك خبر * هو الحق
 كما ذكر في الشرح لان الخبر ما يدل على الحكم
 ولا يلزم منه ان يكون قائله حاكماً بل الحكم
 يجوز تخلف المدل عن الدال في الدلالة اللفظية *
 قوله فانه تعالى جعلهم كاذبين آء * ام يتعرض روح

الأولان الآية اثبتت الكذب لعدم مطابقة الاعتقاد
 مع مطابقة الواقع ولم يتعرض لحال الصدق كما تعرض
 في الشرح وكان وجهه ان الآية لا تدل على ان الصدق
 مطابق للاعتقاد فقط لجواز ان يكون مطابقا للواقع
 والا اعتقاد جميعا كما هو مذهب الجاحظ ويكون تكذيبه
 فعالا للمنافقين باعتبار ان كلامهم لم يطابق الواقع
 والاعتقاد جميعا لا باعتبار انه لم يطابق الاعتقاد فقط
 فيشكل وجه الاستدلال بالآية لانها لا تثبت ما هو المصدق
 من كون الصدق مطابقا للاعتقاد والكذب عدم
 مطابقته ويمكن ان يقال قد يكون الغرض من الاستدلال
 نفي مذهب الخصم والآية تنفي كون الصدق مطابقا
 الواقع كما هو مذهب الجمهور لانها اثبتت الكذب
 معها فلا يكون الصدق باضرورة امتناع اجتماع
 الصدق والكذب اتفاقا وان قيل بارتفاهما ولا يعدان
 يثبت بالآية كون الصدق مطابقا للاعتقاد فقط بان
 من جعل الكذب عدم مطابقا للاعتقاد فقط لم يجعل
 الصدق مطابقا او واقع والاعتقاد جميعا ومن جعل
 الصدق مطابقا بقتهما لم يجعل الكذب عدم مطابقا
 الاعتقاد فقط بل المناسب لكون الكذب عدم مطابقا
 الاعتقاد فقط ان يكون الصدق مطابقا فقط على ما هو
 مقتضى اتفاق بلهما * قوله بشهادة ان واللام * فان قلت

هذه مؤكّدات تفيد تأكيد الحكم الذي دخلت عليه
 وهو المشهود به اذني كونه عليه الصلوة والسلام رسول
 الله لا تأكيد شهادة المذا فقين المذلول علماء بقولهم
 نشهد فلا شهادة لهذه المؤكّدات في تضمين نشهد للخبر
 المذکور يقال انها وإن دخلت في المشهود به لكنها يشعر
 ببيان الشهادة من جهة كمال وزعامة صافية هذا ولا رجة
 ان يجعل الخبر المذکور متضمنا لهذه المؤكّدات لا
 بلقوله نشهد ويفسر الكذب في الشهادة بوجهه الى
 تشهد باعتبار كونه خيرا او قد بيّنا وجهه في الحاشية *
 قوله بل في زعمهم الفاسد * لما كان الكذب عدم
 مطابقة الواقع فان نسب الكذب الى الواقع كان هناك
 عدم مطابقة الواقع في الواقع وان نسب الى الاعتقاد
 كان عدم مطابقة الواقع في الاعتقاد ولما نسب الكذب
 ههنا الى اعتقادهم الفاسد كان المراد بعدم مطابقة
 الواقع في اعتقادهم فالكذب ليس إلا عدم مطابقة
 الواقع وإنما امر بالتأمل لانه لما كان هذا الخبر
 غير مطابق للواقع في اعتقادهم وغير مطابق للاعتقاد
 فربما يشكل جعل كذب بعدم مطابقة الواقع دون
 عدم مطابقة الاعتقاد لكن يزول الاشكال بتقرير
 هذا الجواب الثالث على وجه المانع فكذا لا نسلم ان
 كذب هذا الخبر بعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم

لما لا يجوز ان يكون بغير مطابقة للواقع في اعتقادهم
 ولو قرر على وجه التسلية كما ذكر في الشرح
 اشكل دفع الاشكال فتأمل * قوله مع الاعتقاد بان
 مطابق * الذا انه جعل قوله مع الاعتقاد حائلا من
 خبر المبتدأ وهو مطابقة والاصح امتناعه وقوله معه
 اي مع اعتقاد انه غير مطابق مع ان الظاهر ان المرجع
 هو الاعتقاد المذكور سابقا وقد فسر به اعتقاد انه
 مطابق فيوجب اختلاف الزايع والمرجع وليس بواجب
 كيف وقد شنع ربح بمثل ذلك في هذا المقام على العلامة
 في شرح المفتاح ولا يبعد ان يزجج ضمير مطابقة
 الى الواقع ويجعل قوله مع الاعتقاد ظرفا لغو للمطابقة
 وقوله معه ظرفا للضمير في عدم مهابا متبعا ركونه عبارة
 عن المطابقة كما في قوله * وما هو متبعا بالحدوث
 الامر جزم * اما لا المضمير بما متبعا ومعناه في الطرف فلا
 يتجه ج جعل المحال من خبر المبتدأ ولا اختلاف المرجع
 والمرجع الكنح يتبع في ان يحمل عدم مطابقة الواقع
 مع الاعتقاد على معنى السلب الكلي الى عدم مطابقة
 شيء من الواقع والاعتقاد ويخص عدم مطابقة الاعتقاد
 بما يكون هناك اعتقاد لا يطابقه الخبر فلا يتناول
 عدم الاعتقاد اصلا على ما هو المقرر من رجوع النفي
 الى القيد حتى يطابق ما ذكره ربح من مذاهب الجاهل

ان الكذب عدله عدم مطابقة الواقع مع اعتقاد دمهها
ولو حمل على معنى رفع الالجاب الكلي انتفى الوا سطة
ودخل في الكذب جميع اقسامها ان جعل عدم مطابقة
الاعتقاد معناه لا صدور عدم الاعتقاد اصلا والا دخل
فيه قسمان منها ويبقى القسمان الباقيان واسطة فتكون
الواسطة اقل مما ذكره وحلى نقد ير الحمل على
السلب الكلي وتعميم عدم مطابقة الاعتقاد بعدم
اصلا يدخل في الكذب ايضا قسم واحد من اقسام
الواسطة وكأنه رح ذهب الى ما ذهب لما لا يخفى
في الحمل على السلب الكلي ولان عبارة الايضاح
يريد * قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد *
اي حين مطابقة الواقع مع اعتقاد ما يقال استلزام
اعتقاد المطابقة لمطابقة الاعتقاد لا يتوقف على التوافق
المذكور لشيءه على نقد ير التخالف ايضا لان العاقل اذا
اعتقد مطابقة الخبر للواقع فقد اعتقد هذا الخبر جزئيا
فطابق اعتقاده لانه انما يعتقد ما يعتقد بمطابقة للواقع
مثلا اذا اعتقد مطابقة قولك السماء تحت للواقع
فقد طابق هذا الخبر اعتقاده وغاية ما يمكن ان يقال
ان لبوت الاستلزام على نقد ير التخالف لا يمنع من
صحة تعليله بالتوافق اذ يكفي لها ان يكون التوافق
موجبا له والامر كذلك لان التوافق للموافق للشيء

موافق له لكن ربما يتوجه عليه ان المستلزم مح هو
 مطابقة الواقع للموافق للاعتقاد لا اعتقاد المطابقة
 وايضا الموافق لما يظهر بملاحظة استلزام اعتقاد
 المطابقة لمطابقة الاعتقاد فتعليل هذا بذالك ليس
 بذلك * قوله اي الاخبار حال الجنة * لا حسن
 ان يفسر بكون الخبر المذكور خبرا حال الجنة كما صرح
 به آخر حيث قال مرادهم بكونه خبرا * قوله
 لكان اظهر * لان عدم اعتقاد الصدق لا يوجب عدم
 ارادتهم الصدق باحد شقي التردد بل لا نه انما يفيد
 تجويزهم الصدق وعدم اعتقادهم الصدق لا يصلح
 دليلا على عدم تجويزه لجواز ان يجوزوه ولا يعتقدوه
 وانما الصالح له ليله اعتقاد عدم الصدق لا نه يغني
 تجويزه لا يقال فح لا يستقيم ما ذكره فضلا عن ان يكون
 ظاهرا كما يشعر به قوله اظهر لا نه رح قد اشار
 الى وجه استقامته بقوله فلا يريدون في هذا المقام
 الصدق الذي هو بمراحله من اعتقادهم يعني ان
 صدقه في غاية البعد من اعتقادهم بحيث لا يجوزونه
 فلا يريدونه باحد شقي التردد لكن لما كان في دلالة
 قوله لم يعتقدوه على هذا المعنى خفاء قال ولو قال
 لا نهم اعتقدوا عدم صدقه لكان اظهر * قوله وهذا
 انما يتحقق بعد تحقق الاسناد * لا يقال فاللازم

تاخير اللفظ الموصوف بمثل كبر ثانياً ثم آثرو صفته لكن
 لا شك انه باعتبار ذاته متقدم فاعتبار جانب الذات
 يقتضي تقدم الطرفين وجامعت الذات وان لم يرجع
 على جانب الوصف فلا اقل من ان لا يرجع لانه يقال
 لما لم يبحث من ذات الطرفين بل ضمه ما به لاحتظة الوصفين
 باعتبار جانب التبعوث ضمه وقد اشار الى ذلك بقوله
 ولا يبحث لثامنها * قوله لانه كلما افاد الحكم اه *
 اشارة الى ان الملازمة بين الفائدتين ولازمها باعتبار
 العلم والافادة والاستفادة لا باعتبار الوجود لان
 اللزوم باعتبار منتهى قطعاً لان وجود الحكم لا يستلزم
 الخبر فضلاً عن كون خبره كذا او يجعل الفائدة
 ولازمها نفس العلمين او الافادتين او الاستفاده تبيين
 اعني علم المخاطب بالحكم وكون الخبر ما لا وجه
 او افادة الخبر ايها او استفادة المخاطب ايها
 من الخبر صح اللزوم باعتبار الوجود وقوله تسمية
 مثل هذا الحكم اشارة الى دفع دليل مقدر وهو
 * ان هذا الحكم لما لم يكن حاصلاً من الخبر بل قبله
 لم يصح اطلاق فائدة الخبر عليه * قوله لو كانوا
 يعلمون * اي ان من اشتراه ماله في الآخرة من خلاق
 اي ليس لهم علم بذلك لان كلمة لو يجعل المثبت متبها
 وبها لكس فنفي علمهم بذلك وقد اثبت في صدر الآية

لا يقال لم يتعلق العلم الثاني بما يتعلق به العلم الأول
بل أنه منقول منزلة اللازم على معنى لو كانوا من
أهل العلم والمعرفة ولئن لم يكن منقولاً لكان
متعلقه هو مضمون ليس ما شرعوا على ما هو الشائع في
مثل هذا التركيب وهذا المضمون ليس عين مضمون
من اشترط مثاله في الآخرة من خلاق لان مضمون
الأول عدم ما يقع في ذلك الشراء ومضمون الثاني
وجود غاية الخلدية على ما يدل عليه لفظ بعث
الموضوع للندم العلم ولا يخفى في تعابيرهما بل في
النفك كهما كما في المباحات فالعلم بما لا أول لا يوجد
العلم بالثاني ولا الجهل بالثاني موجباً للجهل بالأول
فلا حاجة إلى ما ذكر من التميز بل أنه يقال تنزيل
المتبع على منواله اللازم لا بصار إليه إلا لضرورة وداع
وليس فليس ولو سلم فالمقصود حاصل لان عدم كونهم
من أهل العلم يوجب عدم علمهم بالحكم المذكور
ومعنى من اشترطه أنه ان من فعل ذلك ليس له نصيب
في الآخرة أصلاً وهذا غاية الخلدية وموتها في السوء
على ما تفيد هذه كلمة بعث وليس المعنى أنه لا نصيب له
على ذلك الفعل لمتجه ما ذكره ونحن سلم فانهم لما
بما هو به حظوظ أنفسهم فما ذالم يكن لهم نصيب
على ذلك الشر كما يفهم في الخلدية وموتها في الآخرة

في تنزيل العالم بفائدة الخبر منزلة الجاهل بها باعتبار
 تنزيل العلم منزلة الجاهل من غير دخول مخصوص
 فائدة الخبر ولازمها أو رد له شاهد من الكلام المجيد
 ولما كانت الغرابة في تنزيل العلم منزلة الجاهل
 باعتبار تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه من غير
 دخول مخصوص العلم والجهل أو رد له شاهد من الفرقان
 الحميد وفي كلامه إشارة إلى الرد على من زعم من
 ظاهر المفتاح أن الآية الأولى مقال لما نحن فيه من تنزيل
 العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها وإلى توجيه كلام
 المفتاح أحسن توجيه * قوله وما رميت أذرميت *
 يعني الرمي أو لا واثبتته ثانيا لا اعتبار بخطابي وهو
 أن ما يترتب على رميه عليه الصلوة والاعلام من
 الأثر خارج عن حد ما يترتب على أفعال البشر
 فينبغي أن لا يفسر المنفي والمثبت بما يفيد تغايرهما
 كما قيل المثبت هو الرمي بطريق الكسب والمنفي
 هو بطريق الخلق لأنه بعد ثبوت تغايرهما لا حاجة إلى
 تنزيل والظاهر أن من لم يذهب إلى التنزيل اختار
 ذلك التفسير ومن ذهب إليه فله منذوحة عنه ومن جعل
 الأثبات نظرا إلى الصورة والنفي نظرا إلى الحقيقة فإن أراد
 بهما المحاصل بعد التنزيل فموجه والأفقيده ما قلنا * قواه
 أي لا يكون هالما بوقوع المسجة آه * يستعمل أن يريد

بالحكم التصديقي أي إذا كان النسبة واقعة أو لا ومعنى
 خلوا ذلك من الحكم عدم اتصافه به وإن يريد به وقوع
 النسبة أو لا وقوعها ومعنى خلوة عنه عدم ادراكه إياها
 وعلى الأول لا بد من الاستحسان بأن يراد بضمير فيه
 الحكم بمعنى وقوع النسبة إذا لا معنى للتردد في
 التصديقي وعلى الثاني لا بد أن يراد بخلوا ذلك من
 من الحكم عدم التصديقي به لعدم أدراكه مطلقاً
 بحيث يتناول عدم تصوره أيضاً لأنه يستغنى عن
 قوله والتردد فيه لأن التردد فيه يوجب تصوره (سابقاً)
 فغنى تصوره سابقاً يغني التردد فيه وإذا عرفت
 ما ذكرنا ظهر فساد القول بأنه لا حاجة إلى ذكر التردد فيه
 لأن الخلو من الحكم يجعل من التردد فيه لأن التردد
 فيه يوجب تصوره ولما إذا أراد بالحكم التصديقي
 فلأن التردد لم يعتبر في التصديقي بل في الحكم بمعنى
 وقوع النسبة فالخلو من التصديقي لا يوجب الخلو من
 التردد في وقوع النسبة ولئن فرض أن التردد في التصديقي
 فهو إنما يوجب تصور التصديقي لا حصوله فهو لا يبقى الخلو
 من التصديقي لجواز أن يكون متصوراً للتصديقي لا صدقاً
 فالخلو من التصديقي لا يوجب الخلو من التردد فيه لجواز
 اجتماع الخلو عن التصديقي مع التردد في التصديقي بأن
 يكون متصوراً وأما إذا أراد به وقوع النسبة فلأن معنى

مع ان المكذب فيها اثنان ووجهه بان لما كان المرسل
 للمؤمنين والثلثة واحداً او هو عيسى هم والمرسل به وهو
 الكلام الذي ارسل به الاثنان والثلثة واحداً كان تكذيب
 الاثنتين تكذب بعبث الخلفه وهذا بناء على ان قوله في المرة
 الاولى متعلق بكذبوا ولوجعل متعلقا بقوله قال الله
 تعالى لم يخرج الى هذا العذوق انه تعالى حكى عن رسل
 عيسى هم المكذبين وهم ثلثة مرتين فقال الله تعالى
 حكاية في المرة الاولى من الحكاية كذا وفي الثانية كذا
 واوجه جعلت المرطان للعكس يجب لاستقام ايضا باعتبار
 ان يجعل ماتقدم المرة الثانية من التكذب يجب مرة اولى معه
 واسناد التكذب يجب في مرتي التكذب يجب المتعلق بالاثانة الى
 مجموعهم غير لازم بل يكفي اسناده في احدهما للمؤمنين
 الى المجموع وفي الاخرى الى البعض بل يكفي اسناده
 في احدهما الى البعض وفي الاخرى الى الباقي لانه يصح
 نسبة التكذب الى الثلثة بملاحظة مجموع المؤمنين واو
 اطلق العكس يجب الذي جعلت المرطان له عن التعلق
 بمجموع رسل عيسى واكتفي بتعلقه بمن ارسله عيسى
 هم لم يبعد * قوله للخبير * الظاهر ان استشرف متعد
 بنفسه كما نقله فيجب ان يقال فيستشرفه اي الخبر
 ولا يصح حمل اللام على التورية لان هذا الفعل عند
 التقدم على المعمول في غاية القوة فيمتنع نفوذها نحو

هربك لزبد على ما صرحوا به اللهم الآن يجعل الملام
 زائد **قال** كما تعدى بنفسه يعدى بالحاء المحرف أيضاً
 اذ بعض الافعال يجي كذا لك ولو جعل ضمير له المملوح
 اي يستشرف الخبر لا جل المملوح لكان وجهها لم يكن
 عليه ذلك الغبار ثم الظاهر انه لا يلزم من استشراف خبر
 السائل المتردد استشرافاً فأمثل استشراف السائل المتردد
 صيرورة غير السائل سائلاً متردداً كيف والغرض
 انه غير سائل وما ذكره زح في الشرح ان النفس
 الية قطي والفهم المتسارع يكاد يتردد فيه صريح في انه
 لم يصر متردداً فقد لاح ان الاستشراف متحقق بالفعل لكن
 تحققه لا يستلزم ككون المستشرف متردداً بالفعل وقد
 يلترزم ذلك الاستلزام بحمل قوله في مستشرف على معنى
 يكاد يستشرف ومن شأنه ان يستشرف وهو بعيد وأبعد
 منه ارتكاب تحقق الاستشراف والتردد بالفعل وجعل
 التاكيد باعتبار تعدد المملوح الذي من شأنه ان
 يستشرف له لا باعتبار تحقق الاستشراف بالفعل * قوله
 مشاهد عند * ان حملت المشاهدة على المشاهدة
 العقلية اي اليقين والعلم القطعي صح جعل الدليل
 بمشاهدات على اصطلاح المغفول او الاصول
 وان حملت على المشاهدة الحسية لزم حمل الدليل
 على اصطلاح الاصول لان الدليل عند المغفول

تضمنه يقات مترتبة ليست بمحمومة * قوله لان مجرد
وجوده لا يكفي في الارتداد اع * فيه ان معنى
الكلام على هذا القيل ان يكون في نفس الامر من الدلائل
ما لو تأمله لارتد اع فالارتداد اع لازم للتأمل في الدلائل
الموجودة في نفس الامر لا مجرد وجوده في نفس الامر
فلا يرد عليه ان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداد اع
ويمكن دفعه بان المراد من الارتداد اع هو الارتداد اع
المذكور اعني الارتداد اع على تقدير التأمل فمعنى
كلامه ان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداد اع على
تقدير التأمل لان التأمل انما يكون في الدلائل المعلوم
لتحصيل المجهول فلا بد ان يكون الدلائل معلوما
للمذكر فيتأمل فيه فيرتد اع وبذلك يدفع ما يورد
على قوله ما لم يكن حاصله عند انه يدل على ان
جهد الحصول عند ذلك يكفي في الارتداد اع فيتوجه على
تفسيره راجح كونه معه بكونه معلوما له ان مجرد المعلومية
والحصول عند ذلك كافي في الارتداد اع فما وجه ترتيبه
على التأمل في ذلك المعلوم وايضا التأمل في الدلائل
يفيد العلم به فاي حاجة الى تثبيد الدلائل بكونه
معلوما له ويمكن ان يقال ما وصف الدلائل بكونه
مشاهدا واذا ظهر منه المشاهدة الحقيقية فلا بد ان يحمل
على مصطلح الاصول وهو ما يمكن التوصل بصحيح

النظر فيه الى مطلوب جزئي فمجرد معلوميته لا يكفي
 في الارتداد بل يجب التأمل والنظر فيه * قوله
 ظاهر هذا الكلام انه مثال * جزئي من جزئيات
 القاعدة التي نحن بصددها فلا بد ان يتحقق فيه
 جعل المنكر كغير المنكر وحي لا يمكن حمل قوله لاريب
 فيه على ظاهره لان هذا الحكم غير صحيح ويجب
 انكاره فلا معنى لجعل منكره كغير المنكر بل ينبغي
 ان يحمل على معنى ان القرآن ليس بمظنة الريب
 وينبغي ان لا يرتاب فيه على ما ذكر في الكشاف
 ويحتمل ان يكون نظير ما نحن فيه فلا يكون جزئيا
 من جزئياته بل يكون مشاركا له في الامر الملقه
 ويكونان جزئيين لكلي وحي تكون الآية محمولة على
 ظاهرها ببيانها ان في ما نحن فيه جعل الانكار كلا انكار
 تعويلا على ما ينزله وقد جعل في الآية الريب كلا ريب
 تعويلا على ما ينزله فهما جزئيان لجعل وجود
 الشيء كعدمه اعتمادا على ما ينزله ويصلحان مثالين
 له ولا يصلح احدهما مثالا للآخر بل نظير الـ يشابهه
 في الاشتمال على جعل الشيء كعدمه اعتمادا على
 ما ينزله وانما جعل رحي النظر احسن اوجهين احدهما
 انه يحكون الكلام مجرى على الظاهر والثاني انه
 ذكر المصعد ذلك ومكذات اعتبارات المنقي وانه يقتضي

وظاهره ان لا يسبقه شيء من اعتبارات النفي وعلى تقدير
 جعل الآية مثالا لما نحن فيه يكون من اعتبارات النفي
 وامثله ولا يخفى هاهنا ان الاحسن ان يقال انه نظير
 لتنزيل الانكار منزلة عدمه لا لتنزيل وجود الشيء منزلة
 عدمه بل انه مثال له فان نظير الشيء وان جاز اطلاقه على
 جزئي من حيثياته على ما هو معنى المغال اكن اذا
 قيل بالمغال يراد به انه شبهه * قوله لان بعض الاسماء
 عند آة * يعني ان الاسماء عند ليس منحصر افي الحقيقة
 والمجاز فاختار عبارة لا تدل بظاهرها على المحصر
 وقوله اما حقيقة واما مجاز يفيد منع الخلوظاهرا
 فيفيد المحصر فتركه الى قوله منه كذا لانه لا يفيد المحصر
 لانه يفيد عدم المحصر كما يشعر به عبارة الشرح
 وكأنه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك
 لتوجه المنع عليه وان امكن دفعه بحلف * قوله كقول
 المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه * قبل هما
 قيد ان ذكرنا على سبيل العادة والافهم انتفاثهما
 ويكون كلامه حقيقة ايضا وانت خبير بان المخاطب
 اذا كان عارفا بحال القائل انه معتزلي لم يتعين كونه
 حقيقة لجواز ان يجعل القائل علم المخاطب قرينة
 على انه لم يرد ظاهره نعم لو قيل انه يكفي احد
 القيدين لانه اذا لم يعرف حاله يكون هذا الكلام

حقيقة قطعاً وكذا اذا مر فيها لکن تخفيمها منه لانه ح
لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر لم يبعد *
قوله اي والحال انك خاصة * اشارة الى ان تقديم
المسند اليه للتقصير وانما قيد به لانه لو علم المخاطب ايضاً
فانما ان يعلم علم المتكلم بذلك ايضاً أولاً وعلى الاول
لا يكون حقيقة لمكان القرينة الصارفة بل ان كان الاسناد
ملازمة كان مجازاً وعلى الثاني يكون حقيقة فخصص
المتكلم بالعلم بعدم المجهي باعتبار انه على تقديمه علم
المخاطب لا يتعين كونه حقيقة لا باعتبار انه على هذا
التقدير لا يكون حقيقة جزماً * قوله مجازاً في الاثبات *
انما سمي به مع انه يكون هذا المجاز في النفي ايضاً
لما ذكره روح في المخرج ان المجاز في النفي مداره على
المجاز في الاثبات فان كان الاثبات مجازاً كان النفي
مجازاً ولا فلا * قوله اي غير الملا بس * لا يظهر للتقييد
بالملا بس فائدة * قوله من الحقيقة والوضع الذي
يؤول اليه من العقل * نقل عنه روح في الحواشي
ان من في قوله من الحقيقة بيان في وفي قوله من العقل
ابتدائية اي تطلب موضوعه من العقل ما هو وكيف
فيبغي ان يكون حتى يكون على ما هو عليه في العقل
والظاهر من كلامه روح انه لم يجعل كلمة من في قوله
من العقل صلة ليؤول ولا بعد في ان يجعل صلة له على

معنى تطلب موضعاً يرجع إليه من العقل أي يحكم العقل به ويجوز أن نجعل من الأولى في قوله من الحقيقة صلة ليؤل أيضاً على معنى تطلب موضعاً يرجع إليه من الحقيقة أي ينتقل إليه منها لا معناها وأما جعل من الثانية بما بيذه فكلاً وإنما لم يقتصر الشيخ على تطلب الحقيقة بل ضم إليه الموضع المذكور لأن منه به أن المجاز العقلي لا يلزم أن تكون له حقيقة عقلية فإذا لم يكن هناك حقيقة عقلية لم يستقم تطلب الحقيقة * قوله لم يتعرض للمفعول معه آه * أن أراد أنه لا يسند إلى المفعول معه باقياً على حاله فكذا المفعول به وإن أراد أنه لا يسند إلى المفعول معه أصلاً وإن أخرج مما كان عليه فعليه منع ظاهر لجواز أن يرفع الخشبة في استوى الماء والخشبة على العطف على الفاعل فيكون مسنداً إليه كما يرفع زيد في ضربت زيداً فيقال ضرب زيد فيجعل مسنداً إليه والجواب أن الأمر إذاً لا يسند إليه باقياً على معناه فإنه إذا أسند إليه لم يبق مقصود المصاحبة معمول الفعل بل لكونه معمول الفعل لأن معنى المصاحبة إنما يستفاد من كون الـ أو بمعنى مع ولم يبق فلم يبق بخلاف المفعول به فإنه عند الإسناد إليه يبقى على معناه وهو ما وقع عليه فعل الفاعل وقد يقال

المفعول به في الاصطلاح ما وقع عليه فعل الفاعل من غير تعيينه بالمتصون والمفعول معه ما ذكر بعد الواو ويعني مع او عما قصد بمصاحبتة معمول الفعل فالمفعول به الاصطلاحي يقع مسند اليه دون المفعول معه

الاصطلاح * قوله يعني غير الفاعل في المبني للفاعل * انما لم يفسر الضمير بذلك من اول الامر بل به اثر التطويل حيث فسر غيرهما بغير الفاعل والمفعول به ثم بين ان المراد غير الفاعل في المبني للفاعل آه انكته وهي ان المذكور سابقا للفاعل والمفعول مطلقا فالضمير لا يرجع اليهما الا على سبيل الاطلاق لكن لما ذكر ان الاسناد الى الفاعل في المبني له والى المفعول في المبني له حقيقة علم ان المراد في المجاز الاسناد الى غير الفاعل في المبني له لان الاسناد الى غيره في المبني للمفعول حقيقة لان المفعول غير الفاعل وقس عليه الاسناد الى غير المفعول في المبني له فبين او لامر جمع الضمير على ما هو يقتضيه اللفظ ثم بين المراد بقربة المقام * قوله يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له * كانه روح انما فسر به ذلك ولم يقتصر على ظاهره وهو ان الاسناد الى ما ذكر لاجل الملا بسة مجاز لان مطلق الملا بسة يعم ملا بسة الفعل لما هو له من الفاعل والمفعول فالاسناد مطلقا لا يوجب

المجازية والالكان الاسناد الى ما هو له مجازاً وايضا قد اقتضى
في ذلك كلام الايضاح ان اسنادها الى ضميرهما مضافاتها
ما هو له في ملازمة الفعل مجاز وتكملاً من صاحب الكشاف ان
الاسناد الى هذه الاشياء على طريق المجاز مضافاتها القائل
في ملازمة الفعل ولو اقتصر على ظاهرها لم يتبعه بناءً
على انه يفهم منه ان الاسناد لمجرد الملائمة مجاز
وهو حق لان الاسناد الى ما هو له ليس لمجرد ما بل
لاجل انه ما هو له * فله من الاضافية والايقافية *
لا يقال الوصفية ايضاً كذا لك فقام ام يدكرها لان
الوصف اما فعل او صفة من اسم فاعل او مفعول
او نحوهما واما ماضد روا المجاز في الاولين على قول
المصنف انما هو اسناد الفعل او الصفة الى ضميره والثالث
خارج عما نحن فيه على ما ذكر في الشرح * ان مثل انما هي
اقبال واوربار، ليس بحقيقة ولا مجاز عند المصنف لا يتفاء
٢ لا اسناد الى الملايس فكذا يكون مثل نأقفاقبال *
قوله والتعريف المذكور انما هو للاسنادي * يعني
١ انه اذا تحقق المجاز العقلي في ضمير الاسناد و
٢ التعريف الذي ذكره المكمل يخص بالاسناد فلا بد
من اشتغال وتخصيص في المعرف بان يجعل المجرى
المجاز الاسنادي لا مطلق المجاز العقلي او تعميم
في التعريف بان يراد بالاسناد مطلق النسبة فيهما وال

الاضافية والايقائية و اشار بلفظ اللهم الى بعده
 الوجه الثاني لان المتبادر من اطلاق الالفاظ المصطلحة
 هو معانيها الاصطلاحية ولا ينبغي ان يذهب عليك
 الوهم ان حمل الاسناد المذكور في التعريف على مطلق
 النسبة لا يكفي بل لابد من حمل الاسناد المذكور
 سابقا في قوله ثم الاسناد مبدع حقيقة عينية و منه عاين
 عقلي على مطلق النسبة ايضا والالكان التعريف اهم
 من المعروف اللهم الا ان يرتكب ان الضمير في قوله
 وهو اسناد الى ملا بس راجع الى مطلق المجاز
 العقلي لا الذي هو قسم من الاسناد لاندراج المطلق
 في المقيد او يجوز ما جوزه البعض من كون القسم
 اعم من المقسم واعلم ان تعميم التعريف بحمل الاسناد
 على مطلق النسبة يصلح التعريف مطلق المجاز
 العقلي اولى مما وقع في الشرح من جعل الاسناد
 اهم من التصريح واللازم من الكلام يصلح التعريف
 للمطلق لان المعروف يحكون هو المقيد ايضا وان
 كان يمكن توجيهه * قوله حيث جعل التأويل
 لاخراج الاقوال الكاذبة فقط * وذلك لانه
 قال لو قلت خلاف ما عند العقل امتنع طرف التعريف
 بنحو قول الجاهل وانما يستقيم ذلك لو لم يكن قيد
 التأويل مخرجا له والالكان التعريف مطردا مع ذكر

ما عند العقل لان قول الجاهل وان دخل في خلاف
 ما عند العقل فقد خرج بيقيد التعارل وقد يفهم ما ذكر
 من جعل السكاكي التأول لاخراج الكذب فقط من
 انه اخرج قول الجاهل بقوله خلاف ما عند المتكلم
 والكذب بيقيد التأول فلا يتجه عليه ان اخرج
 المكذب بيقيد التأول لا يوجب اختصاصه باخراجه
 لجواز ان يخرج به قول الجاهل ايضا وان لم يذكر
 لان الملهى ان السكاكي جعل التأول لاخراج
 الكذب فقط على معنى انه نسب اخراج الكذب اليه
 وام ينسب اليه اخراج قول الجاهل لانه جعل قول
 الجاهل داخلا في هذا القيد غير خارج به * قوله
 وانه المبدئي والمعيد * الدلالة على ذلك اما باعتبار
 ان من قال بامر الله وارا دته وان افناء الشاهر
 او شعر رأسه وان طلوع الشمس وغروبها كل يوم
 يقع بذلك قال بانه المبدئي والمعيد والنفسي والمنشئ
 لعدم القائل بالفصل اولان هذا ادل اسلام القائل
 واما باعتبار ان كون الافناء بامره وارا دته
 يدل على كونه مفعليا وان كون طلوع الشمس
 وغروبها بامره يدل على كونه منشئا مبدئا معيدا
 في زمانها فاقش بان حمل اسناد مبرز على المجاز بقريضة
 في افناء قيل الله ليس اولى من العكس كيف وفي الاول

يهمل الى الابدان قبل آوانه ويمكن دفعه بان الظاهر
 انهم سلموا قوله باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما *
 ربما يشوهم ايج الاقسام بهذا الاعتبار لا مجازي اثنين
 وهما ان يكون الطرفان حقيقةتين وان يكونا مجازيين
 لان القسمين الاخيرين اعني ما يكون الطرفان
 مختلفين فيما بهذا الاعتبار بل باعتبار حقيقة احد
 الطرفين ومجازية الآخر بل القسمان ليسا باعتبار
 احد الامرين من حقيقة الطرفين او مجازيتهما على
 ما يشعر به كلمة أو بل باعتبار كليهما فحق العبارة ان
 يقال باعتبار حقيقة الطرف ومجازيته بافرا د الطرف و
 بلفظ الواو والجواب ان تجميع القسمة بهذا الاعتبار بمعنى
 انه يلاحظ هذا الاعتبار في القسمة الى مجموع الاربعة
 سواء وجد هذا الاعتبار في كل قسم او لا وقد تحقق
 الاعتبار في كل من القسمين الاولين وفي مجموع
 القسمين الاخيرين لان الطرفين في مجموعهما
 حقيقةتان او مجازيتان ولا يضر عدم تحقق الاعتبار
 في كل منهما على ان الاقسام المذكورة وهي ان
 يكون الطرفان حقيقةتين او مجازيين وان يكونا
 مختلفين ولا شك في تحقق هذا الاعتبار في كل منهما
 ولا يقدح في ذلك عدم تحققه في كل من قسمي المختلفين
 ولا يبعد ان يحمل قراء حقيقة الطرفين ومجازيتهما على

معنى انضياف مجموع الامرين من الحقيقة والمجازية
الى الطرفين لا انضياف كل منهما على حدة فكان حق
المبالغة باعتبار حقيقة ومجازية الطرفين الا انه كرر
المضاف اليه رعاية الامر لفظي كما كرر المضاف في
يعني وبينك واما كلمة أو فلا إشارة الى انه لا يجتمع
الامر ان في قسم ولان الملحوظ في التقسيم انضياف
الطرفين بالحقيقة او المجازية لا بهما جميعا * قوله
على ما ذهب اليه المص ظاهر * واما على ما ذهب
اليه السكاكي من عدم اشتراط كون المسند فعلا او
في معناه فغير ظاهر لا انه يجوز ان يكون المسند جملة
وفي وصفها بالحقيقة والمجاز اللغويين تردد لانهما
مفسران بالكلمة فيعترض ان لا يوصف الجملة بهما
ولو نظر الى انه يجوز وصف الشيء بوصف اجزائه
كما يقول ثوب اسما ونطفة اشباح واجزاء الجملة
مفردات يصح وصفها بهما وايضا يريدون الاستعارة
التمثيلية التي هي مركبة قطعا في قسم الاستعارة التي
هي قسم من المجاز اللغوي ربما يقتضي جواز وصف
الجملة بذلك * قوله وكل مفرد مستعمل * التقبيد
بالمفرد لما مر آنفا انه لا يتيقن وصف المركب بالحقيقة
والمجاز بالمستعمل لان اللفظ قبل الاستعمال لا يوصف
بهما لا خذلا لا استعمال في مفهومهما * قوله اي من جهة

العقل * يشير الى ان قوله عقلا ثم يميز والعقل وان
 لم يصلح فاعلا للاستحالة لكونها هنا لا زمة لكن
 يكفي صلوح العقل فاعلا للاستحالة المتعدية بمعنى
 هذا الشيء محالا لان الواجب ان يكون التمييز
 فاعلا اما لنفس الفعل المذكور نحو طاب زيد نفسا
 واما متعدية نحو امتلاء الاناء ماء فان الماء لا يصلح
 فاعلا لامتلاء بل متعدية وهو الاملاء لا نه المالى واما
 للزمة نحو فجرنا الارض عيوننا فان العيون منفجرة
 لا منفجرة فماتن فيه مثل امتلاء الاناء ماء * قوله
 وظني ان هذا تكلف * والحق ما ذكره الشيخ قال
 رح في شرح المفتاح وانا اظن كلام الشيخ اقرب
 الى الصواب بالنظر الى مقصود الكلام اذ ليس
 المقصد هنا الى اقدام وتصيير بل الى قدوم وصيرورة
 هلى ما صرح به الشيخ فاعلاما يتوهم من امتراض الامام
 يعني ليس الموجود ههنا اقداما وتصييرا حتى يطلب
 له فاعل وانما هو متوهم مقدر والمحقق الموجود هو القدوم
 والصيرورة الى هذا كلامه يعني انه وان ذكر اقدام
 والتصيير لكن ام يقصد بهما الا الى اقدام وتصيير
 وهو ميم غير موجود بين وليس الموجود الا القدوم
 والصيرورة واذا لم يجهدا اقدام والتصيير ام يطلب لهما
 فاعل ضرورة فلا يرد عليه ما نقل عنه رح في

الجواشي انه اذا لم يكن اقدام مع كونه منكورا كان هناك
 مجاز لغوي في المسند لا مجاز عقلي في الاسناد اذ لا شك
 ان انتفاء المعنى في الواقع لا يقدح في صحة استعمال
 اللفظ فيه كما تقول الاقدام المغمورة والموهوم
 مثلا واذا صح استعمال الاقدام في معناه مع انتفائه
 لم يكن مجاز فيه لغة قطعا ولا يقاس هذا على لفظ
 الاظفار المستعمل في الاظفار الموهومة على ما هو
 استعارة تخيلية عند السكاكي وانه مجاز قطعا لانه
 قياس مع الفارق لانه استعمال الاظفار ثمة في معنى
 وهمي شبيه بالاظفار المحققة وانه غير ما وضع له لفظ
 الاظفار جزما بخلاف لفظ الاقدام فانه ام يستعمل
 الا في معناه الموضوع له وهو الاقدام الحقيقية لكن
 اعتبر وجوده على سبيل التوهم دون التحقق وانما
 ذكر الاقدام واستعمل في اقدام موهوم ولم يذكر
 القدوم مع كونه موجودا محققا لفائدة وهي المبالغة
 في مدخايتها المحق في القدوم حيث نسب الاقدام اليه
 على وجه الفاعلية وجعل مقدا ما اذ لا شيء اكمل
 في تحصيل القدوم من المقدم بل انه هو المحصل له
 لا يقال الفاعل للاقدام الموهوم هو المقدم الموهوم
 حقيقة فقد وجد للاقدام مع كونه موهوما فاعل
 حقيقي اذا اسند اليه يكون حقيقة لانه يقال اعتبار

الا قد ام الموهوم لا يحتاج الى اعتبار منكم م معنوه
 فعن اعتبار هذه الموهومة * فقولهم وهذا مبني على اية المراد
 بعيشة آفة * دفع لما يقال الا سنده المجازي عند المص
 انما هو لفظ الصفة الى الضمير في راضية لا بالنسبة
 الى صفة في صيغة راضية فيجب ان يكون المراد
 بضمير راضية صاحب العيشة لا بلفظ العيشة وبطلانه
 ممنوع لصحة ان يقال هو في عيشة راض صاحبها
 بها ووجه الدفع ان ضمير راضية انما هو للعيشة فالمراد
 بهما واحد فاذا اريد بالضمير صاحبها كان هو المراد
 بالعيشة ايضا فيلزم ان يكون المعنى هو في صاحب
 عيشة وبطلانه ظاهر ولعبرة المتن توجيهان بناء على
 ان المراد بلفظ العيشة المذكورة فيه اما نفس العيشة
 او ضميرها بناء على اتحادهما والاول اولى * قوله
 وهذا اولى بالتمثيل * لان المجاز عند المص انما هو
 اسما الصائم الى الضمير المستكن فيه العائد الى النهار
 فيجب ان يراد بالضمير فلان لا بلفظ النهار ولم يصف
 الضمير الى شيء حتى يلزم اضافته الى نفسه وهذه
 المعاقبة لا تجري في الآية وهو ظاهر وانما صرح التمثيل
 بنهاره صائمه في الجملة بناء على ان المراد بالنهار وضميره
 واحد فاذا اريد باحدهما معنى كان هو المراد بالآخر
 ايضا * قوله عند القائلين بان اسماء الله تعالى توقيفية *

إشارة إلى رد ما ذكره رافعي الجواب من ذلك السؤال بأن
 التوقيف على السمع إنما يلزم أن لو قال المبككي
 بالتوقيف لكنه لا يقول به ووجه الرد أن هذا التركيب
 صحيح بل شائع عند القائل بالتوقيف كما عند غيره
 فلو كان الأمر على ما زعم المبككي لم يمكن كذلك *
 قوله والجواب أن معنى هذه الاعتراضات * بوجه عليه
 أنه إذا أراد المشبه به إحصاءاً فلا حقيقة لا يكون الاستعداد له
 حقيقة لأنه لا يمكن حقيقة جازية إلى المشبه به الحقيقي
 إلا إذا ما هي آيات على ما كان جعل الرجل
 الشجاع أم لا بطريق لا اجتماعاً والتأويل لم يمكن
 إطلاق الاستعداد عليه حقيقة بل بما زال على الأصح * قوله
 وهذا الحادث سابق على وجوده * لا يقال كقول
 للحادث هذا ما سبقه عدم لاحق وقد عبر عنها
 بما زيد على عدم اللاحق فإني أظن هو الاستعداد
 فلا يشترط نفي عدم السابق بالاعتبار لأنه يقلل الأصل
 هو العلم السابق وهو الواقع ههنا وما التعبير بما يدل
 على اللاحق فليكنه وقوله فكانت تركب من أصله يشعر
 به أن التركيب ليس على سبيل التحقيق فكما أن قوله
 فكانت على به ثم حذف يشعر بأن الحذف ليس على
 التحقيق ومعلوم عندك أن عدمه لا يمانع من حصول
 القسمين أعني التركيب من الأصل والاستعداد لا يمانع

فلا بد ان يكون احدهما تحقيقاً وغايتها ما يمكن ان
يقال ان المراد من الترك من اصله ليس عدم الاثيان
من الاصل بل اخص منه وهو عدم الاثيان به ذكر او عدم
ملاحظته نية وقصد ولا شك ان ذلك ليس على التحقيق
وان كان عدم الاثيان من الاصل على التحقيق لكن
الشأن في دلالة الترك على هذا المعنى * قوله وانما
قال تخييل * لان العبد ول ليس حقيقة وانما هو على
سبيل التخييل لان العبد ول يتوقف على الكون بما بقا
في المحل الاول والانعقال فيه ثانيا الى المحل الثاني
وليس شي منهما مهنسا تحقيقا اما الدلالة في اللفظ
بعد ذلك كقولنا لا يمكن في الدلالة بدون
العقل واما الدلالة في العقل بعد الحذف فلان اللفظ
المحذوف د خلا في الدلالة بهاء على انه قد استمر
في العادة فهم المعاني من الالفاظ محقة ومخيلة وكأنه
انما اقتصر ر ح على بيان الثاني في هذا الكتاب لانه
اعرج الى البيان والدالك بالغ في حصر الدلالة في اللفظ
مع ظهور مدخلية العقل في الدلالة وقد يقال الكلام
في الدلالة اللفظية وانها لا يقوم الا باللفظ واما
العقل فشرط الدلالة فلا ينسب اليه فليد له اقتصر
على الثاني واما ربا لقصر الى وجهه لا يتميز *
قوله والظاهر ان ذكر الاحترار آ * قد يرفع

بان يحايث الامر ان يلزم في صورة التعيين كون ذكره ههنا
 لكن لا يلزم من ذلك ان يلزم في هذه الصورة ان يقصد
 الاحتراز عن العبث بل يجوز ان يقصد نفس التعيين من
 غير اخطار الاحتراز بالبال قال روح في شرح المفتاح لا يخفى
 ان كون القصد من هذا المعنى الى ان الخبر لا يصلح الا له
 غير كونه الاحتراز عما لا فائدة فيه وان المتكلم قد يتعمد
 بهما احدهما ولا يخطر الآخر بالبال وما ذكر في وجه
 الاعتذار من الامر بين فلا يخفى ما فيهما * قوله اواظهار
 تعظيمه * ادرج الاظهار وان كان الحاصل من ذكر
 اسم يدل على التعظيم هو نفس التعظيم اي الوصف
 بالعظمة لان الكلام عند قيام القرينة على المسند
 اليه لو حذف فاسمه الدال على التعظيم يفهم من
 الكلام عند عدم ذكره فبدله يحصل اظهار التعظيم
 ويجوز ان يكون اظهار التعظيم منه اذا كان الخبر
 دالا على التعظيم باشتماله على انصاف المسند اليه
 بالفضائل فعند قيام القرينة يفهم التعظيم المدلول
 عليه * بانتساب الخبر الى المسند اليه المفهوم من القرينة
 فيحصل منه الذكر اظهار التعظيم * قوله لتقدم ذكره *
 اشارة الى ما ذكره ابن الحاجب ان التقدم اللفظي
 قسما ان تحقيقي لحوض ضرب زيد غلامه وتقديري لحو
 ضرب غلامه زيد فان زيدا وان كان متأخرا فظا

ذكر المسند اليه

تقدم ذكره

كد مقدم ثقل جر الان مرتبة الفاعل قبل مرتبة المفعول
 والتقدم المعنوي قسما ن احدهما ان يصكون قبل
 الضمير لفظ يتضمن المرجع وان يكون جزء من دلولى
 اللفظ نحو قوله تعالى اعلموا ان اقرب للتقوى لان
الفعل يتضمن المصداق وهو جزؤه والثاني ان يكون
 ارجع مفعو ما التزاما من سياق الكلام قبل الضمير
 نحو قوله تعالى ولا يؤييه لان الكلام موقوف اليها ان
 الميزات فيلزم ان يكون هناك مورد فمرجع الضمير
 اليه وهو الذي اراد به بقره او قرينة حال والتقدم
 المحكمي ان يكون المرجع مؤخر او لم يكن هناك
 ما يقتضي اعتبار تقدمه الا ان الضمير باعتبار ان وضعه
 على ان يعود الى مقدم فهذا المرجع متقدم حكما بوضع
 الضمير وذلك كالضمير اليهم المفسر بما بعده ونحو ربه رجلا
 ومعه ضمير الشأن والقصة وانما ارتكبت مخالفة الوضع في
 هذا الضمير تفخيم الشأن المرجع وتمكيذا له في النفس
 يد كرشي مبهم او لا حتى يتشوق نفس السامع الى العثور
 عليه ثم يد كر المرجع قال ابن الحاجب ومعنى التقدم
 حكما انك اذا قصدت الايهام للتفخيم فتعفلت المرجع
 في ذلك ولم تصرح به ليحصل التفخيم بتقدم
 اليهم ثم ذكر المرجع بهذا المتعقل في حكم المتقدم
 والاولى ان يجعل التقدم الجكسي اعم من ذلك حتى

يتناول ما في نحو ضرب بني وضربت زيداً على ما ذهب
 البصريين بأن يقال التقدم الحكمي أن يكون هناك
 شيء يقتضي تقدم المراجع تعقلاً فيجعله في حكم المتقدم
 في صورة التنازع أما مضمرة الفاعل في الأول بعد
ملاحظة تخصيص الثاني بالأعمال في المفعول المذكور
فلما قضى ذلك تعقل المذكور سابقاً على الأضمار *
 قوله لأن وضع المعارف على أن يستعمل لمعين * قال
 الرضي رحم أم يريد وأبقوا لهم المعرفة ما وضع لشيء بعينه
 أن الواضع قصد في وضعه واحداً معيناً والآم يدخل
 في حد المعرفة غير الأعلام إذ الضمير واسم الإشارة
 والموصول والمعرف باللام والمضاف إلى أحد ما يصلح
 لكل معين قصد المستعمل بل أراد وأما وضع المستعمل
 في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصوداً الواضع كما
 في الأعلام ولا كما في غيرهما فلو قالوا ما وضع لاستعماله
 في شيء بعينه لكان أصرح والمحققون على أن معناه
 ما هو المفهوم الظاهر منه والمضمر وأخواته وضعت
 لكل معين وضعاً ما بالاعتبار أن ملحوظ الواضع في وضعه
 للمعينة أمر هام ككونه متكاملاً ومخاطباً أغنياً أو
مشاراً إليه مثلاً وقد حقق ذلك في موضعه * قوله وقد
 يترك الخطاب مع معين * قال رحم في قول السكاكي وحي
 الخطاب إن يكون مع معين حق العماراة أن يكون لمعين

يقال خاطبه وهذا الخطاب له لا مخاطب معه فحق العبارة
هذا على وفق كلامه وقد يترك الخطاب لمعين مع ان
المذكور هذا في كلام المعلن ان يكون لمعين فالما سب
ان يرجع الضمير في يترك اليه ثم كلام السكاكي يحتمل
وجهها آخر لا يتوجه عليه ما ذكره رح وهو ان يتعلق
قوله مع معين بكون لا بال الخطاب وكلامه رح لا يحتمل
ذلك هذا والاولى ان يقابل المتروك بالمتروك اليه
فيقال يترك المعين الى غير المعين او الخطاب *

نحمدك يا مَنْ مِّنْ عَلَيْنَا ببعث الرسول وتنزيل
القرآن * ووفقنا لايضاح المعاني وتحسين البيان *
ونصلي على رسوله الهادي الى الخير والصلاح *
محمد الذي اتباع سنده مفتاح الفوز والفلاح * وعلى آله
واسحابه الذين بالغوا في اشاعة الدين اولا وآخرا *
ودونوادواوين الهداية مطولا ومختصرا * بعد
فيقول خادم الطلبة ، اضعف الحاجة ، بل لا شيء في
الحقيقة ، خادم حميد * اسعد الله تعالى بسعادة
الدارين * لما شاهدت الطالبين راغبين الى تحصيل
علم المعاني * وكان الشرح المختصر لتلخيص المفتاح
للاعلامه الفتا زاني * اوفر الفوائد واحسن
المباني * اردت ان اعينهم على فهم ما فيه * بحاشية
من حواشيه * فاخترت منها حاشية رشيدة انيقة في

حل المعضلات وكشف الغطا * صنفها العلامة البارع
 النحرير الشهير بالمللا زاد * المنسوب الى المختا *
 وصحتها وام آل جهد ا في التصحيح * واعربت
 بعض الكلمات ، واعلمت بالعلامات ، لتسهيل المطالعة
 والتوضيح * باعانة الفاضل الكامل الاربب الاديب الماهر
 في العلوم * المولوي غلام مخدوم * والعالم البارع
 الذي له ذم ثاقب ورأي سليم * المولوي محمد
 مستقيم * وطبعها لتكثر كتبها * ويقل طلبها * فقد
 استتب الطبع بعون خير المعين * في يوم الاربعاء الثالث
 من الربيع الاول من شهر السادس والخمسين * بعد
 المأتين والالف من السنين * من حجرة خاتم النبیین *
 علي هاجر ما الف الف نحية الى يوم الدين * وعلى آله
 واصحابه اجمعين * بيد الماهرين في هذه الصنعة
 الحاذقين * بلا اشتباه المنشى بقاء الله وخير التابعين *
 ومن الله الاعانة وبه نستعين * واخر دعوانا ان
 الحمد لله رب العالمين * والمرجو من مشتري
 هذا الكتاب ان لا يشتري واكتتابا عاريا عن مهر المولوي
 محمد مستقيم * فانه مسروق ومشتريه اثم فقط *

(١٥٠)

صفحة	سطر	غلط	صحيح
٦	٢٥	الاعجاز	صحيح
٧	١١	تعلقه	الاعجاز
٨	٥	أيا	تعلقه
٣٣	١٣	يستعمل	أيا
٢٥	١٦	وما	يستعمل
٣٨	٥	الآلو	وما
٣٩	٥	شبخة	الآلو
٥٥	١٩	الاساس	شبخة *
٦٢	١٢	الكلمات	الاساس
٦٣	٥	الفساد	الكلمات
٦٨	٥	الاقتصار	الفساد
٧٣	٣	* فيها قوله	الاقتصار
٧٧	١١	في	* فيها قوله
ايضا .	١٣	ذلك	في
٨٦	١٦	المتفرع	ذلك
١٠٢	١٣	اختصاص	المتفرع
١٢٧	١٥	نسبة	اختصاص
١٣٣	١	تطلب	نسبة
١٣٩	٢٥	بالمستعمل	تطلب
١٢١	١	اقدام	وبالمستعمل
ايضا	٦	مجاز	اقداما
١٢٥	١٧	عليه * بانتساب	مجازا
١٢٧	٣	في صورة	عليه بانتساب
			وفي صورة